

الفصل الأول: مفهوم النظرية الاقتصادية

PDF Compressor Free Version

أولاً: مفهوم الاقتصاد الكلي وخصائصه الأساسية

1. تعريف علم الاقتصاد:

لقد تعددت تعاريف علم الاقتصاد منذ آدم سميث adam smith وحتى الآن، ومن جهات نظر مختلفة تراوح بين الرأسمالية والاشتراكية. إلا أن التعريف الذي يتفق عليه معظم الاقتصاديين هو أنه " العلم الذي يدرس السلوك البشري تجاه تلبية الحاجات البشرية غير المحدودة باستخدام المتاح من الموارد الاقتصادية النادرة ". يتضح من هذا التعريف أن طبيعة المشكلة الاقتصادية التي تواجهها جميع المجتمعات، بدرجات متفاوتة تتمثل في وجود كميات محدودة من الموارد الاقتصادية، تقابلها حاجات غير محدودة من السلع والخدمات التي يرغب أفراد المجتمع في الحصول عليها (علم الاقتصاد بأنه العلم الذي يدرس العلاقة ما بين موارد المجتمع النادرة وحاجاته اللامتناهية). وهذا ما يعبر عنه الاقتصاديون بمشكلة الندرة (Scarcity).

إن النظريتين الرئيسيتين اللتين يتكون منهما علم الاقتصاد هما النظرية الاقتصادية الكلية

la théorie macroéconomique والنظرية الاقتصادية الجزئية (الوحدوية) La théorie microéconomique.

2. ماهية النظرية الاقتصادية الكلية:

النظرية الكلية أو الاقتصاد الكلي هو ذلك الفرع من النظرية الاقتصادية الذي يهتم بدراسة العلاقات بين المتغيرات الاقتصادية الكلية وتحليلها كمستوى الناتج الكلي ومستوى التوظيف والمستوى العام للأسعار والتضخم والكساد والتوازن الكلي للاقتصاد الوطني والنمو الاقتصادي.

أما النظرية الاقتصادية الجزئية أو الاقتصاد الجزئي (الوحدوي) فإنه يهتم بدراسة الأسواق، وبالوحدات الاقتصادية التي تدخل في هذه الأسواق وبالتحديد المنتجين والمستهلكين. ومن هنا فإن الاقتصاد الجزئي يتناول دراسة نظرية السعر (Price Theory) على مستوى الوحدات الاقتصادية ونظرية المستهلك (Consumer Theory)، وتوازن المنتج في الأسواق المختلفة.

ولقد دلت الدراسات من ناحية وتطور الوقائع الاقتصادية من ناحية أخرى بأن الترابط والتداخل بين النظرية الاقتصادية الكلية والنظرية الاقتصادية الجزئية قائم بحيث أن الاقتصاد الوطني ككل يتأثر بفعاليات كل من وحداته العاملة ويؤثر فيها بأن واحد.

ثانياً: بناء النماذج الاقتصادية الكلية

1. النموذج الاقتصادي الكلي (Macroeconomic Model):

يقصد بالنموذج الاقتصادي تجسيد مبسط للعلاقة بين بعض الظواهر الاقتصادية بغرض توضيح مدى الترابط والتأثير المتبادل بينها. ويمكن أن يعبر عن النموذج الاقتصادي بشكل رياضي (معادلات) أو بشكل بياني أو بشكل وصفي.



فإذا كانت النظرية الاقتصادية (Economic Theory) عبارة عن تحليل العلاقات الفرضية بين المتغيرات الكلية في الاقتصاد، مثل الاستهلاك الوطني (الكلي)، التوظيف (الاستخدام) والصادرات، إلخ... فإن النموذج الاقتصادي الكلي فهو عبارة عن تمثيل هذه العلاقات بشكل واضح ودقيق وذلك باستعمال المعادلات الرياضية.

2. المتغيرات والبرامترات (المعلمات) (Variables and Parameters) :

يهتم التحليل الاقتصادي بالعلاقة الجزئية، بمعنى آخر يهتم بالعلاقة بين بعض المتغيرات بجعل المتغيرات الأخرى ثابتة. فمثلا عندما ندرس خصائص العلاقة بين الدخل والاستهلاك فإننا نفترض بأن المتغيرات الأخرى التي يمكن أن تؤثر على الاستهلاك، كالذوق والثروة والفائدة...، تبقى ثابتة. وبالتالي فإن المتغيرات التي لا يسمح لها بالتغير تسمى بالبرامترات أو المعلمات وهذا كمحاولة لتمييزها عن المتغيرات التي تسمح لها بالتغير والتي تسمى بالمتغيرات.

3. المتغيرات الداخلية والمتغيرات الخارجية:

إن المتغيرات التي تحكم الظاهرة الاقتصادية المدروسة كثيرة ومتعددة، ويمكن اختزال تلك المتغيرات إلى عدد محدود له تأثير كبير على الظاهرة المدروسة، وعليه تنقسم المتغيرات إلى نوعين رئيسيين: داخلية وخارجية. فالمتغيرات الداخلية هي تلك المتغيرات التي تتحدد قيمها داخل النموذج ويفترض فيها بأنها تؤثر في بعضها البعض وتتأثر بالمتغيرات الخارجية ولكنها لا تؤثر فيها. أما المتغيرات الخارجية فهي تلك المتغيرات التي تؤثر على المتغيرات الداخلية، ولكنها لا تتأثر بها. ويمكن اعتبار التغير في المتغيرات الخارجية تغيرا مستقلا (ذاتيا).

4. المعادلات السلوكية أو العلاقات الوظيفية (الهيكلية) :

وهي المعادلات التي تشرح سلوك متغيرة اقتصادية نتيجة لسلوك متغيرة اقتصادية أخرى. فعندما نفترض بأن التغير في سعر الفائدة (i) يؤثر على قرارات المستثمرين (I) فهذا يعني أن الاستثمار هو دالة تابعة لسعر الفائدة. بمعنى آخر، إن سلوك الاستثمار أو تصرفات المستثمرين تعتمد على سلوك سعر الفائدة حيث تكتب: $I = f(i)$. فسلوك أو تغير I يتبع تغير سلوك i ولذلك سميت بالدالة السلوكية.

$$I = I_0 - g i \quad , \quad \text{حيث: } I_0 > 0 \quad , \quad 0 < g < 1$$

5. المعادلات التعريفية:

إن المعادلات التعريفية هي المعادلات التي تعرف متغيرا اقتصاديا ما باستعمال المتغيرات الاقتصادية الأخرى. فإذا حددنا مجالات استخدام الدخل الوطني فإننا نكتب:

$$Y = C + I + G \quad (X - M)$$

Y: الدخل الوطني، C: الاستهلاك العائلي، الاستثمار الخاص = I،

G: الإنفاق الحكومي، X: الصادرات، M: الواردات.



لا يمكن اعتبار المعادلات التعريفية معادلات سلوكية، لأن المعادلات التعريفية تعرف متغيرا اقتصاديا

بدلالة متغيرات اقتصادية، وهذه المتغيرات لا تشرح سلوك هذا المتغير وإنما تعرفه فقط.

6. شرط التوازن:

يكون الاقتصاد في حالة التوازن عندما تتعادل القوى المتعارضة أو القوى المتضادة أي تقابل عنصرين منفصلين ووقوعهما في نفس النقطة، ومن ثم فعدم التوازن إنما يدل على الاختلال. فعلى مستوى الاقتصاد الجزئي نجد: توازن المنشأة، توازن المستهلك، اوزان المنتج، وعلى المستوى الكلي فإن التوازن يمثل الحالة التي يكون فيها الطلب الكلي والعرض الكلي في توازن (تعادل)، أي:

$$AS = AD$$

AD: يمثل الطلب الكلي،

AS: يمثل العرض الكلي

7. الطلب الكلي والعرض الكلي:

يمثل الطلب الكلي (Aggregate Demand) الانفاق الكلي للمجتمع الذي يتكون من الانفاق الاستهلاكي والانفاق الاستثماري والانفاق الحكومي وصافي الاتفاق الخارجي (الصادرات والواردات). أما العرض الكلي (Aggregate Supply) فهو مجموع قيم السلع والخدمات المنتجة في الاقتصاد الوطني في فترة زمنية معينة مضافا إليها الواردات من الخارج من سلع وخدمات.

ويتحقق التوازن (Equilibrium) في الاقتصاد بتساوي الطلب الكلي مع العرض الكلي.

8. المتغيرات المتدفقة والمتغيرات المخزونة (المتراكمة) (Flow variables and Stock Variables):

إن فكرة التيارات والأرصدة ليس من الصعب فهمها، ولكن قد تسبب صعوبات كثيرة لو أسيئ فهمها أو استخدامها. فالتيارات والأرصدة هي متغيرات قد تكبر وقد تصغر على مر الزمن. والفرق المميز هو أن الرصيد كمية مقاسة في لحظة زمنية معينة، أما التيار فهو كمية يمكن أن تقاس، فقط، خلال فترة من الزمن. فمثلا، يمكن القول أن رصيد الماء في الخزان 500 لتر في لحظة معينة، ونقول إن تيار الماء في الخزان بلغ 600 لتر في الشهر، بمعنى أن الماء قد تدفق في الخزان بمعدل 20 لترا في اليوم.

لذا الفرق بين التيار والرصيد هو أن التيار يعني تغيرا (بالزيادة أو النقصان) خلال فترة زمنية معينة بينما الرصيد كمية ثابتة في وقت معين.

ولكن، هل هناك علاقة بين التيار والرصيد؟ نعم. والمثال الذي يستخدم دائما في الاقتصاد لتوضيح هذه العلاقة هو الاستثمار ورصيد رأس المال. فالاستثمار هو التغير في رصيد المال، فرصيد رأس المال يمكن زيادته فقط عن طريق زيادة التدفق (أو التيار) في الاستثمار في السلع الرأسمالية كالألات والمعدات والمباني عن المستهلك منها خلال فترة زمنية، وهذا ما يعرف باهتلاك رأس المال. فإذا قام المجتمع باستثمار يفوق حجم



اهتلاك رأس المال، أدى ذلك إلى زيادة رصيد المجتمع من رأس المال. فكلما زاد تدفق الاستثمار في السلع الرأسمالية بمعدل يفوق اهتلاك رأس المال زاد رصيد المجتمع من رأس المال، والعكس صحيح.

PDF Compressor Free Version

9. التحليل الساكن والتحليل الديناميكي:

التحليل الساكن هو التحليل الذي لا يكون لعامل الوقت (الزمن) أي أثر في الدراسة، فهو التحليل القائم على أساس الدراسة في لحظة معينة. فعند دراسة أثر تغير السعر على الكمية المطلوبة، فإننا لا نأخذ في اعتبارنا سوى أثر السعر في لحظة معينة ولا نهتم بالسعر في الماضي أو المستقبل.

أما التحليل الساكن المقارن فيتناول دراسة حالة التوازن والانتقال إلى حالة توازن أخرى دون أن نتعرض إلى العوامل التي تؤثر في الظواهر الاقتصادية خلال فترة الانتقال من حالة التوازن الأولى إلى حالة التوازن الثانية. في حين أن التحليل الديناميكي هو التحليل الذي يأخذ في اعتباره عامل الزمن.

ثالثا: السياسة الاقتصادية الكلية

1. مفهوم السياسة الاقتصادية:

السياسة الاقتصادية هي: "مجموعة من القواعد والوسائل والأساليب والإجراءات والتدابير التي تقوم بها الدولة وتحكم قراراتها نحو تحقيق الأهداف الاقتصادية للاقتصاد الوطني خلال فترة زمنية معينة".
ويضاف إلى ذلك أن السياسة الاقتصادية لدولة ما: " هي التدابير والإجراءات التي تتخذها السلطات الحكومية في الدولة لتحقيق المصلحة العامة وذلك من خلال تعظيم أهداف محددة".

فالسياسة الاقتصادية هي: "مجموع القرارات التي تتخذها السلطات العمومية بهدف توجيه النشاط في اتجاه مرغوب فيه، بحيث تكون لها انعكاسات على الحياة الاقتصادية والاجتماعية مثل الصحة والتعليم، الاستثمار، الشبكة الاجتماعية للأجور، الضرائب..... الخ".

2. أهداف السياسة الاقتصادية الكلية: إن أهداف السياسات الاقتصادية تختلف من اقتصاد إلى آخر، إلا أنه يمكن لنا تحديد أهم الأهداف التي تسعى إليها مختلف المجتمعات الاقتصادية:

1.2. النمو الاقتصادي (Economic Growth): يتحقق هذا الهدف بزيادة في الدخل الوطني وفي ثروة الأمة، وعادة ما يتم اعتماد زيادة الناتج المحلي الخام كأداة لقياس النمو، ذلك أن النمو الاقتصادي هو فعل تراكمي لا يمكن رصده إلا بعد مرور فترة زمنية، ويعتبر الأداة المفضلة لقياسه، هو الناتج المحلي الخام، ولو أن المحاسبة الوطنية تطرح مشكلا في حساب هذا الأخير نظرا لاعتماد عدة طرق للحساب.

2.2. التشغيل الكامل (Full-Employment): التشغيل الكامل يعني ببساطة أن كل شخص قادر وراغب و يبحث عن عمل يجده، وإلا فإن التشغيل يكون غير كامل وينتج عنه بطالة. كما يمكن التعبير عن التشغيل التام والكامل بمفهومه الواسع بأنه التشغيل التام للطاقات الإنتاجية (عوامل الإنتاج) التي من بينها عنصر العمل.

3.2. استقرار الأسعار (Price Stability): يعني استقرار الأسعار سواء للسلع النهائية أو لعناصر الإنتاج، وهذا لا عني جمودها أو ثباتها، بل يعني عدم الارتفاع بمعدلات كبيرة وباستمرار، لأن ارتفاع مستوى العام



للأسعار يؤثر على المدخرات، سياسات التأمين والسندات. بعبارة أخرى فإن التضخم يؤثر سلبا على مستوى معيشة الأفراد خاصة ذوي الدخل المحدود. لهذا لا بد من تأمين استقرار الأسعار وتجنب حدوث التضخم

Inflation والانكماش Déflation.

4.2. عدالة توزيع الدخل: من أهداف السياسة الاقتصادية إيجاد شبكة اجتماعية وضمان اجتماعي يحققان درجة معينة من العدالة في التوزيع وذلك بالتأثير على توزيع الدخل سواء بين الفئات الاجتماعية والأفراد، أو عدالة التوزيع بين المناطق والأقاليم، أو بين القطاعات الاقتصادية.

5.2. التوازن في ميزان المدفوعات: يعني توازن ميزان المدفوعات، إن اختلال ميزان المدفوعات يعني حالة عجز مما يؤدي إلى زيادة مديونية البلد وينتج عنه أن يعيش هذا البلد فوق إمكانياته، ويؤدي إلى تدهور قيمة العملة. هذا ويعرف ميزان المدفوعات (The Balance Payment) بأنه سجل محاسبي منتظم لكافة المبادلات الاقتصادية التي تمت ما بين المقيمين في الدولة والمقيمين في الدول الأخرى، وذلك خلال فترة زمنية غالبا هي سنة.

3. أدوات السياسة الاقتصادية: تعتمد السياسة الاقتصادية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي على عدد من الأدوات والإجراءات الأساسية تتحصر أهمها فيما يلي:

1.3. أدوات السياسة المالية: من خلال تأثيرها على الطلب الكلي انخفاضا وارتفاعا باستخدام السياسة الضريبية والانفاقية؛

2.3. أدوات السياسة النقدية: يستخدمها البنك المركزي للتحكم في كمية النقود المتداولة.



الفصل الثاني: بعض المفاهيم والمجاميع الخاصة بالاقتصاد الكلي

PDF Compressor Free Version

أولاً: الأعران الاقتصادية ووظائفهم

يتكون عادة الاقتصاد على الأقل من أربع قطاعات اقتصادية وهي التي تحدد النشاط الاقتصادي للمجتمع، نتيجة تفاعل هذه القطاعات مع بعضها البعض.

1. القطاع العائلي (Households Sector):

القطاع العائلي يتكون من المجتمع ككل فهو الذي يمتلك عناصر الإنتاج اللازمة لإنتاج السلع والخدمات وقطاع العمل المكون لهذا الاقتصاد يقوم بشراء أو طلب هذه الموارد (العناصر) المتاحة لإنتاج سلع وخدمات نهائية، وتحول قيم الناتج الوطني الإجمالي المتحصل عليه كدخول لعوامل الإنتاج نظير مساهمتها في الإنتاج للقطاع الأسري الذي يقوم بدوره بانفاقها للحصول على السلع والخدمات المنتجة، وهم المستهلكون الذين يقومون بشراء السلع والخدمات المختلفة من القطاعات الأخرى.

يعد هذا القطاع من أهم القطاعات بل ويسبق القطاع الأول من ناحية الأهمية حيث يمثل كافة أفراد المجتمع

فهو بذلك:

- المالك الوحيد عناصر الإنتاج ويتركب من فئة العمال والرأسماليين والمنظمين وملاك الأراضي حيث يعتبرون كلهم كأفراد داخل المجتمع المدروس بغض النظر عما يملكون؛
- نشاط هذا القطاع يتمثل في إمداد قطاع الإنتاج بخدمات عوامل الإنتاج من يد عاملة، رأس مال، تنظيم، أرض؛
- إن مقابل الأنشطة التي يقوم بها هذا القطاع المتمثلة في العمل والتنظيم... الخ يتحصل على مقابلات تعرف بعوائد عوامل الإنتاج من أجور، فوائد، أرباح، ريع؛
- إن ما يتحصل عليه هذا القطاع من عوائد عوامل الإنتاج مجتمعة ما هو إلا الدخل الوطني بتكلفة عناصر الإنتاج:

الدخل الوطني = الناتج بتكلفة عناصر الإنتاج = مج الأجر + مج الفوائد + مج الأرباح + مج الربح.

- إن لهذا القطاع نشاط أساسي هو إشباع رغباته من خلال اقتنائه واستهلاكه للسلع والخدمات الاستهلاكية النهائية وبالتالي فهو قطاع مستهلك لذا يطلق عليه كذلك؛
- إن اقتناء السلع النهائية لن يتم من دون مقابل حيث يتحصل عليها من قطاع الإنتاج مقابل نقدي يطلق عليه الإنفاق الاستهلاكي (Consumption Expenditure). والذي مصدره الدخل الوطني الذي تحصل عليه القطاع بعد تقديمه لخدمات عناصر الإنتاج؛

2. قطاع الأعمال أو الإنتاج (Business Sector):

ويتألف هذا القطاع من المنتجين الذين يقومون بعملية إنتاج السلع والخدمات المختلفة، وذلك عن طريق استخدام عناصر الإنتاج المتوفرة والتي يتم الحصول عليها من القطاع العائلي. ونظير استخدام هذه العناصر،



يقوم قطاع الإنتاج بدفع أجور ورواتب وفوائد إلى القطاع العائلي. ويسمى الإنفاق الذي يقوم به هذا القطاع بالإنفاق الاستثماري (Investment Expenditure). يتميز هذا القطاع بعدة مميزات وهي كالآتي:

- أن هذا القطاع غير مالك لعناصر الإنتاج لأن ملكية كافة عناصر الإنتاج تعود لقطاع الأفراد (العائلات) دون سواه.

- أنه قطاع يدفع مقابل استخدامه لكل عنصر من عناصر الإنتاج مقابل يعرف بعوائد (عائد-دخل) عوامل الإنتاج وهي الأجر بالنسبة لعنصر العمل، الربح مقابل التنظيم، الفائدة لرأس المال، والريع لاستغلال الأرض والمواد الأولية.

- أن القطاع وجد لتنظيم تداخل عناصر الإنتاج من أجل إنتاج سلع وخدمات نهائية موجهة لإشباع رغبات قطاع الأفراد.

- أن القطاع غير مستهلك للسلع النهائية واستخداماته تتمثل في الاستهلاك الوسيط والاستهلاك الإنتاجي.

- أنه قطاع يسعى إلى المحافظة على الطاقة الإنتاجية أو الرفع منها وهذا من خلال قيامه بعملية الاستثمار إما لتعويض ما اهتلك في العملية الإنتاجية للمحافظة على الطاقة الحالية أو للرفع منها.

- أن القطاع تحكمه قاعدة أساسية متمثلة في أن: كل عملية إنتاج إلا وتولد دخلا مساويا له.

من خلال ما سبق ستكون دائرتان:

- **الدائرة الأولى:** تعرف بأنها حقيقية (تيار حقيقي، اقتصاد حقيقي) أي مكونة من مجتمعات يمكن قياسها بالوحدات العينية كاليد العاملة، الأرض، الآلات، المواد الأولية والتي عند تداخلها تعطي أحجاما من السلع النهائية.

- **أما الدائرة الثانية:** فهي نقدية (تيار نقدي، الاقتصاد النقدي) لا تقاس إلا بالوحدات النقدية مثل الأجور، الأرباح، الفوائد، لأن الدخل لا يحصل إلا نقدا كما أن شراء السلع والخدمات لا يتم إلا بعد انتقال النقد من الأفراد إلى المؤسسات.

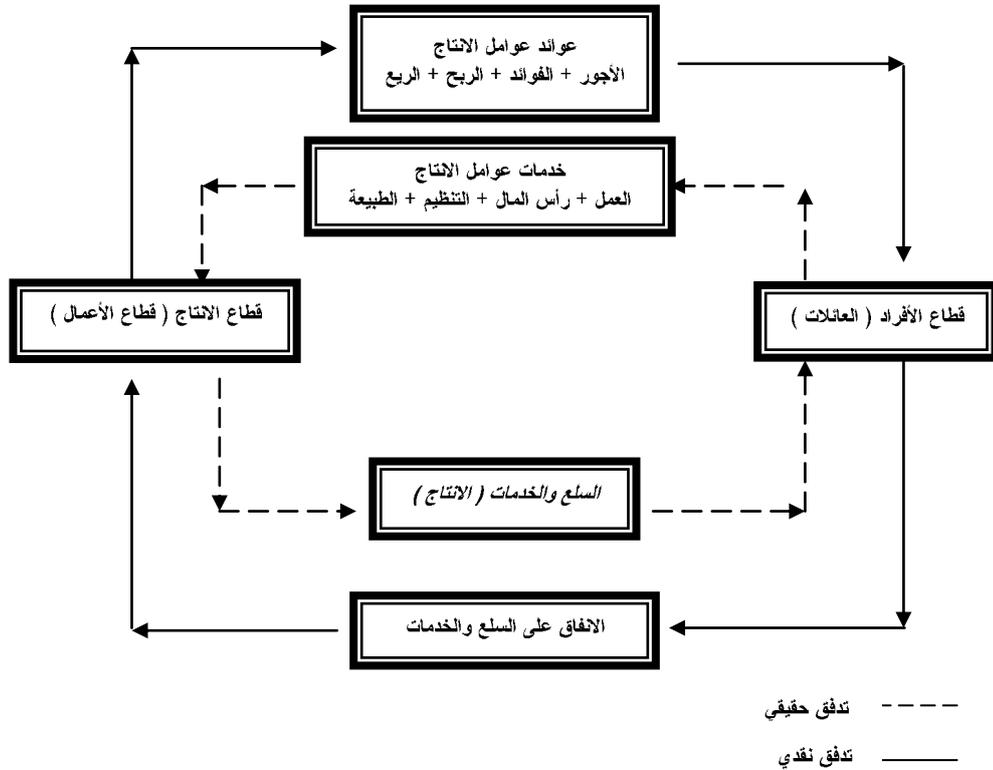
- وفق هذا النموذج البسيط ستكون الدائرتان متساويتان (إذا لم يحدث هناك اختلال) ومنه يصبح هذا النموذج في حالة توازن.

الإنتاج الكلي = الدخل الوطني = الإنفاق على السلع والخدمات



الشكل رقم (01):

PDF Compressor Free Version
 التيار الدائري للدخل حالة وجود ثلاثة قطاعات (فرضية قطاعين مع عدم وجود تسرب (عدم وجود الإذخار))



- إلا أن الأفراد قد لا ينفقون كل دخولهم وبالتالي سيحدث خلل في النموذج (حالة لا توازن) وهذا بحكم أن الأفراد بعد إشباع رغباتهم من السلع الاستهلاكية سيميلون إلى الادخار ومنه سيصبح الادخار كـ مجال لتسرب الدخل خارج الدائرة الاقتصادية حيث مجالات التسرب وهي كثيرة ستؤثر سلباً في هذه الحالة على التوازن الاقتصادي وبالتالي قد يصبح الادخار مصدر اختلال التوازن (مصدر أزمة اقتصادية).

- في نفس الوقت وحتى تستمر العملية الإنتاجية دون انخفاض في الطاقة يجب على قطاع الأعمال تعويض ما اندثر في العملية الإنتاجية من آلات ومعدات وهذا النشاط الذي يقوم به قطاع الإنتاج يطلق عليه الاستثمار الإحلالي.

- ثم من جهة أخرى وبحكم أن العملية مستمرة في الزمن فإن عدد الأفراد في المجتمع في تزايد مستمر لذا لا يجب الاكتفاء بإحلال ما اهتلك فقط بل يجب الرفع من الطاقة الإنتاجية بالزيادة في الاستثمار الصافي (الجديد).

- أن مصدر الأموال التي ستستثمر هي تلك المدخرات (التسربات) وبالتالي يعتبر الاستثمار بمختلف أنواعه مجال من مجالات الحقن (Injection) الذي سيكون له أثر إيجابي على التوازن الاقتصادي وإذا امتص هذا الاستثمار كل المدخرات فسيعود النشاط الاقتصادي إلى حالة التوازن من جديد.

- إن التوازن الجديد قد حدث نتيجة التأثير في سعر الفائدة في سوق رأس المال هذه السوق تتكون أساساً من تلك المؤسسات المالية والمصرفية الوسيطة والتي يقتصر دورها في تجميع وتعبئة مدخرات قطاع العائلات وتوفيرها

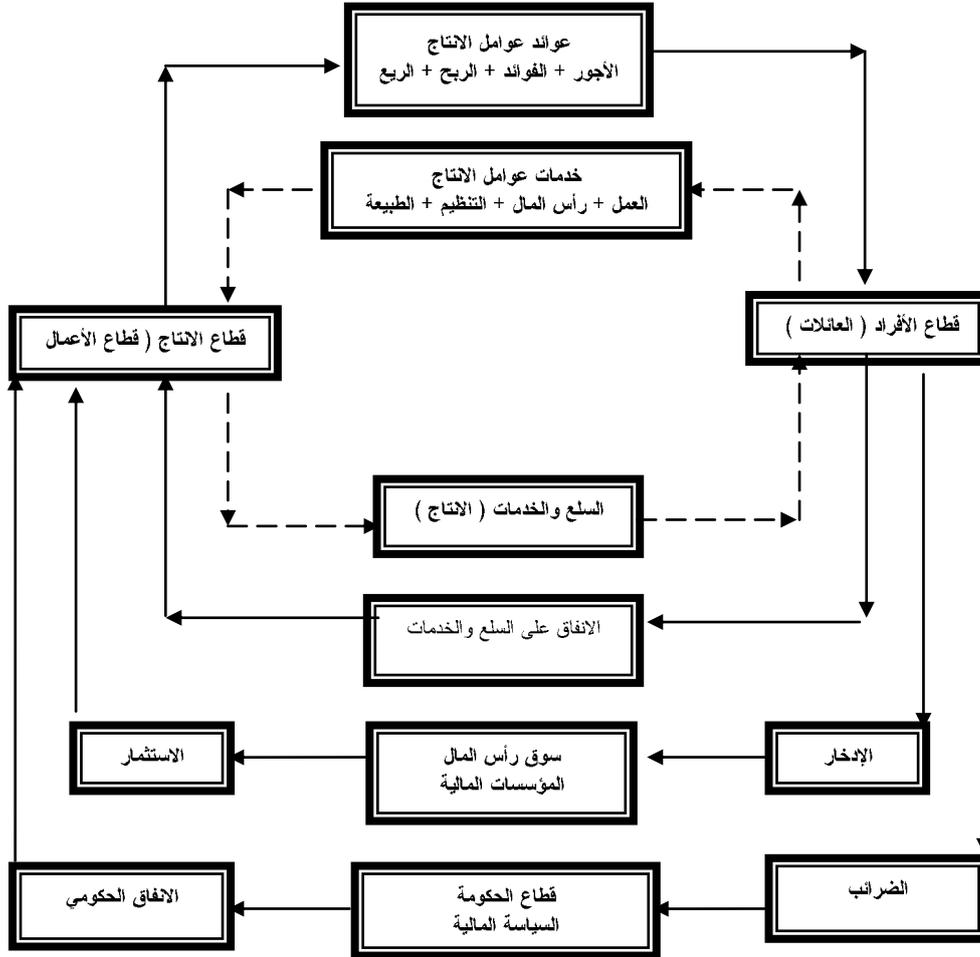


- كما يمكن للقطاع أن يقوم بتقديم إعانات لقطاع الإنتاج لتشجيع الإنتاج من أجل التأثير على جانب العرض أو لقطاع العائلات لتشجيع الإنفاق الاستهلاكي والتأثير في جانب الطلب.

PDF Compressor Free Version

الشكل رقم (03):

التيار الدائري للدخل حالة وجود ثلاثة قطاعات (دخل وطني بتكلفة عناصر الإنتاج)



----- تدفق حقيقي

———— تدفق نقدي

4. القطاع الخارجي (Foreign Sector):

يقوم الاقتصاد المحلي ببيع بعض السلع والخدمات التي تم إنتاجها محليا إلى دول أخرى على هيئة صادرات (Exports)، ويقوم في نفس الوقت بشراء بعض السلع والخدمات من دول أخرى في صورة واردات (Imports). ويوضح صافي الصادرات (X_n) ، الفرق بين قيمة الصادرات (X) وقيمة الواردات (M) : $X_n = X - M$

$X - M$



2. طرق حساب الناتج الوطني:

PDF Compressor Free Version

هناك ثلاث طرق عامة تستخدم لتقدير الناتج الوطني هي:

1.2. طريقة الإنتاج (Product Approach):

ويتضمن الناتج بموجب هذه الطريقة قيمة كل السلع والخدمات النهائية المنتجة خلال فترة زمنية معينة (عادة سنة). وبما أن هذه الطريقة تتضمن تحديد الناتج الوطني على أساس جمع قيمة المنتجات النهائية المحصلة خلال فترة زمنية معينة، لذلك يجب الانتباه إلى خطر تكرار الحساب. فحساب قيمة الدقيق يجب أن لا يتكرر عند حساب قيمة الخبز الذي يدخل في صنعه. كما أن حساب قيمة الحديد يجب أن لا يتكرر عند حساب قيمة السيارات التي يدخل في تركيبها.

ملاحظة:

السلعة أو الخدمة النهائية هي السلع التي توجه مباشرة إلى الاستعمال النهائي سواء استهلاك أو استثمار، وتشتمل على السلع الاستهلاكية والصادرات (سواء نهائية أو وسيطة) والسلع الاستثمارية (آلات ومعدات ومباني وطرق وسدود وما شابه).

وأما السلع غير النهائية أو ما يسمى بالسلع الوسيطة هي التي تستعمل في إنتاج سلع أخرى وسيطية أو نهائية ولا توجه للاستعمال النهائي. وهي السلع التي يتم إنتاجها بواسطة منشأة معينة وتشتريها منشأة أخرى لاستخدامها كأحد مدخلات الإنتاج في إنتاج سلعة أو خدمة نهائية. فمثلا تعتبر السيارة التي يشتريها المستهلك لاستخدامه الخاص سلعة نهائية. إلا أن بعض مكونات السيارة مثل الإطارات، والزجاج، وغيرها تنتجها شركات أخرى وتعتبر سلع وسيطة لأنها تستخدم في إنتاج سلعة نهائية كالسيارة. فهي السلع والخدمات التي يتم إنتاجها من قبل شركة معينة تقوم ببيعها إلى شركة أخرى لاستخدامها في إنتاج سلع نهائية.

ولتفادي خطر تكرار حساب السلع في تقدير الناتج الوطني نلجأ عادة إلى استعمال إحدى الطريقتين

التاليتين:

أ. حساب الناتج الوطني أو الدخل الوطني بطريقة القيمة المضافة:

تهتم هذه الطريقة بتقدير الزيادات التي يضيفها كل قطاع خلال العملية الإنتاجية على قيمة المدخلات التي يتسلمها من القطاعات الأخرى ثم إضافة هذه الزيادات بالنسبة لكافة القطاعات المكونة للاقتصاد. وسميت هذه الطريقة بالقيمة المضافة لأن كل قطاع (نشاط) يضيف قيمة أو شيئاً إلى العملية الإنتاجية للمجتمع.

ونعني بالقيمة المضافة (The value Added)، (Valeur ajoutée) الفرق بين قيمة الإنتاج عند كل

مرحلة من مراحل الإنتاجية للسلعة وقيمة السلع الوسيطة التي ادخل في تركيب هذه السلعة عند كل مرحلة.

القيمة المضافة الكلية = مجموع قيم الإنتاج - مجموع الاستهلاكات الوسيطة (مستلزمات الإنتاج)

مثال: ليكن لدينا الجدول التالي الذي يبين قيمة إنتاج سلعة ما في مخالف المراحل الإنتاجية وقيمة السلع الوسيطة الداخلة في تركيبها عند كل مرحلة:



الجدول رقم (01):

المرحلة	قيمة الانتاج	قيمة السلع الوسيطة (قيمة المشتريات من المؤسسات الأخرى)	القيمة المضافة
الأولى	250	0	250
الثانية	350	250	100
الثالثة	400	350	50
المجموع		400	400

نلاحظ من الجدول أعلاه أن مجموع القيم المضافة عند كل مرحلة انتاجية يمثل قيمة المنتج النهائي. ونستخدم نفس الطريقة لتقدير مجموع القيم المضافة بالنسبة للسلع والخدمات الأخرى وبهذا نكون قد حصلنا على تقدير للناتج أو الدخل الوطني معادل تماما لمجموع القيم المضافة.

ب. حساب الناتج أو الدخل الوطني بطريقة إضافة المنتجات النهائية:

تتمثل الطريقة الثانية، التي تمكننا من تفادي تكرار الحساب، في جمع كل البضائع والخدمات النهائية المباعة إلى المستهلكين، إلى الحكومة وإلى العالم الخارجي ونضيف إليها السلع الوسيطة التي تزيد في المخزون. بمعنى آخر، نضيف فقط السلع التي تؤدي إلى زيادة رأس المال المنتج كالتجهيزات، البنايات وما شابه.

2.2. طريقة الدخل (Income Approach):

إن البضائع والخدمات المنتجة، كما هو معلوم، هي حسيطة للتعاون بين العوامل الانتاج **Production Factors**: العمل، الأرض، المال والمستحدث (المنظم الإدارة). فإذا طرحنا من قيمة البضائع والخدمات قيمة المستلزمات الإنتاج فإننا نحصل على قيمة الناتج. وتوزع قيمة الناتج على هذه العوامل لقاء مساهمتها في الانتاج كما يلي:

- العمل ويطلق على عائدته اسم الأجور (Wages):

وتشمل الأجور والمرتبات والمعاشات التي يحصل عليها الأفراد نظير قيامهم بعمل ما، وكذلك دخول قطاع الأعمال الحرة، الأطباء الحرفيين... مضاف إليه المكافآت والعمولات. ويتم حساب كل ذلك قبل خصم الضرائب والاقطاعات المختلفة، لكن لا يتم حساب المدفوعات التحويلية التي تقدمها الدولة بدون مقابل.

- رأس المال ويطلق عائدته اسم الفائدة (Interest):

وتشمل جميع ما يدفع من أجل خدمة القروض المخصصة للاستثمار، وتشمل الفوائد على المدفوعات النقدية التي تؤديها مؤسسات الأعمال الخاصة إلى أصحاب رأس المال النقدي، فمثلا عند شراء سند صادر عن شركة سونطراك، فإن العائد المستحصل من هذا السند يدخل ضمن حساب الناتج الداخلي الخام ويستثنى من ذلك الفوائد المدفوعة على سندات الخزينة وسندات الإيجار لأنها ليست مدفوعات من أجل إنتاج السلع والخدمات الجارية، وتعتبر هذه الفوائد مدفوعات تحويلية.



- الأرض ويطلق على عائدها اسم الربيع (Rent):

ويشمل ريع الأرض والثروات الموجودة فيها سواء كانت زراعية أو معدنية وغيرها، ويتم حساب المستعمل منها للاستهلاك الشخصي أيضا، كما يشمل ربح وإيجار العقارات والمنازل ويتضمن أيضا حساب الأجزاء الشخصية منها.

- المستحدث ويطلق على عائده اسم الربح (Profit):

وتشمل جميع ما يدفع من أرباح المؤسسات والقطاع الانتاجي بما فيهم المدراء والمنظمين ويتم حساب ذلك قبل توزيع أرباح الأسهم، وقبل خصم الضرائب وكذلك قبل خصم الجزء المعاد استثماره. وتقسم فئة الأرباح إلى جزأين في حسابات الدخل الوطني هما الأول دخل المالكين والثاني أرباح الشركات المساهمة.

ويتألف دخل المالكين من الدخل الصافي لقطاع الأعمال الذي ليس على شكل شركات مساهمة، وبذلك يمكن القول أنه يتكون من الدخل الصافي للمؤسسات الفردية والتضامنية وكذلك التعاونية. أرباح الشركات ويتألف من الدخل الصافي لشركات المساهمة، وهي تتألف من ثلاثة أجزاء كما يلي:
ضريبة الدخل التي تدفعها الشركات، الأرباح الموزعة التي يقبضها حملة الأسهم، الأرباح الغير الموزعة (الأرباح المحتجزة).

فإذا جمعنا كل عوائد عوامل الإنتاج، أي نقوم بإضافة مجموع الأجور إلى مجموع الفوائد، إلى مجموع الربيع إلى مجموع الربح، فإننا نحصل على تقدير الدخل الوطني. أي:

$$Y = Y_w + Y_i + Y_r + Y_p$$

حيث: Y يمثل الدخل الوطني

Y_w يمثل مجموع الأجور

Y_i يمثل مجموع الفوائد

Y_r يمثل مجموع الربيع

Y_p يمثل مجموع الربح

ومن المعروف أن تقدير الدخل الوطني الذي نحصل عيه بهذه الطريقة يسمى بالنتائج الوطني بتكلفة عوامل (عناصر) الإنتاج. ولذلك إذا أردنا الحصول على تقدير لإجمالي الناتج الوطني بسعر السوق فإنه يجب أن نضيف إلى التقدير السابق قيمة الضرائب الغير المباشرة وقيمة الاهتلاك ونطرح منه الإعانات.

ومن الملاحظ هنا أن مقدار الدخل الوطني الذي يتكون من مجموع عوائد عوامل الإنتاج سوف يتعادل بالضرورة مع الناتج الوطني الذي يحسب عن طريق تجميع القيمة المضافة التي تتولد في المؤسسات والنشاطات الانتاجية المختلفة. ومن هنا يجب أن نضع في ذهننا أن الدخل الوطني والناتج الوطني ما هما إلا صورتان لشيء واحد.



3.2. طريقة الإنفاق (Expenditure Approach):

وتتمثل هذه الطريقة في حساب الانفاق الكلي من قبل قطاعات الاقتصاد الوطني. والإنفاق الكلي ما هو إلا عبارة عن الطلب الكلي على البضائع والخدمات النهائية المنتجة خلال فترة زمنية معين (سنة). إذا لتقدير قيمة الناتج أو الدخل الوطني فإنه لا بد من جمع إنفاق كل قطاع، أي:

$$Y = C + I + G + (X - M)$$

حيث Y يمثل كالعادة الدخل الوطني

و C يمثل إنفاق القطاع العائلي أو قطاع المستهلكين (استهلاك)

I يمثل إنفاق قطاع الأعمال (استثمار إجمالي)

G يمثل إنفاق قطاع الحكومة (الإنفاق الحكومي) وهو عبارة عن مشتريات الحكومة من البضائع والخدمات

(X - M) يمثل إنفاق قطاع العالم الخارجي (صادرات X ناقص الواردات M).

وفيما يلي توضيح موجز لكل قطاع:

1.3.2. قطاع الإنفاق الاستهلاكي العائلي (الشخصي):

ويمثل هذا الجزء النفقات الخاصة من قبل الأشخاص والأسر التي ينفقونها على استهلاك السلع والخدمات سواء المعمرة مثل السيارات وبعض الأدوات الكهربائية أو السلع غير المعمرة مثل الطعام والشراب واللباس، وتمثل أيضا بعض المدفوعات للعلاج والتعليم. ويشكل الإنفاق على الاستهلاك الأسري النسبة الأكبر من إجمالي أوجه الإنفاق المختلفة، حيث بينت الدراسات أن الأسر تتفق 75% من دخلها على الإنفاق الاستهلاكي.

2.3.2. قطاع الإنفاق الاستثماري (القطاع الانتاجي):

يمثل هذا الجزء النفقات على السلع الرأسمالية الانتاجية التي تشغل لبناء الاستثمارات وبناء المصانع والمباني التابعة لها، ويشمل الاستثمار الإجمالي كل الاستثمارات التي تقوم بها المؤسسات الخاصة سواء كانت صناعية أو تجارية وغيرها وتشمل هذه الفئة أنواعا كثيرة من أوجه الإنفاق الاستثماري نذكر منها:

- الإنفاق على بناء المصانع والمخازن والمتاجر؛

- الإنفاق على التغيير في حجم المخزون الإجمالي؛

- الإنفاق على التجهيزات الرأسمالية والمعدات والأدوات والآلات.

ويعبر الاستثمار عن قيمة كل المؤسسات الجديدة ووسائل الإنتاج المعتمدة بالإضافة إلى قيمة التغيير في المخزون مؤسسات الأعمال ومنه فإن شراء مسكن جديد يعتبر استثمارا. ونظرا إلى تخصيص نسبة من الاستثمار لتجديد الطاقة الانتاجية، فإنه يمكن الحصول على صافي الاستثمار من خلال طرح مخصصات الاهتلاك التي تعبر عن معدل التدهور في الهياكل الانتاجية والمعدات، ويعبر الاستثمار الصافي عن الزيادة الفعلية والصافية في تغييرات رأس المال.



3.3.2. قطاع الانفاق الحكومي:

يمثل هذا الجزء ما تقوم الدولة بإنفاقه من متطلبات لتقديم الخدمة للمجتمع من السلع والخدمات المختلفة، وقيامها بوظائفها لتحقيق أهدافها الاجتماعية كالمشاريع الحكومية والمباني والأثاث لتحقيق العدالة الاجتماعية والأمن والتعليم والصحة والدفاع... وغيرها. وهذه النفقات لا تضم المدفوعات التحويلية (ويقصد بها جميع المبالغ التي يحصل عليها الأفراد دون مقابل مثل الإعانات والهبات والهدايا)، لأنه لا يقصد من انفاقها الإنتاج.

ويمكن تقسيم الانفاق الحكومي إلى قسمين هما: الانفاق الجاري للحكومة مثل دفع الأجور والرواتب للموظفين والمصروفات التابعة لها، والقسم الثاني هو الانفاق الحكومي على الأصول الرأسمالية مثل بناء أو شراء المباني والتجهيزات، كالمعدات والأدوات والآلات. فإذا كان انفاقا على السلع والخدمات لأغراض الاستهلاك فيسمى استهلاكا حكوميا، أما إذا كان لأغراض الاستثمار كالبناى يسمى استثمارا حكوميا، حيث أن:

$$\text{الانفاق الحكومي } G = \text{الانفاق الجاري } G_a + \text{الاستهلاك الحكومي } G_c + \text{الاستثمار الحكومي } G_I$$

4.3.2. صافي الصادرات (قطاع العالم الخارجي):

يتم الحصول على صافي الصادرات من خلال طرح الصادرات من الواردات. ويمكن تعريف الصادرات على أنها ذلك الجزء من الناتج الوطني الذي لا يتم استعماله داخل البلد وإنما يصدر الخارج، فهو يمثل تدفق السلع والخدمات من خلال حدود الدولة، حيث يتم بيع هذه السلع إلى الأجانب بالدول الأخرى. وتصب قيمة هذه السلع في مصلحة الدولة المنتجة لهذه السلع. ومن جهة أخرى يمكن القول أن الصادرات هي المبالغ التي تنفقها الدول الأخرى على شراء السلع والخدمات المحلية التي تنتجها الدول المصنعة لتلك السلع والخدمات.

أما الواردات فيمكن تعريفها على أنها ذلك الجزء من الناتج الوطني للدول الأخرى والذي يتم استعماله داخل حدود هذه الدولة عن طريق تدفق استيراد السلع والخدمات من خارج حدود هذه الدولة. حيث يتم بيع هذه السلع إلى المواطنين داخل الدولة، وتصب قيمة هذه السلع في مصلحة الدولة الأجنبية المنتجة لهذه السلع. من جهة أخرى، يمكن القول بأنها المبالغ التي تنفقها الدولة المحلية على شراء السلع والخدمات الأجنبية المنتجة، أي ما ينفقه المواطنون على شراء السلع والخدمات الأجنبية. ويمثل صافي الصادرات NX المبلغ الصافي الذي يستفيد منه الناتج المحلي جراء خصم قيمة الواردات من الصادرات.

3. البضائع والخدمات التي لا تدخل في حساب إجمالي الناتج الوطني:

- خدمات ربات البيوت؛

- الإنتاج العائلي المخصص للاستهلاك العائلي؛

- النشاطات الاقتصادية الغير القانونية.



4. البضائع التي تدخل في حساب إجمالي الناتج الوطني لكن بعد إعطائها قيم تقديرية:

PDF Compressor Free Version

- الانفاق العسكري؛

- الانتاج المنتج والمستهلك في المزارع؛

- المساكن المشغولة من قبل أصحابها.

5. صعوبات حساب الناتج الداخلي الخام:

قد تعترض قياس النشاط الاقتصادي عدة صعوبات يمكن ذكر البعض منها وفق التوبيخ التالي:

1.5. عقبات خاصة بالقياس:

- التصريح ببيانات مشوهة بقصد أو من دون قصد: هناك بعض الجهات تسعى دائما إما إلى تضخيم

الأرقام (المنتجين وأرقام الاستثمارات) أو التقليل منها (الأفراد والدخل المكتسب) لتحقيق أغراض

شخصية (بغرض الاعفاء الضريبي أو الغش الضريبي أو الاستفادة من الإعانات). كما قد يحدث أن تعطي

بعض الجهات أرقاما ارتفاعية (تقريبية) نظرا لعدم استعمال تقنيات ووسائل التقدير).

- استبعاد بعض النشاطات لعدم المقدرة على تقييمها: هناك بعض الأنشطة ولعدم امكانية تقدير حجمها تستبعد

من حساب PIB مثل:

• خدمات ربات البيوت التي لا تدخل في حساب الناتج المحلي الاجمالي PIB بالرغم من أن نشاطها مثل

سيدات التنظيف الذي يدخل في حساب الناتج المحلي الاجمالي PIB؛

• الانتاج المخصص للاستهلاك العائلي.

- ادراج بيانات بعض النشاطات رغم عدم وجود بيانات خاصة بها، حيث هذه البيانات تحسب على أساس

التقدير مثل:

• النفقات العسكرية؛

• قيمة المساكن التي يسكنها أصحابها؛

• الاستهلاك الذاتي بالنسبة للمزارعين.

- استبعاد كل النشاطات الاقتصادية غير القانونية: إن هناك نشاطات تستبعد قيمتها (بالرغم من تفاوت درجة

انتشارها) سواء توفرت البيانات أم لم تتوفر مثل تجارة المخدرات، النشاط الاقتصادي الموازي... إلخ.

2.5. عقبات خاصة بالتخصيص:

ذكر سابقا أنه لكل قطاع وظائف خاصة يقوم بها كما أن كل وظيفة إلا وترتبط بقطاع معين وهذا التقسيم

والربط بين الوظائف والقطاعات قد تظهر عنه بعض الصعوبات منها:

- بناء المباني السكنية يعتبر استثمارا وبما أن الاستثمار يعتبر نشاط قطاع الانتاج لا غير فكل ما سيبنى كمباني

سكنية سيربط بقطاع الانتاج بالرغم من أن أغلب المساكن قد بنيت من طرف قطاع العائلات؛



- صافي التغير في المخزون يعتبر كذلك استثمارا لأنه يؤدي إلى تغيير الأصول المتداولة من ميزانية المؤسسات وهذا إذا تعلق الأمر بالمواد الأولية (حيث يعد استثمارا في الأصول المتداولة)، ونفس الملاحظة بالنسبة لمستلزمات الإنتاج المتبقية في نهاية السنة. فهذه البنود إذا ما تغيرت تؤثر على رصيد الموجودات مع العلم أن هذا البند يدخل ضمن بند الاستثمار.

وكما قد يدرج في حكم هذا البند كذلك السلع المنتجة بالمؤسسة سواء التامة الصنع أو النصف المصنعة والتي لم تبع خلال الفترة رغم كون الجزء الأكبر منها سلع استهلاكية أو ستكون كذلك. والسبب في إتخاذ هذه الاجراء في التقييم هو اعتبار وكأن المؤسسة قد اشترت هذه السلع التي لم تبع وبالتالي ستعامل نفس معاملة المواد الأولية المتبقية. ويبرر هذا الاجراء كون زيادة المخزون من المواد الأولية أو النصف المصنعة أو حتى التامة الصنع إجراء وكأنه مقصود كالتحضير لإغراق السوق بمنتوج معين أو التحضير للإنتاج المستقبلي.

3.5. عقبات خاصة بالتجميع:

قد تقم بعض القطاعات بنشاطات معينة وتنسب إلى قطاعات أخرى مثل استثمار قطاع الحكومة الذي يدرج في مجمع الاستثمار الذي يعتبر نشاطا خاصا بقطاع الإنتاج كما سبقت الإشارة إليه.

4.5. عقبات خاصة بصعوبة تقدير الأنشطة غير الرسمية:

نتيجة وجود نشاطات غير مصرح بها رغم شرعيتها وقانونيتها أو التقليل منها حيث نجد منها صعوبة تقدير نشاطات السوق الموازية (السوق السوداء) حيث قدرت نسبة نشاط هذه السوق في بعض الدول المتقدمة بـ 30% من اجمالي النشاط الاقتصادي داخل المجتمع أما في الدول المتخلفة فالظاهرة متفشية بكثرة بسبب بنية الاقتصاد الوطني التي تسمح بذلك أو تدفع لذلك أو بغرض التهرب والغش الضريبي.

ثالثا: حسابات الناتج

1. القيمة المضافة الكلية = مجموع القيم المضافة الجزئية = مجموع قيم الإنتاج - مجموع الاستهلاكات الوسيطة (مستلزمات الإنتاج)

2. الناتج المحلي الإجمالي (Gross Domestic Product GDP)

(الناتج الداخلي الخام Le produit intérieur brut PIB): هو عبارة عن مجموع الناتج الاقتصادي الداخلي الجاري من السلع والخدمات النهائية مقومة بسعر السوق خلال فترة زمنية معينة عادة هي السنة. أو هو عبارة عن القيمة الاجمالية للسلع والخدمات النهائية التي ينتجها بلد ما خلال فترة محددة في السنة. ويسمى بالمحلي (الداخلي) لأنه يعكس نتائج النشاط الاقتصادي والخدمي التي يحققها الأعوان الاقتصاديون المقيمون داخل بلد ما بصرف النظر عن جنسياتهم.

الناتج المحلي الاجمالي = القيمة المضافة الكلية + صافي الضرائب غير المباشرة (الرسم على القيمة المضافة TVA + الحقوق والرسوم الجمركية DTI - إعانات الاستيراد)



3. الناتج الوطني الاجمالي Gross National Product GNP.

يعتبر الناتج الوطني الاجمالي GNP المقياس الأكثر استخداما في تحليل الناتج الوطني وهو عبارة عن القيمة النقدية للبضائع والخدمات النهائية المنتجة خلال فترة زمنية معينة عادة تكون سنة. والناتج الوطني الإجمالي يحتسب قيمة السلع والخدمات ذات الاستعمال النهائي التي أنتجها المواطنين الحاملين للجنسية هذا البلد سواء كانوا داخل الرقعة الجغرافية لهذا البلد أو كانوا خارجها.

الفرق بين إجمالي الناتج الوطني والناتج المحلي الإجمالي يمثل صافي عوائد عوامل الإنتاج من وإلى الخارج. أي للانتقال من قيمة الناتج المحلي الإجمالي إلى قيمة الناتج الوطني الإجمالي، يكفي أن نضيف تحويلات عوائد عوامل الإنتاج من حاملي جنسية البلد إلى بلدهم ونطرح التحويلات عوائد عوامل الإنتاج الأجانب إلى بلدهم خلال السنة.

الناتج الوطني الاجمالي = الناتج المحلي الاجمالي + صافي عوائد عناصر الإنتاج الخارجية (عوائد عوامل الإنتاج من الخارج - عوائد عوامل الإنتاج إلى الخارج).

إذا كان $GNP > GDP$

فهذا دليل على أن ما يخرج من المجتمع من عوائد أقل مما يدخل إلى المجتمع من عوائد

4. صافي الناتج الوطني (صافي الناتج الوطني بسعر السوق) Net National Product NNP:

وهو عبارة عن اجمالي الناتج الوطني مطروحا منه الاهتلاك (Depreciation).

5. الناتج الوطني بتكلفة عوامل الإنتاج (الدخل الوطني) (National Income NI):

وهو عبارة عن صافي الناتج الوطني مطروحا منه الضرائب غير المباشرة ومضافا إليه إعانات الإنتاج.

6. الدخل الشخصي (Personal Income PI):

هو مجموع ما يحصل عليه أفراد المجتمع من دخول دون اعتبار لمشاركتهم أو عدم مشاركتهم في الناتج المحلي الاجمالي. وهو مقياس الدخل ذو الصلة المباشرة بتغيرات الانفاق الاستهلاكي.

وهو عبارة عن الدخل الوطني مطروحا منه الأرباح غير الموزعة والضرائب على أرباح الشركات وأقساط التأمينات الاجتماعية ونضيف إليه التحويلات (إعانات البطالة، رواتب التقاعد، هدايا، دعم الدولة للدخل، منحة البطالة، منحة ربات البيوت، تعويضات التأمين...).

7. الدخل التصرفي (المتاح) (Disposable Income DI):

الدخل الشخصي المتاح هو الدخل الذي يملك الأفراد حق التصرف فيه بالانفاق أو الإدخار. وهو عبارة عن الدخل الشخصي مطروحا منه الضرائب المباشرة (ضريبة الدخل).

الدخل التصرفي = الاستهلاك + الإدخار



ملاحظات:

- الإنتاج المحلي الاجمالي (le produit intérieur brut) : هو عبارة عن قيمة السلع والخدمات المنتجة محليا خلال فترة معينة عادة ما تكون سنة بغض النظر عن كون هذه السلع نهائية أو وسيطة.
- الناتج المحلي الاجمالي (la production intérieure brute) : هو عبارة عن قيمة السلع والخدمات المنتجة محليا خلال فترة معينة عادة ما تكون سنة، ونعني به كذلك القيمة المضافة الكلية لجميع المؤسسات الموجودة في اقتصاد ما، ويعكس في نفس الوقت الدخل الكلي لمجموع الأفراد داخل المجتمع.
- يتمثل صافي عوائد عوامل الإنتاج في الفرق بين عوائد عوامل الإنتاج للأجانب المقيمين وعوائد عوامل الإنتاج للمحليين المقيمين في الخارج، أي الفرق بين التحويلات من عوائد الإنتاج للأجانب المقيمين والمحليين المقيمين في الخارج؛
- يعتبر مقيم كل وحدة اقتصادية تمارس نشاط اقتصادي داخل الاقليم الاقتصادي لمدة سنة أو أكثر. أما الاقليم الاقتصادي فيشمل الاقليم الجغرافي مضافا إليه السفارات والقنصليات والمراكز العلمية والقواعد العسكرية للبلد المعني بالخارج مطروحا نفس المؤسسات بما فيها المنظمات الدولية الموجودة داخل البلد.
- الإنتاج الممكن (الطبيعي) : هو الذي نحصل عليه عند استخدام الطاقات الانتاجية استخداما كاملا ويسمى بإنتاج التشغيل الكامل وعنده لا توجد بطالة ولا طاقات انتاجية عاطلة (هو ما يتم الحصول عليه بالتشغيل الكامل لعوامل الإنتاج).
- الإنتاج الفعلي: فهو عبارة عن مستوى الإنتاج الذي نحصل عليه فعلا (هو ما يتم الحصول عليه من خلال توقعات الطلب الكلي لقطاع الأعمال). عادة ما يكون الإنتاج الفعلي أقل من الإنتاج الممكن والفرق بينهما يسمى **بفجوة أو كيون**، تكون هذه الفجوة كبيرة في أوقات الركود وصغيرة في أوقات الرواج.
- يمكن أن يكون الإنتاج الفعلي هو الإنتاج الممكن وذلك في حالة التشغيل التام لعوامل الإنتاج، ويمكن أن يكون أقل منه وذلك في حالة التشغيل الجزئي لعوامل الإنتاج - التشغيل غير التام لعوامل الإنتاج -، ويمكن أن يكون أكبر منه وذلك عندما يشتغل الاقتصاد أكبر من طاقته الإنتاجية.



الملخص لحسابات الناتج:

PDF Compressor Free Version

القيمة المضافة الكلية = مجموع القيم المضافة الجزئية = مجموع قيم الإنتاج - مجموع الاستهلاكات الوسيطة (مستلزمات الإنتاج)

الناتج المحلي الاجمالي = القيمة المضافة الكلية + صافي الضرائب غير المباشرة (الرسم على القيمة المضافة TVA + الحقوق والرسوم الجمركية DTI - إعانات الاستيراد)

الناتج الوطني الاجمالي = الناتج المحلي الاجمالي + صافي عوائد عناصر الإنتاج الخارجية (عوائد عوامل الإنتاج من الخارج - عوائد عوامل الإنتاج إلى الخارج)

صافي الناتج الوطني = اجمالي الناتج الوطني - الاهتلاك Depreciation

الناتج الوطني بتكلفة عوامل الإنتاج (الدخل الوطني) = صافي الناتج الوطني - الضرائب غير المباشرة + إعانات الإنتاج.
الدخل الشخصي = عن الدخل الوطني - الأرباح غير الموزعة - الضرائب على أرباح الشركات - أقساط التأمينات الاجتماعية + التحويلات

الدخل التصرفي (المتاح) = الدخل الشخصي - الضرائب المباشرة (ضريبة الدخل).

الدخل التصرفي = الاستهلاك + الإدخار

رابعاً: البطالة والتضخم

1. البطالة:

1.1. تعريف البطالة:

تعرف البطالة على أنها: " عدد الأشخاص القادرين على العمل ولا يعملون بالرغم أنهم يبحثون عن عمل بشكل جدي ". وتعرف البطالة أيضاً على أنها: " حالة وجود أشخاص راغبين في العمل وقادرين عليه وباحثين عنه ولكن لم يجدوه ". كما يراها البعض على أنها الفرق بين كمية العمل المعروضة وكمية العمل المأجورة.
تعرف البطالة على أنها: " التعطل (التوقف) الإجمالي أو الاختياري في بعض الأحيان لجزء من القوة العاملة في مجتمع ما، على الرغم من قدرة القوة العاملة ورغبتها في العمل والإنتاج ". كما تعرف البطالة أيضاً على أنها: " عدم اشتغال قوة العمل في المجتمع أو استخدامها استخداماً كاملاً وأمثلة على الرغم من قدرتها ورغبتها في العمل ". وهي تعني وجود عدد من الأفراد لديهم القدرة على العمل ولكن ليس لديهم الرغبة في العمل وذلك عند مستوى الأجر السائد.

ووفق تعريف منظمة العمل الدولية فإن العاطل عن العمل هو: " كل إنسان قادر على العمل وراغب فيه ويبحث عنه ويقبله عند الأجر السائد ولكن دون جدوى ".



2.1. أنواع البطالة:

PDF Compressor Free Version

- البطالة الاختيارية:

البطالة الاختيارية هي: " الحالة التي ينسحب فيها شخص من عمله بمحض إرادته لأسباب معينة فهي تشير إلى وجود أفراد قادرين على العمل، ولا يرغبون فيه عند الأجور السائدة رغم وجود وظائف لهم، مثل الأغنياء العاطلون، بعض الفقراء المتسولون والأفراد الذين تركوا وظائف كانوا يحصلون على أجور عالية فيما لا يرغبون في الالتحاق بوظائف مماثلة بأجور أقل، لتعودهم على الأجور المرتفعة".

- البطالة الإجبارية:

يطلق على البطالة الاجبارية اسم البطالة الكينزية، وعادة، تحصل عندما يرغب العمال العاطلين عن العمل في أداء العمل عند مستوى الأجر الحقيقي السائد إلا أن فرص العمل غير متوفرة أمامهم. وتعرف البطالة الاجبارية: " بوجود عدد من الأشخاص القادرين على العمل والراغبين فيه عند مستويات الأجور السائدة والباحثين عنه ولا يجدونه. فهذا النوع من البطالة يشكل مشكلة اقتصادية تتطلب اجراءات مختلفة لمواجهتها".

- البطالة الاحتكاكية:

تسمى الحالة التي يتعطل فيها جزء من القوة العاملة بسبب الانتقال أو البحث بين الوظائف بالبطالة الاحتكاكية. فهي حالة مؤقتة بسبب تطورات ظروف العمل (تطور تكنولوجي، انتقال من منطقة إلى أخرى، التخرج من مراحل التعليم إلى سوق العمل، الرغبة في وظيفة أفضل بعد الحصول على مؤهل أفضل وهكذا).

- البطالة الموسمية:

تظهر بعض النشاطات الاقتصادية أو تزدهر بشكل موسمي، مثل الزراعة وبعض أنواع المنتجات التي تستهلك أساسا في أحد فصول العام (صيفا أو شتاءا). ففي الموسم المخصص لتلك المنتجات يزداد الطلب عليها ويزدهر، الأمر الذي يزيد من حجم الطلب على القوى العاملة المستخدمة في تلك الصناعات. بيد أن ذلك ينحسر، أو يختفي أحيانا عند انتهاء موسم الانتاج. وهنا تظهر ما تسمى بالبطالة الموسمية، حيث يواجه بعض العمال تعطلا في مواسم معينة. ويمكن تفادي مثل هذا النوع من البطالة بانخراط العاملين أو تدريبهم على أعمال أخرى يمكن مزاومتها بعد الانتهاء الموسم الإنتاجي للسلعة التي يشتغلون فيها أساسا.

- البطالة الهيكلية:

مما لاشك فيه أن اختراع الآلات الحديثة والمتطورة يتطلب مهارات معينة ومتقدمة لا يستوعبها العمال الحاليين، وبالتالي يتم الاستغناء عنهم والاستعاضة عنهم بعمال آخرين يستطيعون تشغيل الآلات الحديثة. وتعرف البطالة الهيكلية على أنه: " ذلك النوع من التعطل في القوة العاملة نتيجة لتغير الهيكل الاقتصادي أو بمعنى أدق تغير الهيكل الإنتاجي كالتغير في هيكل الطلب على المنتجات، أو تغير الفن الإنتاجي أو انتقال الصناعات للتوطن في أماكن أخرى ". مما يؤدي إلى عدم توافق بين فرص العمل المتاحة ومؤهلات العمال الراغبين في العمل والباحثين عنه.



ويقصد بالبطالة الهيكلية على أنها: " حالة تعطل أجزاء من القوى العاملة بسبب تطورات تؤدي إلى اختلاف متطلبات هيكل الاقتصاد الوطني عن طبيعة ونوع العمالة المتوفرة ". وتسمى أيضا بالبطالة البنوية وتقترب إلى حد ما فكرة البطالة الهيكلية من البطالة الاحتكاكية في تطور وسائل الإنتاج وتقدمها قد يؤدي إلى الاستغناء عن بعض أفراد القوة العاملة، بيد أن الفاصل بين الأمرين إن البطالة الاحتكاكية مؤقتة لاشتغال الأفراد في البحث عن الانتقال من وظيفة إلى أخرى بما في ذلك إمكانية التأهيل للوظائف الأخرى.

- البطالة الدورية:

هي البطالة المرتبطة بالدورات الاقتصادية التي تتعرض لها النشاطات الاقتصادية، حيث تزداد البطالة في مرحلة الانكماش والركود أو الكساد ويتم تفسير أسبابها استنادا إلى انخفاض الطلب الكلي والذي يؤدي إلى ضعف استخدام الطاقة الإنتاجية في الاقتصاد، ومن ثم انخفاض درجة الاستخدام وتنخفض البطالة في حالة الانتعاش والازدهار، حيث تزداد وتتسع النشاطات الاقتصادية، ويزداد إنتاجها ويزداد الاستخدام لهذا تسمى هذا النوع من البطالة بالبطالة العابرة، وهي تظهر عادة في الدول المتقدمة.

- البطالة المقنعة:

تعرف البطالة المقنعة على أنها: " حالة التحاق بعض الأفراد بوظائف معينة، يتقاضون عليها أجورا في حين أن إسهامهم في إنتاجية العمل لا يكاد يذكر، فالاستغناء عنهم لا يؤثر بأي حال على حجم الإنتاج، فهي عمالة يمكن سحبها من مواقع الإنتاج دون تأثير عن الكمية المنتجة ".

تسمى كذلك البطالة المقنعة بالبطالة المستترة لأنها غير ملحوظة، حيث تختلف في طبيعتها عن الأنواع الأخرى السابقة الذكر، والتي هي ظاهرة في جميعها، في حين البطالة المقنعة هي غير ظاهرة كون أن العامل لا يكون عاطلا عن العمل، ويعتبر ضمن القوى العاملة ويمارس العمل ظاهريا، وليست واضحة وصریحة مثل الأنواع الأخرى من البطالة.

ينتشر وجود البطالة المقنعة بشكل واسع في الدول النامية وفي الدول ذات الحجم السكاني الكبير والجهاز الحكومي الضخم، بحيث يستخدم التشغيل هنا لحل مشكلة البطالة في المجتمع، بينما تظهر في الدول المتقدمة خلال أوقات الكساد فقط.

- البطالة السلوكية:

هي البطالة الناجمة عن عزوف الباحثين عن عمل من الإستفادة من فرص العمل المتاحة والبحث عن فرص عمل محددة بذاتها والعمل في القطاع العام. وهذا النوع من البطالة تتجم عن أسباب شخصية أو اجتماعية أو جغرافية. فقد نجد بعض العاطلين يحجمون عن الانخراط بوظائف دنيا خوفا من نظرة المجتمع، وبذلك يتركون العديد من المهن التي صنفت ضمن الوظائف الدنيا كالعامل في تنظيف الشوارع وجمع القمامة.... إلخ للوافدين من الدول أخرى.



- البطالة الوافدة (المستوردة):

وتظهر في الدول التي يأتونها العديد من أبناء الدول المجاورة لها هربا من البطالة في بلادهم للعمل في أي وظيفة في هاته الدولة مما يجعلهم يزاحمون أبناء هاته الدولة على الوظائف المتاحة خاصة وأنهم يقبلون أجورا تقل بكثير عما يمكن أن يقبله العمال المحليون.

3.1. معدل البطالة:

يعد معدل البطالة أحد المؤشرات الاقتصادية الكلية ذات الدلالة البالغة في رسم السياسات الاقتصادية وتقييم فعاليتها ولا يمكن علاج مشكلة البطالة ما لم يكن هناك تصور حقيقي لها.

تقوم الدول خاصة المتقدمة بحساب معدلات البطالة بصفة دورية ومنتظمة كأن تكون شهرية أو فصلية أو سنوية وذلك بإتباع أسلوب العينات وليس الإحصاء العام، نظرا لما يتطلبه ذلك من وقت طويل وتكاليف باهظة يتم أخذ عينة ممثلة من الفئة النشطة من السكان ويقدر من خلالها عدد العاطلين عن العمل ثم يحدد معدل البطالة.

عادة ما يقاس معدل البطالة من قبل الجهات الرسمية، كنسبة عدد العاطلين عن العمل إلى القوة العاملة بالمجتمع (الفئة النشطة) عند نقطة زمنية معينة وذلك باستخدام الصيغة التالية:

$$\text{معدل البطالة} = \left[\frac{\text{عدد العاطلين عن العمل}}{\text{اجمالي أفراد القوى العاملة (الفئة النشطة)}} \right] \cdot 100$$

تتكون الفئة النشطة من الأفراد الذين هم في سن العمل القادرين والراغبين فيه سواء كانوا يعملون أو لا يعملون، إذا:

$$\text{الفئة النشطة} = \text{العاملون} + \text{العاطلون}$$

يقصد بالعاملين كل من يشتغل عملا - بدوام كامل أو جزئي وحتى إن كان يعمل ساعة أو ساعتين باليوم - مقابل أجر عند الغير أو في مؤسسة.

أما العاطلون فهم الأفراد القادرين على العمل والراغبين فيه والباحثين عنه، ولا يجدون فرص عمل متاحة لهم. أما بالنسبة للأفراد الذين يستبعدون من الفئة النشطة هم:

- الأفراد دون سن معينة: وهم الأفراد الذين دون السن العمل القانوني وهو 15 - 16 فما دون، وهو الأمر الذي يختلف من دولة إلى أخرى؛

- الأفراد فوق سن معينة: هي سن التقاعد أو المعاش، وهو 65 سنة فما فوق؛
الأفراد من فئات معينة:

- هي الفئات غير القادرة على العمل لأسباب مختلفة مثل المرضى والعجزة وطلبة المدارس؛

- الأفراد الذين لا يطالبون المجتمع بوظائف رغم مقدرتهم على العمل مثل ربات البيوت أو الأفراد الذين لا يبحثون عن العمل ولا يرغبون فيه وذلك باختيارهم في ظل الأجور السائدة.

- الأفراد الذين يتوقفون عن البحث عن العمل بسبب حالة اليأس التي تصيبهم نتيجة عدم توفر فرص العمل المناسبة لهم.



ومن الملاحظ إن قياس معدل البطالة بالطريقة السابقة لا يأخذ في الحسبان البطالة المقنعة والبطالة الموسمية. ويواجه هذا عدة مشاكل منها: يوجد عدد من الأفراد يسجلون أنفسهم في أكثر من مكتب توظيف وبذلك يحسبون أكثر من مرة.

2. التضخم:

1.2. الناتج الاسمي والحقيقي:

في كثير من الأحيان لا تعبر التغيرات المحققة على مستوى الناتج الوطني (كزيادة مستواه مثلا) عن تحسن في القدرات الإنتاجية، وزيادة في التوظيف التي تؤدي إلى زيادة المعروض من السلع والخدمات، وبذلك تظهر هذه الزيادة في شكل ارتفاع في مستوى الأسعار.

وتدليلا على ذلك فإن الاقتصاد الجزائري قد سجل ارتفاعا محسوسا في الناتج الوطني الإجمالي فيما بين سنتي 1989 و1993 حيث قفز الناتج من 418.3 مليار دج إلى 1093 مليار دج.

إن مقارنة هذين الرقمين تعطي صورة مشرقة للنمو في الاقتصاد الجزائري، فالنتائج تدل أن الطاقة الإنتاجية قد تضاعفت تقريبا، بمقدار 02.6 إلا أن هذه الزيادة في واقع الحال ليست حقيقية فإذا قمنا بقياس الناتج لسنة 1993 بأسعار سنة 1989 لوجدناه يساوي 416.4 مليار دج وهذه القيمة أقل من القيمة المسجلة في سنة 1989، وهو ما يبين أن الناتج الوطني الحقيقي قد تقلص بدلا من الزيادة.

لذا يجب الأخذ بعين الاعتبار أن الناتج الوطني لا يمكنه أن يعبر بصدق عن التقلبات الاقتصادية الجارية للاقتصاد ما لم يتم الأخذ في الاعتبار طبيعة التغيرات الحاصلة، خاصة ما تعلق بتقلبات الأسعار.

لذلك فإن الزيادة في الناتج قد تتضمن زيادة في الإنتاج العيني (Q) مع بقاء الأسعار (P) ثابتة، وقد تعني زيادة الأسعار مع بقاء الناتج العيني ثابتا، أو تجمع بين زيادتين في الناتج العيني والأسعار، بحيث تكون نسبة الزيادة في مستوى الأسعار أكبر من زيادة العينية أو العكس.

وبمأن الزيادة في مستوى الأسعار تشوه التقييم الحقيقي للنشاط الاقتصادي، فإنه يتوجب حساب الناتج الوطني الحقيقي، أي الناتج الاسمي بعد استبعاد أثر تقلبات الأسعار.

1.1.2. تعريف الناتج الاسمي:

هو مجموع السلع والخدمات المنتجة خلال فترة زمنية معينة مقيمة بالأسعار الجارية (أسعار نفس السنة)، ويتم حسابه من خلال جمع حاصل الضرب الكميات المنتجة من السلع والخدمات في ذلك العام بأسعارها في نفس العام (الأسعار الجارية المقابلة لهذه السلع والخدمات).

$$GDP = P_1 \times Q_1 + P_2 \times Q_2 + \dots + P_n \times Q_n = \sum P_i \times Q_i$$

2.1.2. تعريف الناتج الحقيقي:

هو مجموع السلع والخدمات المنتجة خلال فترة زمنية معينة مقيمة بأسعار سنة الأساس، أي استبعاد تأثيرات الأسعار، ويمثل حاصل قسمة الناتج الاسمي على الرقم القياسي للأسعار.



الناتج الحقيقي = الناتج الاسمي / الرقم القياسي للأسعار

وعند قسمة الناتج المحلي الاجمالي الاسمي على الناتج المحلي الحقيقي نحصل على ما يسمى مثبط أسعار

الناتج المحلي (GDP Deflator)، أي أن:

مثبط اسعار الناتج المحلي الاجمالي = (الناتج المحلي الاسمي / الناتج المحلي الاجمالي) $\times 100\%$

المستوى العام للأسعار: يعبر عن السعر المتوسط لكل السلع والخدمات مقارنة بسعر سنة الأساس ويقاس بالرقم القياسي للأسعار.

الرقم القياسي للأسعار: هو رقم مجرد من الوحدات يعكس المستوى العام للأسعار في فترة ما مقارنة بسنة الأساس (الرقم القياسي للأسعار وجهان لعملة واحدة).

2.2. مقياس التغير في المستوى العام للأسعار:

في كثير من الأحيان لا تعبر التغيرات المحققة على مستوى الناتج الوطني (كزيادة مستواه مثلا) عن تحسن في القدرات الإنتاجية، وزيادة في التوظيف التي تؤدي إلى زيادة المعروض من السلع والخدمات، وبذلك تظهر هذه الزيادة في شكل ارتفاع في مستوى الأسعار، ولغرض قياس تغيرات الأسعار وتأثيراتها على المستهلك يستخدم الرقم القياسي لأسعار المستهلك والذي يمكن أن يتم حسابه بعدة طرق أهمها ما يلي:

1.2.2. الرقم القياسي البسيط:

يقاس تطور سعر أو كمية مادة واحدة فقط بين فترتين زمنييتين مختلفتين أو بين مكانين مختلفين. وهو عبارة عن النسبة بين سعر أو كمية الفترة أو السنة الحالية أو المدروسة وسعر أو كمية فترة أو سنة الأساس.

الرقم القياسي البسيط للأسعار: $I_{pt/pt0} = (P_1 / P_0) . 100$

الرقم القياسي البسيط للكميات: $I_{Q/Q0} = (Q_1 / Q_0) . 100$

2.2.2. الرقم القياسي المرجح:

وهو عبارة عن النسبة بين أسعار أو كميات مجموعة من المواد في السنة المدروسة ومجموع أسعار أو كميات هذه المواد في سنة الأساس. حسب التعريف تعطى العلاقة الاحصائية للرقم القياسي التجميعي بالشكل التالي:

$$I_{1/1} = \frac{\sum P_m^j}{\sum P_1^j} . 100; \quad I_{2/1} = \frac{\sum P_m^j}{\sum P_1^j} . 100; \dots; \quad I_{m/1} = \frac{\sum P_m^j}{\sum P_1^j} . 100$$

وسوف نتناول دراسة الأرقام القياسية المرجحة للأسعار بالنسبة لكميات سنة الأساس وهي تسمى بالأرقام القياسية لاسبير (Laspeyeres)، والأرقام القياسية المرجحة للأسعار بالنسبة لكميات سنة المقارنة، وهي تسمى بالأرقام القياسية لباش (Pache)، وأخيرا الأرقام القياسية لفيشر (Fisher).



أ. الأرقام القياسية لاسبير (Laspeyres):

PDF Compressor Free Version

يستخدم هذا الرقم كميات أو أوزان سنة الأساس كأوزان مرجحة وصيغته كما يلي:

$$\text{Laspeyres IL} = \left(\frac{\sum P_1 Q_0}{\sum P_0 Q_0} \right) \times 100$$

ب. الأرقام القياسية لباش (Pache):

يستخدم هذا الرقم كميات أو أوزان سنة المقارنة كأوزان مرجحة وصيغته كما يلي:

$$\text{Pache IP} = \left(\frac{\sum P_1 Q_1}{\sum P_0 Q_1} \right) \times 100$$

ج. الأرقام القياسية لفيشر (Fisher):

يستخدم الرقمين السابقين، وهو عبارة عن المتوسط النسبي لكل من لاسبير وباش وصيغته كما يلي:

$$\text{Fisher IF} = (\text{IL} \times \text{IP})^{1/2}$$

مما سبق ذكره، يكون لدينا ثلاث حالات، وهي كالاتي:

- إذا كان الرقم القياسي للسنة الجارية أكبر من 100% فهو يعني أن الأسعار قد ارتفعت بمقدار الفارق من 100%.

- إذا كان الرقم القياسي للسنة الجارية أقل من 100% فهو يعني أن الأسعار قد انخفضت بمقدار الفارق من 100%.

- إذا كان الرقم القياسي للسنة الجارية يساوي 100% فهو يعني أن الأسعار لم تتغير.

ختاما لكل ما سبق وفيما تعلق بتغيرات الناتج فإننا نخلص أن التغير قد يكون مرتبط مباشرة بزيادة التوظيف، ومن ثم زيادة النشاط الإنتاجي وقد تكون الزيادة نتيجة للارتفاع في الأسعار.

مثال:

بافتراض حالة أجير يتقاضى شهريا 10000 دج خلال العام 2000 ولعدة مرجعيات ما، وبحلول العام 2008 رفع المستوى العام الأسعار للأجور أجره ليبلغ 20000 دج ظاهريا، يبدو أن القدرة الاستهلاكية للأجير قد ارتفعت، وأضحى بمقدوره اقتناء ضعف كميات السلع والخدمات مقارنة بأجرته للعام 2000، ولكن وبافتراض أن المستوى العام للأسعار قد تضخم خلال العام 2008، فتلك الزيادة في أجره الجير لن تتيح له فرص لرفع عدد الوحدات المستهلكة بالقدر المتوقع، بل قد تتسبب في انخفاضها - أي عدد الوحدات المستهلكة -، لأنها أصبحت زيادة غير حقيقية (تضاعف اسمي أو عددي فقط) ولأكثر توضيح، لنفترض أن أجيرنا يستهلك سلة من أربع سلع، هي:



الجدول رقم (02):

2008 سنة القياس				2000 سنة الأساس			
$Q_0 \times P_1$	الكمية Q_0	سعر السلعة P_1	الأجر (القيمة الاسمية) 20000 دج	$Q_0 \times P_0$	الكمية Q_0	سعر السلعة P_0	الأجر (القيمة الاسمية) 10000 دج
1500	100	15	20000 دج	1000	100	10	10000 دج
4500	150	30		3000	150	20	
4000	200	20		3000	200	15	
3000	100	30		3000	100	30	
13000	المجموع			10000	المجموع		

الرقم القياسي لأسعار = $\sum Q_0 \times P_1 / \sum Q_0 \times P_0$

بحيث: P_0 و Q_0 على التوالي كميات وأسعار في سنة الأساس (المقارنة)

P_1 : المستوى العام للأسعار خلال العام 2008

نلاحظ من الجدول أن نفس الكميات المستهلكة خلال العام 2000 أصبحت تتطلب إنفاق أجر قدره 13000

دج بدلا من 10000 دج، وبتعويض المتغيرات بقيمها يكون:

الرقم القياسي للأسعار = $13000 / 10000 = 1.3 = 130\%$.

وعليه فإن المستوى العام للأسعار خلال العام 2008 قد ارتفع بنسبة 30% عما كان عليه خلال العام

2000، ما يعني أن كميات السلع المقنتاة سوف تنخفض بسبب انخفاض ثمن النقود.

الأجر الحقيقي للعام 2008 = الرقم القياسي للأسعار / الأجر الإسمي للعام 2008 = $20000 / 1.3 = 15384.6$ وهو

ثمن النقود للعام 2008.

3.2. الفرق بين مكمش الناتج المحلي الاجمالي والرقم القياسي لأسعار الاستهلاك:

توجد فروقات جوهرية بين مكمش الناتج المحلي الاجمالي والرقم القياسي لأسعار الاستهلاك تتمثل في

النقاط التالية:

- إن مكمش الناتج المحلي الاجمالي يقيس جميع أسعار السلع والخدمات المنتجة، لكن الرقم القياسي لأسعار الاستهلاك يقيس أسعار السلع والخدمات المشتراة من طرف المستهلكين.

- إن مكمش الناتج المحلي الاجمالي يأخذ بعين الاعتبار السلع والخدمات المنتجة داخل الوطن فقط، أما الرقم القياسي لأسعار الاستهلاك فيأخذ بعين الاعتبار أسعار السلع والخدمات المطلوبة من طرف المستهلكين بما فيها المستوردة.

- أما الفرق الجوهرية يكمن في طريقة حساب كل منهما، حيث أن الرقم القياسي للأسعار يحسب على أساس مجموعة سلعة ثابتة تمثل الكميات المطلوبة سنة الأساس، أما المكمش فيحسب على أساس مجموعة سلعية



متغيرة تمثل الكميات المنتجة في السنة الجارية. ويطلق على الأول بالرقم القياسي لـ لاسبير والثاني الرقم القياسي لـ باش.

PDF Compressor Free Version

ومن جانب آخر فإن الأرقام القياسية تحسب على أساس تحديد سنة الأساس وغالبا ما تكون في الماضي البعيد إلى حد ما، وهذا يعني أن القيمة الحقيقية للنتائج ترتبط بأسعار سنة الأساس وهي أسعار قديمة نوعا ما وتشيع (تكبير) من سنة إلى أخرى. فمن غير المعقول أن نعتمد على أسعار تتغير باستمرار صعودا ونزولا. فعلى سبيل المثال: إن أسعار أجهزة كمبيوتر انخفضت بشكل محسوس فلو قيمنا الأجهزة الحالية بأسعار سنة الأساس فإن القيمة الحقيقية تكون مضللة وتكون أكبر من قيمتها الحقيقية الفعلية.

4.2. تعريف التضخم:

تعددت تعريفات التضخم في الفكر الإقتصادي، وذلك من خلال الكتابات التي تناولت هذه الظاهرة، ومن هذه التعاريف: " التضخم هو نسبة الارتفاع في أسعار كل من السلع والخدمات من سنة إلى أخرى، أو معدل الارتفاع في المستوى العام للأسعار ". كما يعرف أيضا على أنه: " الارتفاع المستمر والملموس في المستوى العام للأسعار ".

كما نجد تعريفا آخر للتضخم بأنه: " عبارة عن الانخفاض المستمر والمتواصل في القيمة الحقيقية لوحدة النقد ". كما يعرف التضخم بأنه: " كل زيادة في كمية النقد المتداول تؤدي إلى زيادة في المستوى العام للأسعار ". بمعنى أنه كلما زادت كمية النقود المتداولة في السوق بمعدل أكبر من نمو الناتج الحقيقي كلما زادت الأسعار، وبالتالي حدث التضخم.

من خلال هذه التعريفات، يتبين بأن التضخم يعبر عن الزيادة في كمية النقود المتداولة التي تؤدي إلى حدوث انخفاض في قيمتها، والذي ينعكس في صورة ارتفاع مستويات الأسعار المحلية، مع ثبات مستويات الدخل، بحيث يؤدي التضخم إلى انخفاض القدرة الشرائية لوحدة النقد. ويمكن التعبير عن ظاهرة التضخم بأحد الأشكال الآتية:

- بقاء كمية النقود عند مستواها مع حدوث انخفاض في حجم الإنتاج؛
 - حدوث زيادة في كمية النقود مع ثبات حجم الإنتاج؛
 - حدوث زيادة في كمية النقود بنسبة أكبر من الزيادة في حجم الإنتاج،
 - حدوث زيادة في كمية النقود مع حدوث انخفاض في حجم الإنتاج.
- يحسب معدل التضخم وفقا للمعادلة التالية:

$$100 \cdot \left[\frac{\text{المستوى العام لأسعار السنة الحالية} - \text{المستوى العام لأسعار السنة السابقة}}{\text{المستوى العام لأسعار السنة السابقة}} \right] = \text{معدل التضخم}$$



خامسا: موضوعات أخرى في الاقتصاد الكلي

PDF Compressor Free Version

1. سعر الفائدة الاسمي وسعر الفائدة الحقيقي:

1.1. سعر الفائدة الاسمي:

السعر المعلن عنه في الصحف وداخل البنوك.

2.1. سعر الفائدة الحقيقي:

يعبر عن القوة الشرائية للفائدة بعد أخذ ارتفاع الأسعار (معدل التضخم) أو أنه سعر الفائدة الاسمي (i)

مخصوصا منه معدل التضخم.

يحسب سعر الفائدة الحقيقي وفقا للمعادلة التي تسمى بمعادلة فيشر **Fisher Equation**:

$$r = i - f$$

حيث r يمثل سعر الفائدة الحقيقي.

و i يمثل سعر الفائدة الاسمي.

و f يمثل معدل التضخم.

2. مفهوم النمو الاقتصادي:

هناك العديد من التعاريف الخاصة بالنمو الاقتصادي تناولها الباحثون والعلماء والمنظمات والهيئات الدولية والحكومية، نذكر من بينها: "النمو الاقتصادي هو عملية التوسع في الانتاج خلال فترة زمنية معينة مقارنة بفترة تسبقها في الأجلين القصير والمتوسط". كما يوجد تعريف آخر للنمو الاقتصادي: "هو عملية اقتصادية تأخذ في الاعتبار الزيادة التي تطرأ على الدخل الوطني الحقيقي والتغيرات الخاصة التي تصاحب هذه الزيادة في الرفاهية أو الرفاهة الاقتصادية والاجتماعية".

وهناك تعريف آخر للنمو الاقتصادي: "يشير مصطلح النمو الاقتصادي إلى ارتفاع الدخل الوطني أو نصيب الفرد من الدخل الوطني أو الناتج الوطني، فعندما يزيد الإنتاج من السلع أو الخدمات في دولة ما بأي شكل من الأشكال فإن ذلك يسمى بالنمو الاقتصادي". ويعرف أيضا بالزيادة المستمرة في كمية السلع والخدمات المنتجة من طرف الفرد في محيط اقتصادي معين.

إن تحليل النمو الاقتصادي يعني دراسة نمو وتطور النشاط الانتاجي، ونقصد بنمو متغيرة اقتصادية ما هو التغيير النسبي لها من فترة إلى أخرى. لتقدير النشاط الاقتصادي ومعرفة أدائه الجيد أو السيء نلجأ إلى أحسن مجمع بالنسبة للاقتصاديين وهو الناتج المحلي الاجمالي **PIB** الذي يقيس قيمة السلع والخدمات المنتجة داخل الوطن خلال فترة زمنية معينة أعلاها سنة وأدناها ثلاثة أشهر.



وتستخدم الأرقام القياسية للكميات لحساب معدل النمو الحقيقي والذي يساوي التغير النسبي للرقم القياسي

PDF Compressor Free Version

للكميات، نعبر عنه رياضيا كالاتي:

$$TC_t^r = \frac{PIB_t^r - PIB_{t-1}^r}{PIB_{t-1}^r}$$

$$TC_t^r = \frac{IQ_t - IQ_{t-1}}{IQ_{t-1}}$$

أو:

TC_t^r : معدل النمو الحقيقي في السنة t .

PIB_t^r : الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي في السنة t .

IQ_t : الرقم القياسي للكميات في السنة t .

بهذه الطريقة يتم حساب معدل النمو الاقتصادي الإسمي وهو لا يعكس رفاهية المجتمع، السبب في ذلك هو أن هذا الأخير يتأثر بالتغير في الأسعار والكميات، فالزيادة قد تكون ناتجة عن الزيادة في الأسعار دون الكميات، ولتجنب هذا المشكل يتم حساب معدل النمو الاقتصادي الحقيقي. وبالتالي يمكن أن نستخرج الخصائص التالية:

- يجب على الزيادة في الدخل الداخلي للبلد أن يترتب عنها الزيادة في دخل الفرد الحقيقي، أي أن معدل النمو الاقتصادي هو عبارة عن معدل نمو الدخل الوطني مطروح من معدل النمو السكاني.
- أن تكون الزيادة في دخل الفرد حقيقية، أي أن الزيادة النقدية في دخل الفرد مع عزل أثر معدل التضخم.
- يجب أن تكون الزيادة في الدخل على المدى الطويل، أي أنها لا تختفي بمجرد أن تختفي الأسباب.



الفصل الثالث: النظرية الكلاسيكية في التوازن الاقتصادي الكلي

PDF Compressor Free Version

حاول الاقتصاديون الكلاسيك من أمثال آدم سميث وريكاردو وجان ستيوارت مل وأتباعهم في إنجلترا وجون باتسيت ساي من فرنسا في أواخر القرن الثامن عشر وأوائل القرن التاسع عشر الميلادي التعرض لموضوع التوازن والاختلال في الاقتصاد الوطني والعوامل التي تحدد مستوى التوازن في الاقتصاد. وشكلت كتاباتهم وكتابات أتباعهم مدرسة معينة من التفكير أطلق عليها في مجموعها المدرسة الكلاسيكية التي ظلت أفكارها سائدة في الفكر الاقتصادي حتى حدوث الكساد الكبير في الثلاثينيات من القرن العشرين. لهذا ارتأينا اعطاء لمحة سريعة عن أهم أفكار الاقتصاد الكلي الكلاسيكي قبل الشروع في بحث الاقتصاد الكلي الكينزي.

أولاً: فرضيات النظرية الكلاسيكية

بني النموذج الكلاسيكي على ركائز ومفاهيم أساسية أهمها:

- مبدأ الرشادة الاقتصادية واليقين: ترى هذه المدرسة بأن كل الأعوان الاقتصادية تتصرف وفق ووفق الرشادة الاقتصادية وهذا من خلال الدراية (المعرفة) المسبقة لأوضاع السوق وبالتالي هذا المبدأ يعتمد هو الآخر على مبدأ آخر وهو مبدأ اليقين.
- المصلحة الخاصة أساس المصلحة العامة: إنه وكنتيجة للفكرة السابقة بل وكأساس لها كذلك لن يكون هناك تعارض بين المصلحة الخاصة للفرد والمصلحة العامة مع تسبيق للأولى على الثانية. حيث من خلال تحقيق الفرد لمصلحته الخاصة ستتحقق المصلحة العامة للمجتمع.
- التشغيل التام: يقوم التحليل الكلاسيكي على فرضية التشغيل الكامل لكافة عناصر الإنتاج خاصة منها الموارد البشرية. وكنتيجة لذلك فهي لا تؤمن بوجود بطالة وإن وجدت فتعتبرها المدرسة بأنها بطالة اختيارية حيث عنصر الإنتاج إن وجد في هذه الوضعية (وليكن العمل) فيكون المالك لهذا العنصر هو الذي فضل (اختار) عدم التشغيل من خلال رفضه توظيف عنصر الإنتاج بذلك المقابل (عائد عنصر الإنتاج) الذي تحدد في السوق.
- المنافسة الحرة والكاملة: إن إيمانهم بفكرة المنافسة الحرة والكاملة. والمنافسة التامة معناها استمرار قوى السوق من عرض وطلب في العمل وفق آليات السوق ووفق وهي مستمرة إلى آخر مرحلتها.
- حيادية الدولة وفكرة دعه يعمل دعه يمر: فالحرية الاقتصادية والتي أساسها فكر (دعه يعمل دعه يمر) التي نادى بها آدم سميث تفرض حيادية الدولة ومنه لا ضرورة لتدخل الدولة في الحياة الاقتصادية (حيادية الدولة) وهذا إذا سلمنا بالتحقق الدائم للمنافسة وكذا استنزاف كامل قوى السوق لطاقتها (الوصول إلى وضعيات توازن) كما جاء في الأساس السابق بل وأكثر من ذلك فإنهم يرون أن تدخلها سيعرقل النشاط الاقتصادي أي عرقلة قوى السوق من تأدية وظائفها.
- قانون المنافذ: إن الكلاسيك يرون بأن الأوضاع في الأسواق تسير وفق قانون المنافذ لساي الذي يرى بأن كل عرض إلا ويخلق طلبه الخاص به. حيث كل السلع التي تعرض (أو ستعرض) ستجد من يطلبها (أو سيطلبها) بما في ذلك مختلف عناصر الإنتاج.



- **عدم وجود فائض:** ومنه وكنتيجة لذلك لن يكون هناك تكدس للسلع ولا اكتتاز للنقود وكل عناصر الإنتاج مشغلة تشغيلًا كاملاً.

PDF Compressor Free Version

- **التوازن الآني للأسواق وفكرة اليد الخفية:** إن الأمور في الأسواق عند الكلاسيك تسير وفق فكرة (اليد الخفية) لآدم سميث أو ما يعرف بفكرة التوازن التلقائي للأسواق حيث يرون الأسواق متوازنة وإن حدث هناك اختلال فإن قوى السوق (العرض، الطلب، الأسعار) كفيلة بإرجاع الأوضاع إلى حالتها الطبيعية والمتمثلة في وضعية التوازن المتطابقة مع وضعية التشغيل الكامل ومنه وكنتيجة لذلك لو حدث اختلال في توازن أي سوق من الأسواق فسيكون اختلالاً ظرفياً وليس مزماناً.

- **الإدخار كشكل من أشكال الإنفاق:** إن الكلاسيك يرون بأن الفرد لا يدخر رغبة في الاحتفاظ بالنقد في شكله السائل (كتناز) بل يدخر رغبة في الحصول على عائد (فائدة) من خلال توظيف هذه المدخرات في البنوك أو شراء سندات. ومنه وكنتيجة لذلك الإدخار في نهاية المطاف ما هو إلا الإنفاق من قبل الآخرين على السلع الاستثمارية لأن كل المدخرات ستتحول في النهاية إلى استثمار.

- **المرونة الكاملة للأسعار:** الفكر الكلاسيكي يقوم على فرضية المرونة الكاملة للأسعار حيث يعتقدون بأن كل الأسعار بما فيها الأجور (سعر عنصر العمل) هي قابلة للزيادة والنقصان (لانعدام وجود نقابات قوية). وهذه الفرضية تعد جد أساسية لتحقيق أثر اليد الخفية.

- **ثبات الأسعار النسبية:** إن الأسعار النسبية يقصد بها تقويم سلعة بسعة أخرى أي عدم استخدام وحدات النقد في القياس كأن يقال 05 وحدات من السلعة X تساوي وحدة واحدة من Y. وأساس هذا القياس هو ساعات العمل لأنه بالنسبة لهم هو مصدر القيمة وبذلك مهما تغيرت الأسعار النقدية فستبقى العلاقة بين السلعة X و Y ثابتة ومن أجل تحقق ذلك يرون بأنه إذا حدث تغير في الأسعار النقدية فسيمس جميع السلع والخدمات من دون استثناء بما فيها عناصر الإنتاج كما سيمسها بنفس النسبة.

ملاحظة: إن عدم تحقق ذلك ما هو إلا إخلال بالفكرة السابقة ثبات (الأسعار النسبية) .

- **قانون تناقص الغلة:** يقوم التحليل الكلاسيكي على فكرة قانون الغلة المتناقصة لـ **D.Ricardo** لعناصر الإنتاج. حيث تتناقص انتاجية كل عنصر من عناصر الإنتاج كلما وظفنا وحدات إضافية جديدة من هذا العنصر بشرط تثبيت للعناصر الأخرى.

- **حيادية النقود:** كما يقوم الفكر الكلاسيكي على فكرة جد جوهرية وهي فرضية حيادية النقد، فبالنسبة إليهم وبناء على ما ذكر سابقاً تصبح النقود مجرد وسيط فقط في المعاملات لا تؤثر في النشاط الاقتصادي بمعنى أنها حيادية لذا شبهها البعض بالوشاح النقدي (**Le Voile monétaire**) الذي تختفي وراءه حقائق الأشياء. والبعض الآخر شبهها بزيت المحرك الذي دوره يقتصر فقط في تسهيل حركة العجلة الاقتصادية لا غير وليس تحريكها.

- **الازدواجية الكلاسيكية:** إن التحليل الكلاسيكي هو تحليل ثنائي، وتهتم الازدواجية الاقتصادية لدى الكلاسيك بالتمييز بين المتغيرات الحقيقية (مثل الكميات والأسعار النسبية) والمتغيرات الاسمية المعبر عنها بدلالة القيم



النقدية (مستوى الاسعار، معدل التضخم، الأجر النقدي)، وتعتبر الازدواجية الركيزة المحورية للنظرية الكلاسيكية، حيث تهتم بدراسة المتغيرات الحقيقية دون الإشارة أو الاستعانة بالمتغيرات الاسمية.

PDF Compressor Free Version

ثانيا: التوازن الاقتصادي العام عند النظرية الكلاسيكية

1. التحليل الحقيقي والتحليل النقدي (الازدواجية الكلاسيكية):

إن هذه المرحلة الأولى من التحليل يطلقون عليها اسم التحليل الحقيقي حيث فيه يحدد كل من حجم النشاط الاقتصادي التوازني مقيم بالوحدات الحقيقية وكذلك حجم عناصر الإنتاج (حجما وليس قيمة) المحققة لذلك وكذلك حجم الاستثمار والادخار وكذا سعر الفائدة ولكن دائما باستخدام الوحدات الحقيقية.

ثم بعد ذلك وكمرحلة ثانية يدرسون الظواهر النقدية من خلال دراسة العلاقة بين النقود والأسعار أي يحاولون معالجة تأثير النقود على مختلف التوازنات الحقيقية التي تم التوصل إليها، حيث يخلصون فيها بأن زيادة المعروض من النقد لن يؤثر على حجم الإنتاج الحقيقي ولا على حجم العمالة وإنما تأثيرها سينحصر فقط على أسعار هذه المجمعات، وهذه المرحلة الثانية يطلق عليها مرحلة التحليل النقدي. لذا يطلق على أسلوبهم وطريقتهم في التحليل الاقتصادي بطريقة التحليل الثنائي أو طريقة التحليل المزدوج نسبة إلى التحليل الحقيقي والتحليل النقدي (Dichotomie Secteur Réel –Secteur Monétaire).

لذا نجد دراساتهم كانت تهتم أولا بتحديد حجم الناتج وحجم العمالة وسعرها الحقيقي (الأجر الحقيقي) وحجم الاستثمار والادخار وسعر الفائدة مقيم بالوحدات الحقيقية ثم من بعد ذلك وكمرحلة ثانية دراسة ظاهرة النقد والأسعار وهذا من خلال دراسة توازن مختلف الأسواق وهي:

- توازن سوق العمل بهدف تحديد كل من الأجر الحقيقي وحجم التشغيل الذي على أساسه يتحدد حجم الإنتاج.
 - توازن سوق رأس المال والذي من خلاله يتحدد سعر الفائدة الحقيقي وحجم السلع الاستهلاكية والاستثمارية.
 - توازن سوق السلع والخدمات وقانون ساي (J.B.SAY) للأسواق.
 - توازن سوق النقد وهو الذي تحدد فيه الأسعار النقدية (الاسمية).
- وبالتمعن في مختلف التوازنات السابقة نجد أن الأسواق الثلاثة الأولى تدخل في إطار مرحلة التحليل الحقيقي بينما دراسة السوق الرابعة تدخل في إطار التحليل النقدي.

2. العرض الكلي:

يعرف العرض الكلي على أنه: " مقدار الناتج الوطني الذي يكون قطاع الأعمال على استعداد لإنتاجه وبيعه خلال فترة زمنية معينة (عادة سنة) عند المستويات المختلفة للأسعار ". كما يشير مفهوم العرض الكلي إلى: " كمية السلع والخدمات النهائية عند مستويات الأسعار المختلفة التي يرغب المنتجون في بيعها ".

ولما كان هدف المؤسسات الإنتاجية هو تحقيق الربح، فإن رغبة هذه المؤسسات في إنتاج حجم معين من السلع والخدمات ستستقر عند مستوى الأرباح عن طريق زيادة حجم الإنتاج أو تخفيضه عن هذا المستوى. وهذا

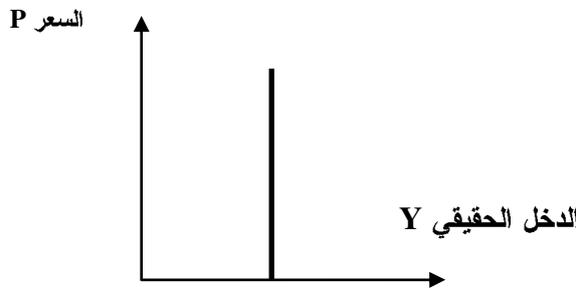


يعني أنه يمكننا أن نفترض وجود رغبة لدى هذه المؤسسات الانتاجية لعرض أي كمية من السلع والخدمات لاشباع الطلب الكلي، وعليه فإنه يمكننا أن نعرف منحى العرض الكلي بأنه "يسير إلى الكميات المختلفة من الناتج النهائي التي ترغب المؤسسات الانتاجية في انتاجها لاشباع المستويات الممكنة من الطلب الكلي".

ويكون منحى العرض الكلي في النموذج الكلاسيكي على شكل خط عمودي، لأن جانب العرض يتمثل في التوازن الحتمي بين الانتاج والاستهلاك حيث يقوم قانون ساي على فكرة أساسية وهي أن العرض يخلق الطلب، وبالتالي لا يمكن أن توجد في المجتمع طاقات عاطلة لأن الاقتصاد يكون دائما في حالة استخدام تام مهما كان مستوى السعر (والسبب في ذلك هو أن سلوك المنتجين والأفراد يعتمد على الأسعار النسبية وليس على الأسعار المطلقة)، وبالتالي يتحقق التوازن باستمرار في الاقتصاد. والشكل أدناه يمثل منحى العرض الكلي:

الشكل رقم (05):

منحى العرض الكلي



شرط تعظيم الربح المؤسسة (قيمة الانتاجية الحدية):

بما أن الهدف المؤسسة هو تحقيق أكبر الربح، فالمؤسسة لا تتطلق من التوظيف بل من الربح وإلا حدث تناقض في المفاهيم لأن المؤسسة الاقتصادية في الفكر الكلاسيكي لا تنظر إلى الظروف الاجتماعية للعامل بل تنظر فقط لكيفية تعظيم ربحها حتى ولو كان ذلك بتخفيض حجم العاملة من خلال تسريح العمال. وعليه فالانطلاقة ستكون من معادلة الربح الكلي وكيفية تعظيم ذلك:

$$\text{الربح الكلي} = \text{الإيراد الكلي} - \text{التكلفة الكلية}$$

حيث الإيراد الكلي ما هو إلا رقم الأعمال أو قيمة المبيعات وعند كل مستوى من مستويات الإنتاج يطرح تساعل هل نزيد في إنتاج وحدة أخرى أم نتوقف عن الزيادة بمعنى هل زيادة إنتاج وحدة إضافية سيحقق ربحا أو لا وسيستمر في الإنتاج ما دام هناك إمكانية تحقيق ربح وعليه فيجب الانتقال إلى التحليل الحدي وذلك بالانتقال من معادلة الربح الكلي إلى صيغة الربح الحدي:

$$\text{الربح الحدي} = \text{الإيراد الحدي} - \text{التكلفة الحدية}$$



إذن المؤسسات ستزيد من إنتاجها حتى تصبح التكلفة الحدية (MC) لإنتاج وحدة واحدة من المنتج مطابقة (مساوية) للإيراد الحدي من مبيعاتها حيث الإيراد الحدي ما هو إلا سعر الوحدة (سعر الوحدة = الإيراد الحدي = رقم المبيعات الجديد (بعد بيع وحدة إضافية) - رقم المبيعات السابق).

وستستمر عملية الإنتاج التي تتطلب توظيف يد عاملة ما دام الربح الحدي أكبر ولن تتوقف هذه العملية إلا وقت ما يصبح الربح الحدي مساويا للصفر أي:

$$\text{الربح الحدي} = \text{الإيراد الحدي} - \text{التكلفة الحدية} = 0$$

$$\text{الإيراد الحدي (P)} = \text{التكلفة الحدية (MC) لوحدة المنتج}$$

$$\text{وبحكم أن الإيراد الحدي ما هو إلا سعر المنتج فنحصل على: } MC_Q = P$$

وهذه الصيغة الأخيرة يطلق عليها شرط تعظيم الربح أو قاعدة الرشادة الاقتصادية.

بحكم أن العمل هو العنصر المتغير الوحيد بالنسبة للفترة القصيرة. فإن التكلفة الحدية لوحدة المنتج (أي لإنتاج وحدة إضافية من الناتج) ما هي إلا التكلفة الحدية لعنصر العمل (MC_N) حيث عناصر الإنتاج الأخرى قد افترضت ثابتة: MC_Q = MC_N

والتكلفة الحدية لعنصر العمل ما هي إلا نصيب وحدة المنتج من أجر العامل أي ما هي إلا الأجر النقدي (W) الذي يتقاضاه آخر عامل مقسوما على عدد الوحدات المنتجة بواسطة الوحدة الإضافية من عنصر العمل.

$$MC_N = W / Q$$

$$Q = \text{عدد الوحدات المنتجة بوحدة إضافية من عنصر العمل}$$

$$W = \text{حيث الأجر النقدي الذي يتحصل عليه آخر عامل}$$

ولكن نعلم أن الإنتاجية الحدية لعنصر العمل MP_N ما هي إلا عدد الوحدات المنتجة بواسطة الوحدة

$$\text{الأخيرة من عنصر العمل أي: } Q = MP_N$$

وبالتعويض Q بما يساويها (MP_N) تصبح صيغة التكلفة الحدية للمؤسسة على النحو التالي:

$$MC_N = W / MP_N$$

ومنه يصبح شرط تعظيم الربح أو ما يعرف بشرط الرشادة الاقتصادية (MC = P) كالتالي:

$$P = MC_N = W / MP_N$$

$$P = W / MP_N \quad \longrightarrow \quad MP_N = P / W = w$$

الأجر الحقيقي = الإنتاجية الحدية لعنصر العمل، وهو شرط تعظيم الربح.

وعليه يمكن القول بأن التصرف الرشيد للمؤسسات الإنتاجية هو الاستمرار في توظيف اليد العاملة إلى أن يصبح الأجر الحقيقي المدفوع لآخر عامل مساويا للإنتاج الحدي له مقاسا بالوحدات الحقيقية من الإنتاج. كما أنه ووفق نفس الرشادة يجب أن لا توظف المؤسسات أكثر من هذا المستوى لأن كل توظيف جديد سيكلف أكثر مع إنتاجية أقل وبالتالي الدخول في مرحلة انخفاض الربح الكلي (ربح حدي سالب = خسارة).



ومما يلاحظ من العلاقات السابقة هو أنه كلها تبين شرط تعظيم الربح لمنتج ما. وإذا عمم هذا الشرط

فسوف يصبح هو نفسه شرط تعظيم الربح على مستوى الاقتصاد ككل، أي بالنسبة لجميع المنتجين.

وبما أن: $MP \cdot P = W$

تمثل قيمة الانتاجية الحدية **The value of Marginal Product**

إذا: $VMP = MP \cdot P = W$ قيمة الانتاجية الحدية.

3. توازن سوق العمل:

إن دراسة العرض الكلي في النظرية الكلاسيكية لا بد وأن تعتمد أساسا على الظروف السائدة في سوق العمل والكيفية التي يتحدد بها مستوى التوظيف في النظام الاقتصادي. إن حجم الاستخدام لليد العاملة، سواء في إطار الاقتصاد ككل أو في إطار المؤسسة الفردية، يعتمد على وضعية العرض والطلب على العمل، ولذا فلا بد من دراسة كل من عرض العمل والطلب عليه ثم نقابلها لنصل إلى وضعية التوازن.

1.3. دالة طلب العمل:

يسعى طالب العمل (صاحب المشروع) إلى تحقيق أكبر عائد من مشروعه، وبالتالي يوظف عمالا كلما تدنى الأجر الحقيقي، أي أن طلب العمل يكون على علاقة عكسية مع الأجر الحقيقي (W/P) حيث:

$$N_d = N_d \left(\frac{W}{P} \right)$$

على هذا الأساس يستمر المنظم في استخدام وحدات إضافية من عنصر العمل إلى الحد الذي تتساوى فيه التكلفة الحدية للعامل الأخير مع الأجر النقدي، أي النقطة التي تتعدم فيها الانتاجية الحدية للعامل الأخير.

حسب ما سبق يكون لدينا: $MPL = W/P$ ، وعليه: $MPL \cdot P = W$

التكلفة الحدية للعمل = W معدل الأجر الاسمي.

تمثل العلاقة ($VMP = MP \cdot P = W$ قيمة الانتاجية الحدية) معادلة الطلب على العمل. وبهذا يصبح

منحنى الانتاجية الحدية في المنطقة الاقتصادية للإنتاج، هو نفسه منحنى الطلب على العمل. إذا يمكن التعبير عن

الطلب على العمال على شكل دالة باستبدال MP بـ N_d وذلك كما يلي: $N_d = N_d \left(\frac{W}{P} \right)$

حيث W يمثل الأجر النقدي الاسمي

و P يمثل المستوى العام للأسعار.

(W/P) يمثل الأجر الحقيقي.

والعلاقة الأخيرة تبين أن الطلب على العمل هو دالة تابعة لمعدل الأجر الحقيقي (W/P). أما شكلها

البياني فهو مبين في الشكل أدناه.

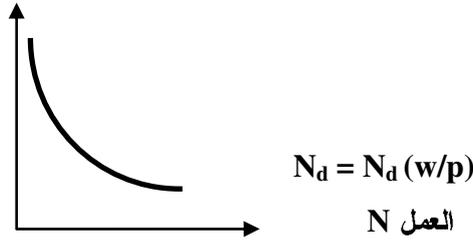


الشكل رقم (06) :

منحنى الطلب على العمل

الأجر الحقيقي

(w/p)



ونلاحظ من الشكل البياني أعلاه أن الطلب على العمل يرتفع كلما انخفض معدل الأجر الحقيقي. والعكس صحيح، كلما ارتفع معدل الأجر الحقيقي كلما انخفض الطلب على العمل، لأن المنتجين يوظفون العمال إذا كانت قيمة الناتج الحدي، سعر الناتج مضروباً في الإنتاجية الحدية للعمل، تتجاوز الأجر المدفوع لهم. ومن الواضح أن مضاعفة الأسعار والأجور في نفس الوقت سوف تترك قرارات المنتجين الخاصة بالتوظيف ثابتة.

2.3. دالة عرض العمل:

تري المدرسة الكلاسيكية أن الشخص القادر على العمل له القدرة على أن يقسم وقته بين وقت يخصصه للعمل، ووقت يخصصه للراحة.

إذ ركز الكلاسيك على الأجر الحقيقي (W/P)، باعتبار أنه التعويض الحقيقي للعمال مقابل تخليهم عن بعض من وقت فراغهم، وبذل هذا الوقت في أداء الأعمال الإنتاجية، فالأجر الحقيقي على هذا الأساس، يمثل القوة الشرائية للأجر النقدي، وما تعكسه هذه القوة الشرائية من إمكانيات استهلاكية، تزيد بزيادة الأجر الحقيقي، وتتنقص بنقصه. ويرى الكلاسيك أن عرض العمل (L_s) على علاقة طردية مع معدل الأجر الحقيقي (W/P). لأن العمال عندما يدخلون سوق العمل عارضين قوة عملهم، يبحثون بذلك عن تحقيق أكبر دخل والمتمثل في أجورهم الحقيقية التي تسمح لهم بتعويض ما فقده من قوة عملهم.

والعامل يميز بين الأجر الاسمي والأجر الحقيقي، لأنه ينظر لعدد الوحدات من السلع والخدمات التي يحصل عليها بأجره، وهذا هو الأجر الحقيقي الذي يعبر عنه بالقدرة الشرائية، أما الأجر الاسمي فهو عدد الوحدات النقدية التي يحصل عليها العامل عند نهاية كل فترة من فترات العمل (شهر مثلاً). وبالتالي يكون لدينا:

$$N_s = N_s \left(\frac{W}{P} \right)$$

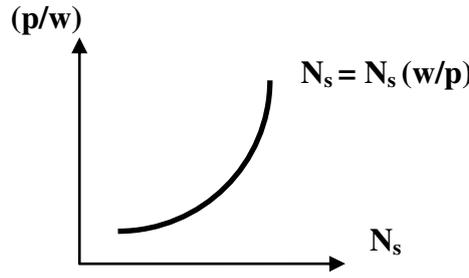
حيث W تمثل الأجر النقدي، و P تمثل المستوى العام للأسعار.

وهذه الدالة تعني أن عرض العمل N_s هو دالة تابعة لمعدل الأجر الحقيقي وشكلها البياني مبين كما يلي:



الشكل رقم (07):

منحنى عرض العمل



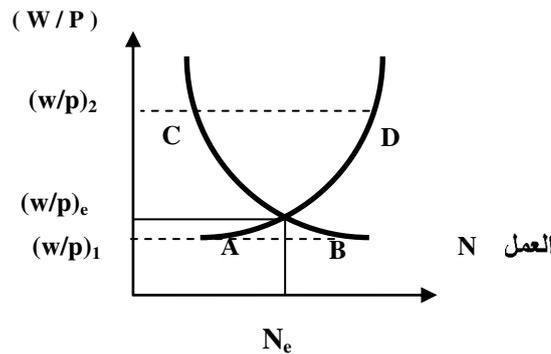
3.3. توازن بين الطلب على العمل وعرض العمل:

يتم توازن سوق العمل في النقطة التي يتقاطع فيها منحنى الطلب على العمل مع منحنى عرض العمل

كما هو مبين في الشكل أدناه:

الشكل رقم (08):

توازن سوق العمل



نلاحظ من الشكل أعلاه أنه عند معدل الجور الحقيقي $(W/P)_1$ فإن الطلب على العمل يكون أكبر من عرض العمل. وهذا يعني أن سوق العمل يعاني من نقص كبير في عدد العمال القادرين والراغبين على ويقدر هذا النقص بالمسافة AB . وهذا ما يؤدي إلى تنافس المنتجين في الحصول على العمال مما يؤدي إلى رفع أجورهم النقدية وهذا يؤدي في النهاية إلى رفع معدل الأجر الحقيقي (بافتراض أن الأسعار تبقى ثابتة). أما إذا كان معدل الأجر الحقيقي السائد في السوق هو $(W/P)_2$ فنلاحظ أن عرض العمل يكون أكبر من الطلب على العمل وهذا ما يؤدي إلى خلق فائض في العمل - أي بطالة - ويقدر هذا الفائض أو البطالة بالمسافة CD .

ومن أجل توظيف هذا الفائض في العمل (أي من أجل القضاء على البطالة) لابد أن يقبلوا بتخفيض أجورهم النقدية (بافتراض أن الأسعار تبقى ثابتة) وبذلك ينخفض معدل الأجر الحقيقي. وهكذا نلاحظ أن هناك نقطة واحدة فقط يتم فيها تعادل الطلب على العمل مع عرض العمل تتمثل في نقطة تقاطع منحنى عرض العمل مع منحنى الطلب على العمل وتسمى هذه النقطة بنقطة التوازن. وبواسطة نقطة التوازن هذه يتم تحديد كل من معدل الأجر الحقيقي في التوازن $(W/P)_e$ وحجم العمل في التوازن (N_e) .



ومما تجدر ملاحظته هو أن حجم العمل في التوازن، في النموذج الكلاسيكي، هو نفسه حجم الاستخدام التام. كما أن معدل الأجر الحقيقي في التوازن يمثل في الوقت ذات معدل الأجر الحقيقي في حالة الاستخدام التام، وهذا لأن أي شخص يقدر ويرغب في العمل يمكن له الحصول على وظيفة عند معدل الجر السائد. والشخص الذي لا يرغب في العمل عند ذلك المعدل فهو عاطل عن العمل بمحض إرادته. أي أن البطالة السائدة عند ذلك المعدل تكون بطالة إرادية باختيار الشخص وليست على الرغم منه. وبالطبع ليست هناك حاجة لأي شخص أن يشتغل بأجر أقل من معدل الأجر الحقيقي لأن القوة العاملة متجانسة أي تقدم نفس العمل.

4.3. دالة الانتاج:

تعرف دالة الانتاج بأنها: " الدالة التي تمثل العلاقة بين الكمية المنتجة وعوامل الانتاج المستخدمة في انتاج هذه الكمية ". إن نقطة انطلاق النظرية الكلاسيكية للتوازن الاقتصادي الكلي في الفترة القصيرة تبدأ من تابع الانتاج، بحيث تفترض هذه النظرية وفي المدى القصير بأن حجم الانتاج (Y) يعتمد فقط على عنصر العمل (L) باعتبار أن عنصر رأس المال ثابتا أي أن:

$$\text{عوامل الانتاج} = f = \text{الانتاج}$$

$$Y = f(N, K, \dots)$$

حيث Y تمثل الكمية المنتجة (الدخل)

و ... N, K, تمثل عوائد الانتاج: العمل N ورأس المال K.....

بما أن حجم الانتاج الكلي سوف يتحدد بالعمل فقط، وبالتالي تصبح دالة الانتاج السابقة على الشكل التالي:

$$Y = f(N)$$

هذه الدالة تشير بأن الانتاج دالة تابعة للعمل. وهذا يعني أنه عندما نتوصل إلى تحديد حجم العمل فإنه يمكن تحديد حجم الانتاج مباشرة. ويتحدد حجم العمل، كما هو معروف، في سوق العمل، أي من المعادلتين التاليتين:

$$N_d = N_d(W/P) \text{ دالة الطلب على العمل}$$

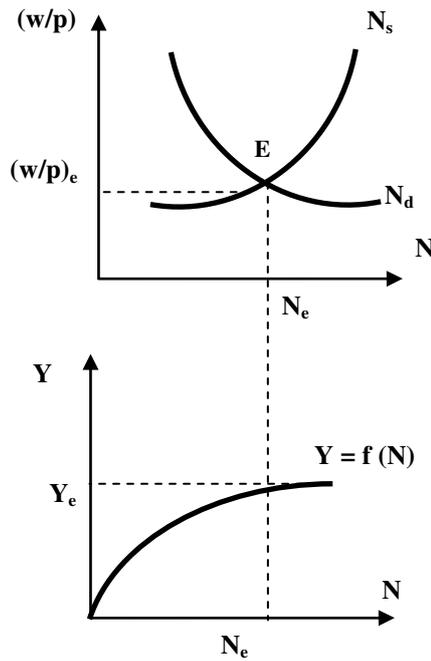
$$N_s = N_s(W/P) \text{ دالة عرض العمل}$$

وبتعويض حجم العمل المستخرج من حل هاتين المعادلتين في دالة الانتاج فإننا نحصل على حجم الانتاج في التوازن. ويمكن إيجاد حجم الانتاج (الدخل) في التوازن بيانيا كما يلي:



الشكل رقم (09):

PDF Compressor Free Version



ويلاحظ من الشكل أعلاه أنه عندما يتحقق التوازن في سوق العمل، وهو ما تمثله النقطة E، فإن حجم الإنتاج في التوازن Y_e يتحقق مباشرة. ويجب أن نشير للمرة الثانية إلى أن حجم الإنتاج في التوازن Y_e يمثل في الوقت ذاته في النموذج الكلاسيكي حجم الإنتاج في حالة الاستخدام التام.

4. توازن سوق السلع والخدمات وقانون المنافذ:

بحكم أن التحليل الكلاسيكي ينطلق من سوق العمل الذي يحدد كل من معدل الأجر الحقيقي (W/P) وحجم العمالة المستخدمة (N^*) التي ترضى بهذا الأجر الحقيقي. فسيصبح حجم الإنتاج الحقيقي يتحدد بناء على حجم عنصر العمل. حيث هذا الإنتاج الحقيقي ما هو إلا حجم ما ينتج من سلع أو خدمات سواء كانت استهلاكية أو رأسمالية (الاستثمار). وبحكم كذلك أن الإنتاج سيولد دخلا مساويا والذي خلال الفترة الكافية سيتحول إلى طلب بنفس القدر على إجمالي ما أنتج من سلع استثمارية و سلع استهلاكية، فسيصبح الطلب على السلع والخدمات النهائية وفق المنظور الكلاسيكي يتجه دائما إلى مقابلة العرض.

وإذا أخطأ المنظومون في تقديراتهم حول الطلب على هذه السلع أو الخدمات (احتمال زيادة عرض منتجات صناعة معينة عن الطلب عليها بصفة مؤقتة)، إلا أنه من المستحيل أن توجد حالة عامة من زيادة الإنتاج على الطلب. وذلك لافتراضهم أن الغاية من كل نشاط اقتصادي تتمثل في الاستهلاك، ولكن الاستهلاك يعتمد على الدخل، والدخل يعتمد على الإنتاج. وعلى ذلك فإن القيام بالإنتاج لا بد وأن يمثل طلبا على شيء ما، ويترتب على الاعتقاد بصحة قانون ساي استحالة وجود حالة عامة من فائض الإنتاج.



فكرة قانون المنافذ لساي والتي تنص على أن " كل عرض يخلق طلبه الخاص به "، وطبقا لهذا القانون نجد أن الهدف الأساسي من كل النشاط الاقتصادي هو في الواقع الاستهلاك، ويعتمد هذا الاستهلاك على الدخل الذي يتولد بدوره الإنتاج، لا يمكن قبولها إلا إذا وضعت هناك بعض الفرضيات والمتمثلة أساسا في المرونة المطلقة لكل من الأجور والأسعار وكذلك الحرية الاقتصادية والتي كانت تعد منطلقا فكريا وأساسا نظريا للمدرسة الكلاسيكية في منهجها وتحليلها الاقتصادي.

والأساس النظري لهذا المنطق هي ما لخصها J.B.SAY في عبارة " المنتجات تبادل بالمنتجات وما النقد إلا وسيط " حيث في ما بعد أضيفت لها كلمة " والخدمات ". وهو بذلك كان يسعى إلى تأكيد بأن النقد ما هو إلا وسيلة للتبادل فقط وأن المنتجات والخدمات هي الغرض من عملية التبادل وليس الحصول والاحتفاظ بالنقد. الأمر الذي دفع شارل بودان Charles Baudin إلى قول: "...يظهر قانون ساي للمنافذ وكأن كل المبادلات تتم دائما بالمقايضة... ". وهذه الفكرة تطبق حتى على مبادلة سلعة العمل فالدخل النقدي المتحصل عليه سيتحول إلى سلع وخدمات لأن الفرد الذي تخلى عن الراحة كان هدفه تحقيق منفعة معينة متمثلة في حصوله على قدر من السلع والخدمات الدخل (الحقيقي) وبالتالي القيام بمبادلة قوة العمل لم تكن بغرض الحصول على النقد وإنما إشباع معين من خلال استهلاكه للسلع والخدمات.

ملاحظة:

إن تحقيق قانون ساي للأسواق لا يعني بأن كل الأسواق متوازنة فقد يوجد هناك نقص في الطلب على سلعة أو خدمة (اختلال في بعض الأسواق). إلا أنه بناء على منطق الكلاسيك لا يمكن أن يوجد عجز في الطلب الكلي على المستوى الكلي ومنه لا توجد أزمة في الإنتاج على المستوى الكلي وإن وجدت فتوجد فقط في سوق سلعة ما ولفترة قصيرة لأن مرونة كل من الأسعار والأجور (اليد الخفية - قوى السوق) كفيلة بإرجاع الأمور إلى وضعها الطبيعي. وإذا اقتنعنا بفكرة المنتجات تبادل بالمنتجات، فسيكون الإنتاج هو الذي يفتح المنافذ (المجال لتصريف) للمنتجات حيث عندما ننتهي من إنتاج سلعة سيتولد عنها دخلا نقديا والذي هو ليس غاية في حد ذاته بل سيفتح لنا منفذا لغيرها من المنتجات أي سينفق على اقتناء سلع وخدمات أخرى سواء حاليا أو مستقبلا.

ويعطي ساي بعدا مكملا لقانونه حيث يضيف: "... أن وفرة المنتجات وحدها هي التي تفتح المنافذ... ". ومنه زيادة الإنتاج وحرية تداول المنتجات مع مرونة الأسعار هي شروط لكل تطور في النشاط الاقتصادي.

وبما أن المنتجات تبادل بالمنتجات فلن تحدث أزمة فائض إنتاج عامة أو قصور. فتفكير ساي قاده إلى نفي إمكانية وقوع أزمات من هذا النوع، ولكنه يتقبل حدوثها في حدود ضيقة نتيجة لعدم التكيف فقط ولفترة قصيرة.



5. توازن سوق رأس المال: الادخار والاستثمار وسعر الفائدة

يرى الكلاسيك أن الإدخار ليس إلا صورة أخرى من صور الإنفاق حيث يمثل الإنفاق على المشتريات من السلع الاستثمارية، كالألات والمعدات وهي سلع تستخدم في إنتاج سلع أخرى. وبمعنى آخر يمكن القول أن كل إدخار يتحول تلقائياً إلى استثمار ولا يمكن حينئذ تفسيره بأنه قصور أو نقص في الطلب الكلي. ويعتبر معدل الفائدة هو العملية التي تضمن تحويل الإدخار إلى استثمار كما يعتبر هذا المعدل نقطة الارتكاز في الصرح الكلاسيكي حيث أنه يعتبر الوسيلة التي يفضلها يظل قانون ساي صالحاً في الاقتصاد النقدي. وطالما أن الاستثمار يمثل طلباً على الموارد التي يمكن تمثيل عرضها بالإدخار، فإن الفائدة يمكن اعتبارها ثمن الإدخار والاستثمار وذلك باستقلال عن الميكانيكية التي يتحدد بواسطتها حجم العمالة والدخل الحقيقي.

1.5. جانب الاستثمار:

يمثل الاستثمار جانب الاقتراض ويتمثل في الجهة العارضة للسندات والمتمثلة في تصرف كل من:

- المؤسسات الإنتاجية التي هي بحاجة إلى هذه المبالغ المالية لتمويل استثماراتها (زيادة رأس المال).

- قطاع الحكومة التي تقدم على بيع السندات لتمويل العجز في الميزانية العمومية.

إن هذه الاحتياجات (الاحتياج إلى التمويل) بشقيها الخاص والعام تمثل جانب الاستثمار والذي يمثله منحى

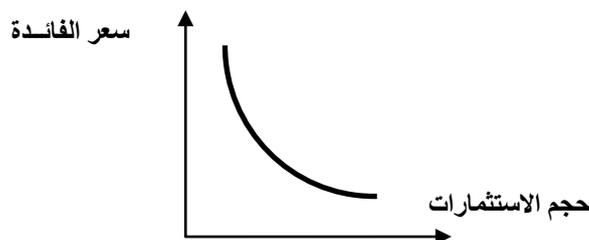
الاستثمار أو منحى عرض السندات أو منحى طلب الأرصدة المعدة للإقراض.

ومنه فالاستثمار ما هو إلا دالة في الربحية المتوقعة من الاستثمار في المشروعات من جهة وفي سعر الفائدة من جهة أخرى، حيث الربحية (معدل الربح) المتوقعة من الاستثمار يفترض أنها تتغير مع تدفقات الطلب على منتجات هذه المشروعات طيلة مدة حياتها. وبالنسبة لربحية متوقعة معينة (افتراض ثبات الربح) فإن الإنفاق الاستثماري سيتغير مع تغير سعر الفائدة.

بحكم أن سعر الفائدة يمثل تكلفة الاقتراض فإنه كلما ارتفع سعر الفائدة كلما زادت تكلفة المشروع ومنه نقص في الربح المتوقع الأمر الذي لا يساعد عدداً من المؤسسات في الإقدام على الاستثمار. والعكس صحيح ومنه انخفاض سعر الفائدة سيسمح بإنجاز عدد أكبر من المشاريع الاستثمارية وبذلك سعر الفائدة سيكون له تأثير سلبي على حجم الاستثمار والذي سيمول عن طريق بيع السندات. وعليه الاستثمار ترتبطه علاقة عكسية بسعر الفائدة.

الشكل رقم (10):

منحى الاستثمار



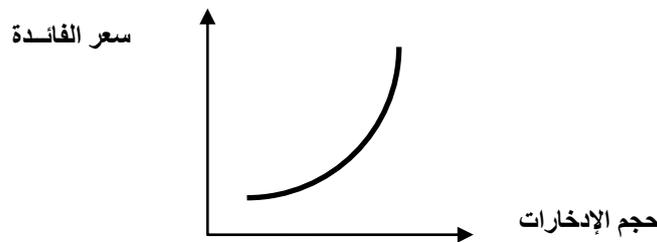
2.5. جانب الإدخار:

يمثل الإدخار جانب الإقراض، فهو يمثل تصرف الأفراد والذين بناءً على مبدأ تعظيم المنفعة التي تنطلق منها المدرسة الكلاسيكية سيفاضلون ما بين استهلاك لسلع وخدمات في الوقت الحاضر أو استهلاك لقدرة أكبر من هذه السلع والخدمات في المستقبل. حيث هذا القدر الأكبر من الاستهلاك ناتج عن التضحية حالياً بالامتناع عن الاستهلاك للحصول على الفوائد مستقبلاً بعد توظيف هذه المدخرات في شراء السندات مع العلم أن هذه الفائدة النقدية ليست غاية في حد ذاتها بل تستخدم في اقتناء سلع أخرى.

ومنه كلما كان مبلغ الفائدة أكبر ومنه سعر الفائدة كلما زاد الفرد في الإدخار للحصول على المزيد من السلع لتحقيق إشباع أكبر تعظيماً للمنفعة. وبالتالي فالعلاقة طردية بين سعر الفائدة وحجم مدخرات الأفراد والتي لا تبقى بحوزتهم وإنما توظف في شراء السندات للحصول على الفوائد.

الشكل رقم (11):

منحنى الإدخار



ملاحظة:

بالنسبة للكلاسيك تعتبر السندات وسيلة مفضلة لتخزين الثروة كونها تدر فوائدها وهذا على عكس الاحتفاظ بالنقد السائل الذي لا يدر فائدة تذكر، لذا النقد بالنسبة لهذه المدرسة لا يقوم إلى بوظيفتين أساسيتين وظيفته مقياس للقيمة ووظيفة وسيط في التبادل، بينما وظيفة مخزن للقيمة فتقوم بها السندات وليس النقد وهذا عن طريق تحويل النقد إلى السندات.

3.5. تحديد سعر الفائدة التوازني:

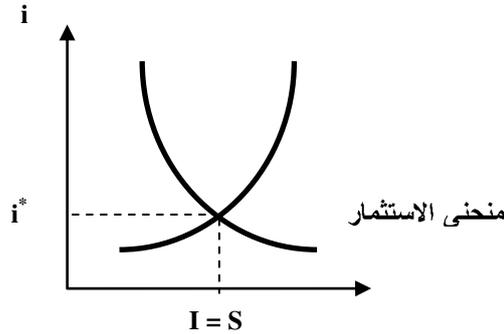
إن سعر الفائدة التوازني وفق النظرية الكلاسيكية يعبر عن سعر الفائدة الذي تكون عنده كمية الأرصد التي يرغب الأفراد في إقراضها مساوية للكميات التي يرغب الآخرون في اقتراضها. حيث عملية الاقتراض ما هي إلا عملية بيع لسندات نمطية (نموذجية) مع العلم أن السند ما هو إلا وعد بتسديد مبلغ في المستقبل، بينما عملية الإقراض فتعبر عن عملية الشراء لهذه السندات.

ينشأ سعر الفائدة التوازني من خلال تقاطع منحنى الاستثمار مع منحنى الإدخار حيث منحنى الإدخار ما هو إلا دالة مباشرة في سعر الفائدة مع العلم أن المدخرات ما هي إلا مصدر الطلب على السندات والذي يطلق عليه الكلاسيك اسم عرض الأرصد المعدة للإقراض.



الشكل رقم (12) :

توازن رأس المال



6. توازن السوق النقدي:

يقوم التحليل الكلاسيكي على الفصل التقليدي بين نظرية القيمة والنظرية النقدية، حيث تتعلق الأولى بالأسعار النسبية في حين تتعلق الثانية بالمستوى العام للأسعار أو بقيمة النقود نفسها. وبالنسبة لهذا التحليل فإن الأسعار النسبية تحددها عوامل العرض والطلب الحقيقية لكل سلعة من السلع، في حين أن المستوى العام للأسعار تحدده كمية النقد وسرعة تداولها.

من خلال توازنات أسواق كل من العمل، رأس المال، السلع والخدمات أن النقود عند الكلاسيكية لا تقوم سوى بوظيفة واحدة فقط هي وظيفة وسيط في المبادلات. حيث لا يعترفون للنقد بالوظائف الأخرى، لأنه بعد التمتع نجد أن أصل هذه الوظائف الأخيرة مرتبطة بالفترة القصيرة ومنه كل النقود المتحصل عليها في شكل دخل بمختلف مركباته ستتحول في وقت ما (الفترة الطويلة) إلى سلع وخدمات أي:

سلعة ← نقود ← سلعة.

ومنه النقود لا يحتفظ بها إلا لإبرام وإتمام الصفقات والمعاملات كالقيام بعملية شراء السلع، حيث كل المدخرات توجه إلى المصارف والأسواق المالية التي ستحولها بدورها إلى استثمارات أو تقترض للغير لنفس الغرض وهذا بناء على منطق هذه المدرسة والمتمثل في أن الفرد يتصرف بنوع من الرشادة الاقتصادية حيث يسعى دائما إلى تعظيم منفعته والمتمثل في الاستغناء عن الاستهلاك في الوقت الحاضر مقابل الاستفادة من استهلاك أكبر في المستقبل.

فإذا ادخر الفرد فيكون بغرض الاستفادة من الفائدة التي يتحصل عليها من المؤسسات المالية والمصرفية. التي تعمل هي الأخرى على إقراضها كلها للمستثمرين. وبالتالي حتما ستتحول هذه المدخرات إلى استثمار، إذن ليست هناك نقود عاطلة.

" فالنقود لا تطلب لذاتها " لأنها ليست مخزنا للقيمة بل تطلب (يحتفظ بها في شكل سائل) إما لشراء السلع والخدمات أو اقتناء السلع الاستثمارية بعد انتقالها من المدخر إلى المقترض في سوق رأس المال. وبالتالي فهي مجرد وسيط فقط في المعاملات لا تؤثر في النشاط الاقتصادي إطلاقا خاصة بعد اقتناع رواد المدرسة الكلاسيكية بقانون



المنافذ لجون باتيست ساي " العرض يخلق الطلب الخاص به "، ومنه حي يعتبرون النقود حيادية لا تأثير لها على النشاط الاقتصادي.

PDF Compressor Free Version

كما أنه وبناء على فكرة التوازن التلقائي للأسواق فسوق النقد هو الآخر سيكون في وضع توازن أي كل ما يعرض من هذه النقود سيطلب (الطلب بغرض المعاملات وليس لغرض آخر) وبالتالي:

$$MS = M_0 = Md$$

1.6. عرض النقد (النقود):

يمثل هذا الجانب حجم النقد المعروض منها في المجتمع أي مجموع ما متداول من أدوات ووسائل الدفع. وتتفق جميع التعاريف على اعتبار أن العرض النقدي يساوي مجموع العملة المتداولة مضافا إليها بعض من أنواع الودائع التي تمثل التزاما على المؤسسات المصرفية والمالية. والتي تتكون من:

- العملات الورقية والمعدنية التي يتداولها الأشخاص في تعاملاتهم اليومية، أي النقود المتداولة (Money in Circulation)؛

- نقود ائتمانية (تتداول بموجب الثقة) أو نقود الودائع والتي يطلق عليها كذلك النقود المصرفية وتمثل حجم النقود المحتفظة في البنوك على شكل حسابات جارية أو ودائع تحت الطلب (Demand Deposits).

ملاحظة هامة: إن عرض النقد بالنسبة للكلاسيك يعد متغيرة خارجية حيث تتحد خارج النموذج الاقتصادي وهذا بسبب أن الزيادة أو النقصان في النقد إما قد تحدث نتيجة دخول للعملة أو اكتشاف للمعادن النفيسة أو إصدار جديد من طرف البنك المركزي أي أن هذه الزيادة لم تكن ناتجة عن زيادة أو انخفاض في النشاط الاقتصادي (أي يمكن فهم من ذلك بأنهم لا يؤمنون بالمقابل الرابع للكتلة النقدية والمتمثل في الائتمان المقدم للاقتصاد الوطني) وبالتالي عرض النقد يتحدد من طرف البنك المركزي وهو بمثابة رصيد أو مخزون.

2.6. الطلب على النقد:

لا توجد إشارة في الفكر الكلاسيكي للنظرية النقدية للطلب على النقود سوى الإشارة إلى أن أهم ما يميز النقود عن غيرها من السلع وهي أنها لا تحقق أي منفعة لإشباع الحاجات الإنسانية سوى القدرة على شراء السلع التي تتمتع بهذه المنفعة فيها حيادية. من خلال ما سبق ذكره حول دور النقد في النشاط الاقتصادي فالكلاسيك لا يرون ضرورة في طلب النقد إلا من خلال ما تقوم به كأداة لقياس قيمة السلع ووسيط في التداول ومنه ستستخدم لشراء المنتجات المتدفقة من الإنتاج وتحديد الأسعار (النقدية).

$$Md = P_1 \cdot Q_1 + P_2 \cdot Q_2 + \dots + P_n \cdot Q_n$$

$$Md = \sum_{i=1}^n P_i \cdot Q_i$$

$$Md = P \cdot Y$$

P_i : سعر السلعة.

Q_i : الكمية المشتراة من السلعة.



P: المستوى العام للأسعار .

PDF Compressor Free Version

Y: الإنتاج الوطني الحقيقي (مقيم بالوحدات الحقيقية) .

P.Y: الإنتاج الوطني الاسمي (قيمة الإنتاج بالوحدات النقدية) .

وبالتالي الطلب على النقد ما هو إلا طلب النقد لإتمام جميع الصفقات والمعاملات الاقتصادية لتصريف كل

الإنتاج الوطني خلال فترة من الزمن (سنة) .

3.6. نظرية الكمية للنقود:

ظهرت النظرية النقدية الكلاسيكية في القرن الثامن عشر ميلادي أي حين كان يسيطر على النشاط الاقتصادي قانون (ساي) للأسواق والذي يرى ضرورة أن كل عرض يخلق طلبه الخاص به فالإنتاج يخلق معه قوته الشرائية وبتعبير نقدي كل إنتاج يخلق معه إنفاقا مساويا له وأن زيادة أو انخفاض العرض عن الطلب سرعان ما يزول بحكم فعالية السوق أو جهاز الأسعار ووفقا للتحليل الكلاسيكي قامت النظرية الكمية للنقود في معادلة التبادل على:

- ثبات حجم المعاملات:

تقوم نظرية كمية النقود عند الكلاسيك على فرضية أن حجم المعاملات ومستوى النشاط الاقتصادي يتم تحديده بعوامل موضوعية وان النقود ليس لها أثر في تحقيق التوازن الاقتصادي باعتبارها وسيط في المبادلة، وأن حجم المعاملات متغير خارجي ومن ثم يعامل على أنه ثابت خاصة وأن حجم العوامل التي تؤثر في حجم المعاملات ثابتة.

- ثبات سرعة دوران النقود:

نقصد سرعة دوران النقود معدل متوسط عدد المرات التي انتقلت فيها وحدة النقد من يد إلى يد أخرى في تسوية المبادلات الاقتصادية في فترة زمنية معينة.

وتقوم هذه النظرية على أساس أن سرعة دوران النقود هي ثابتة على الأقل في المدى القصير لأنها تحدد بعوامل بطيئة التغير ومستقلة عن كمية النقود فافتراض التحليل الكلاسيكي ثبات سرعة دوران النقود على أساس أن تغيرها يرتبط بتغير عوامل أخرى منها درجة كثافة السكان وتطور العادات المصرفية ومستوى تطور وتقدم الجهاز المصرفي والأسواق المالية والنقدية وهذه العوامل كلها لا تتغير في الأجل القصير.

مع ثبات سرعة دوران النقود V وحجم المعاملات T يتبقى في المعادلة متغيرين اثنين فقط وهما كمية النقود في الطرف الأيمن من المعادلة والمستوى العام للأسعار في الطرف الأيسر حيث تقتصر نظرية كمية النقود على بيان العلاقة بينهما.

- ارتباط تغير المستوى العام للأسعار بتغير كمية النقود:

تقوم النظرية الكمية للنقود على افتراض أساسي مفاده أن أي تغير في كمية النقود سيحدث تغير بنفس النسبة والاتجاه في المستوى العام للأسعار أي أن هناك علاقة طردية بين كمية النقود والمستوى العام للأسعار،



وذلك بافتراض ثبات حجم المعاملات وسرعة دوران النقود. أي أن نظرية كمية النقود هي دالة كمية النقود، حيث أن كمية النقود متغير مستقل والمستوى العام للأسعار متغير تابع.

PDF Compressor Free Version

1.3.6. معادلة التبادل أو معادلة أرفينج فيشر Irving Fisher:

يوضح Fisher نظرية كمية النقود باستخدام معادلة التبادل والتي مفادها: أن النقود كوسيلة للتبادل تحقق التساوي بين القيم المدفوعة والقيم المقبوضة (المعادلة تضمن التوازن في كل لحظة زمنية في الاقتصاد، فالجانب الأيمن يعني أن حجم المعاملات مضروب في سعرها تعطينا قيمة التدفقات الحقيقية في الاقتصاد، أما الجانب الأيسر يعني أن كمية النقود في الاقتصاد مضروب في سرعة دورانها يعطينا قيمة النقود اللازمة في الاقتصاد لتسوية كافة المعاملات). وهكذا يمكننا أن نستنتج أن عملية التبادل ذات طرفين:

- **طرف سلعي:** يمثل قيمة السلع المتبادلة ويعبر عنها بـ: كمية السلع مضروبة في أسعارها؛

- **طرف نقدي:** ويمثل النقود المدفوعة ويعبر عنها بـ: كمية النقود المدفوعة في سرعة تداولها (دورانها).

لو افترضنا الآن أن M هي كمية النقود، و V سرعة دورانها، و Q كمية السلع، و P سعر السلعة فإن معادلة التبادل يمكن كتابتها بالشكل التالي:

$$M \cdot V = \sum P \cdot Q \dots (1)$$

وقد طور Fisher هذه العلاقة وصاغها بالشكل التالي: $M \cdot V = P \cdot T$

M : كمية النقود المتداولة وتشتمل النقود الورقية والنقود المساعدة والودائع الجارية.

V : سرعة تداول (دوران) النقود.

P : سعر المعاملات.

T : حجم المبادلات (المعاملات).

وقد قامت هذه النظرية على بعض الفروض، من أهمها:

- إن الطلب على النقود هو طلب مشتق من الطلب على السلع والخدمات ووظيفة النقود كوسيط في التبادل؛
- ثبات حجم الحقيقي للمبادلات عند مستوى التشغيل الكامل؛
- إن سرعة تداول النقود ثابتة ومستقلة من كمية النقود المتداولة، وكذلك الحجم الحقيقي للمبادلات وتعتبر كعوامل مستقلة بطيئة التغيير؛
- النظر إلى المستوى العام للأسعار كمتغير تابع وهو كنتيجة وليس سببا للتغيير في العوامل الأخرى، وهناك علاقة طردية بين الإصدار النقدي ومستوى الأسعار، وبهذا يفسر الكلاسيك الارتفاع في المستوى العام للأسعار (التضخم).

مضمون النظرية:

تنهض نظرية التبادل على أساس مجموعة من الافتراضات المتعلقة بأهمية تغيرات كمية النقود بالنسبة إلى غيرها من العوامل في التأثير على مستوى الائتمان، فيرى أنصار هذه النظرية في كمية النقود العامل الفعال



والمؤثر في تحديد المستوى العام للأسعار والتناسب بينهما تناسبا طرديا، ويتخذ أنصار هذه النظرية معادلة التبادل أداة تحليلية لبيان وجهات نظرهم كما يلي: $M.V = P.T$

PDF Compressor Free Version

2.3.6. صيغة سرعة دوران الدخل:

تعاني صيغة التبادل عند فيشر من عدة مشاكل من أهمها صعوبة تحديد حجم الصفقات أو المعاملات T ، وتتضمن جميع المعاملات سواء الناجمة عن الانتاج الجاري أو المتعلقة بالمنتجات المتولدة في فترات سابقة أو تلك الناجمة عن بيع الأوراق المالية وتحويل ملكيتها، وكذلك المعاملات الناجمة عن تحويل ملكية الأصول الرأسمالية. ولذلك تم تعويض هذه المتغيرة بالنتاج PIB والذي يمثل حجم الانتاج الجاري، أي المشتريات النهائية التي يتضمنها الانفاق الوطني بدلا من النظر إلى كافة المعاملات، والذي يعبر عنه بـ Y .

أما الصعوبة الثانية تتعلق بمستوى الأسعار P حيث تم تعريفه أنه عبارة عن متوسط كمية النقود التي يتم تبادلها عند كل معاملة. ومن الملاحظ أن P لا تعبر عن المستوى العام للأسعار بالمعنى المألوف لهذه الكلمة. ولقد أخذ بالمستوى العام للأسعار P بدلا من معدل سعر المعاملات.

بما أن الكلاسيك وبناء على ما سبق يفترضون ما يلي:

- إن حجم الإنتاج يتحدد بالعوامل الحقيقية وفي المدى القصير بحجم العمالة والتي تستخدم استخداما كليا وهذا تحت فرضية التشغيل الكامل لعناصر الإنتاج.

- بناء على أنه في الفترة القصيرة حجم اليد العاملة يكون ثابتا والذي له علاقة بنمو السكان والذي هو الآخر ثابت في الأمد القصير، فإن حجم الإنتاج سيكون ثابتا Y .

- كما أنه في هذه الفترة يفترض أن عادات الدفع ثابتة على الأقل في الفترة القصيرة أي أن V ثابت كذلك.

ومنه سيكون أي تغير سواء بالزيادة أو النقصان في حجم الكتلة النقدية سيؤدي إلى تغير مماثل في المستوى

العام للأسعار بنفس النسبة ونفس الاتجاه.

$$M V = P Y$$

M : كمية النقود المتداولة وتشتمل النقود الورقية والنقود المساعدة والودائع الجارية.

V : سرعة تداولها (وهي متوسط عدد المرات التي تنتقل فيها وحدة النقد من يد لأخرى).

P : المستوى العام للأسعار.

y : القيمة الحقيقية للدخل أو الناتج الوطني.

Y : القيمة الاسمية للدخل أو الناتج الوطني.

من الملاحظات الواردة حول معادلة سرعة دوران الدخل هو أنه لم يطرأ تغير على تعريف M ، إلا أن V

بموجب هذا التغير أصبح يعبر عن عدد مرات تداول الرصيد النقدي سنويا لشراء الناتج السنوي من السلع

والخدمات، وبذلك أصبحت تعبر عن سرعة دوران الدخل (سرعة التداول الداخلية)، أي سرعة تداول الوحدة

النقدية كجزء من الدخل، وليس سرعة تداول النقود لأداء المعاملات.



وحتى يتحقق التوازن في سوق النقد لا بد من أن تتساوى الكمية المعروضة من النقود مع الكمية المطلوبة

منها. وعلى ذلك يمكن التعبير عن الطلب النقود بالشكل التالي: **PDF Compressor Free Version**

$$Md = \frac{1}{V} \cdot P \cdot Y$$

وبقسمة طرفي المعادلة على P، نحصل على:

$$Md/p = \frac{1}{V} \cdot Y$$

المعادلة هي معادلة فيشر لطلب الدخل (income demand) على النقود الحقيقية (real money).

وبالرغم من أن صيغة الدخل هذه قللت الكثير من المشاكل العملية، إلا أنها أبرزت مشاكل نظرية معينة.

فالمشكلة في صيغة فيشر للمبادلات هو أنها تتضمن الانجاز الفعلي للمعاملات، في حين أن المشكلة في صيغة

فيشر لسرعة دوران الدخل هو أنها لا تتضمن جميع المعاملات.

كما أن هناك انتقاد وجه لمعادلة فيشر $MV = PY$ على أنها متطابقة وليست معادلة. حيث بالتمعن جيدا في

جانبي المعادلة سنجد أنهما ما هما إلا وجهان لعملة واحدة، حيث الجانب الأول (M.V)، ما هو إلا مقدار النقد الذي

استخدم في عملية شراء السلع خلال الفترة المعنية (جانب الشراء) وهي بذلك لا تمثل طلب النقد. ونفس الشيء

بالنسبة للجانب الثاني (P.Y) ما هو إلا قيمة السلع التي بيعت خلال نفس الفترة. فمنطقي أن يكون جانب البيع ما هو

إلا جانب الشراء ولكن من زاويتين مختلفتين فقط.

ومنه معادلة فيشر خلاصتها وكأننا نقول أن ما اشترى يتساوى مع ما بيع، وبالتالي فهي متطابقة وليست معادلة

وهي دائما صحيحة.

3.3.6. صيغة كامبردج للأرصدة النقدية الحاضرة:

يرى ألفريد مارشال أن الأعوان الاقتصاديون يميلون للاحتفاظ بأرصدة نقدية سائلة لمقابلة ما يقومون

بشرائه من سلع وخدمات ومعاملات، وهو ما أطلق عليه مارشال " التفضيل النقدي "، وهذا التحليل يركز على

العوامل التي طلب الأفراد على النقود للاحتفاظ بها على شكل أرصدة نقدية عاطلة.

وتوصل اقتصاديو كامبردج إلى أن كمية النقود المطلوبة لمبادلة السلع والخدمات وكذلك لغرض حيازة النقود

كأصل من الأصول يتناسب طرديا مع الدخل النقدي، ولهذا فقد عبر اقتصاديو كامبردج عن دالة الطلب النقدي

بالمعادلة التالية:

$$Md = K \cdot Y$$

Md : الطلب على النقود.

Y: الدخل النقدي

K (K = 1 / V) : معامل التناسب أو التفضيل النقدي للمجتمع وهو نسبة من الدخل الوطني التي يرغب الأفراد

الاحتفاظ بها في شكل نقدي سائل وهو ثابت نسبيا في المدى القصير، وهي حجر الزاوية في معادلة مارشال.

وطالما أنه يتم التعبير عن الدخل الكلي الحقيقي كالاتي:



$$y = Y / P$$

PDF Compressor Free Version

لذلك يمكن إعادة كتابة المعادلة السابقة كالآتي:

$$Md = K P y$$

وبقسمة طرفي المعادلة على P نحصل على ما يلي:

$$Md / p = md = K y$$

وبحكم أن مارشال من رواد المدرسة النيوكلاسيكية والتي هي الأخرى تؤمن بأن الناتج الحقيقي بجانب العرض متناسب كما هو الحال عند الكلاسيك مع مستوى التشغيل الكامل، فسيصبح الدخل الحقيقي ثابتا كذلك في الفترة القصيرة وهذا لثبات عنصر العمل خلال هذه الفترة، ومنه:

$$MS = Md = K . P . y$$

حيث أن MS تمثل جانب العرض وأنها متغيرة خارجية.

Md : تمثل حجم الأرصدة المرغوب فيها.

تمثل المعادلة ($Md = K . P . y$) جانب الطلب على النقد والتي ما هي إلا نسبة معينة K من الدخل النقدي $P.y$ ، لأن الفرد يحتفظ بجزء من دخله في صورة نقد سائل. ولتبرير هذا الاحتفاظ بالأرصدة النقدية العاطلة نسبيا لأنها أرصدة لم توظف للحصول على فوائد وبالتالي سيحدث نوع من التناقض مع فكرة تعظيم منفعة الفرد، يرى مارشال وأتباعه بأن الفرد أو المؤسسة وقت عدم احتفاظها بهذا الجزء من الدخل سيكون هناك إخلال بالتزاماتها اتجاه الغير وهذا من خلال عدم المقدرة على التسديد مما سيتعرضان للإفلاس وإلى تكاليف إضافية. وعند مقارنة معادلة فيشر بصيغة مارشال (صيغة كامبردج للأرصدة النقدية الحاضرة) سنجد أن هناك تشابه كبير بينهما (إذا ما اعتبرنا أن: $(V = 1 / K)$)، بالرغم من اختلافها بسبب اختلاف المتغيرات الداخلية في تركيبها.

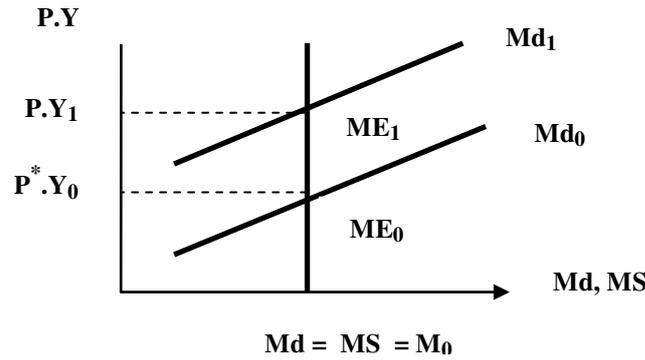
حيث إذا رغب الأفراد الاحتفاظ بجزء من دخلهم وليكن الخمس $1/5$ والباقي يوظف فإن هذا الرصيد هو الذي سيكون الوسيط الذي على أساسه يتم تصريف كل السلع والخدمات والتي قيمتها $P . Y$ ، ومنه فسيستخدم الدخل 05 مرات لشراء كل السلع والخدمات أي سيدور 05 مرات لذا يطلق عليها بسرعة دوران الدخل. وخلصت هذه النظرية على نفس ما خلصت إليه نظرية كمية النقود (حيث تعتبر امتدادا لها) في أن كل الأسعار سترتفع بنفس زيادة الكمية المعروضة من النقد مع إيمانهم هم كذلك بأن هذه الزيادة سوف لن تؤثر إطلاقا على الأسعار النسبية التي تبقى ثابتة والتي تتحدد بالعوامل الحقيقية دون سواها. ومنه تؤكد هذه النظرية الاعتقاد الذي كان سائدا وهو أن النقد حيادي لا يؤثر على حجم الإنتاج ولا على العلاقة بين مختلف السلع.

ويوضح الشكل البياني الموالي، معادلة كامبردج للأرصدة النقدية بحيث أنه كلما زاد الدخل الوطني الحقيقي ازداد الطلب على كمية النقود الحقيقية بنفس النسبة.



الشكل رقم (13) :

PDF Compressor Free Version



4.6. توازن سوق النقد:

يتحدد التوازن في سوق النقد عند تساوي عرض النقود MS مع الطلب على النقود MD حيث أن النقود المعروضة للتداول تتألف من نقود قانونية ونقود الودائع حيث يتولى البنك المركزي إصدار النقود أي أن:

$$MS = M_0$$

أما الطلب على النقود فهو متغير داخلي في النموذج الكلاسيكي:

$$Md = K \cdot P \cdot y$$

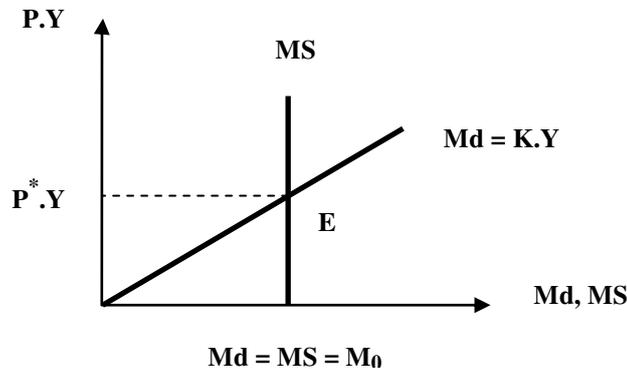
فعند زيادة كمية النقود المتداولة من قبل السلطة النقدية فهذا سيؤدي إلى زيادة الطلب على السلع والخدمات أي زيادة الانفاق وبما أن كمية السلع والخدمات في النموذج الكلاسيكي ثابتة في المدى القصير فإن زيادة الانفاق تؤدي إلى زيادة الأسعار، وهذا يؤدي إلى ارتفاع القيمة النقدية للمعاملات (زيادة الطلب النقدية) وتستمر هذه الزيادة حتى يتحقق التعادل بين الطلب والعرض النقدي.

$$MS = M_0 = Md = K \cdot P \cdot y$$

$$\text{ومنه: } MS / P^* = Md / P^* = K \cdot Y$$

P^* : يمثل مستوى الأسعار العام التوازني ويمكن تمثيل ذلك بيانياً:

الشكل رقم (14) :



بعد تقديم النظرية الكمية للنقود يصبح النموذج الكلاسيكي كالتالي:

PDF Compressor Free Version

$$N_d = N_d (W/P) \quad (1)$$

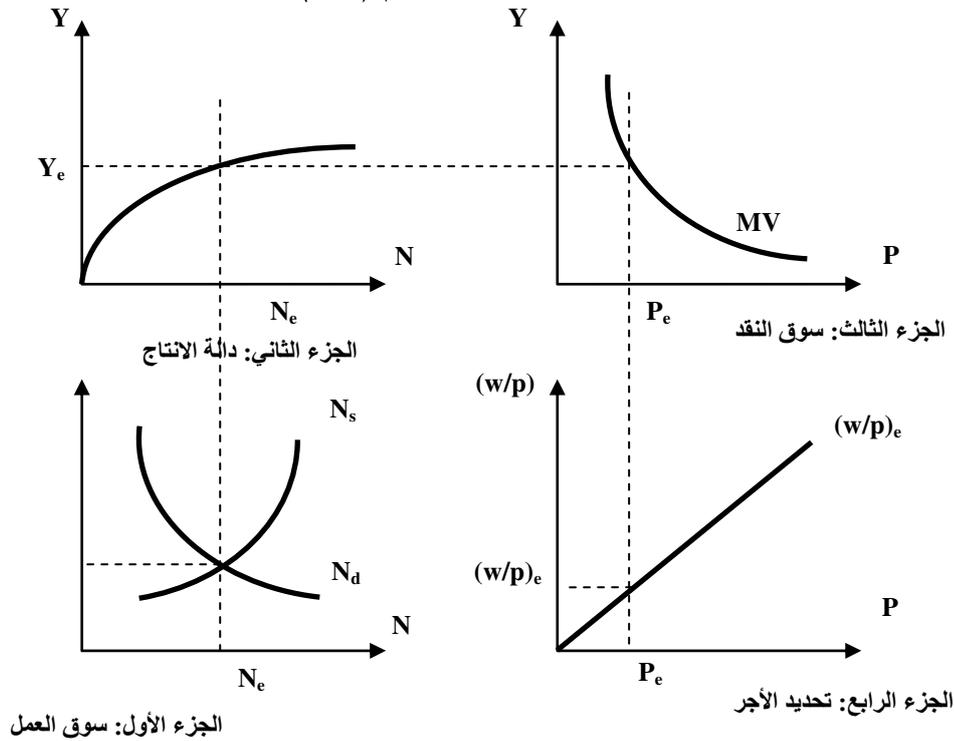
$$N_s = N_s (W/P) \quad (2)$$

$$Y = Y (N) \quad (3)$$

$$M \cdot V = P \cdot Y \quad (4)$$

فمن المعادلتين (1) و (2) يمكن تحديد حجم العمل N ومعدل الأجر الحقيقي W/P . وبتعويض حجم العمل في دالة الإنتاج، المعادلة رقم (3)، نحصل على حجم الإنتاج Y . وبتعويض حجم الإنتاج في المعادلة رقم (4)، ومع افتراض أن سرعة دوران وحدة النقد ثابتة وأن كمية النقد M هي متغير خارجي يتحدد بواسطة السلطات النقدية في الدولة، فإنه يمكن تحديد مستوى السعر P . وبتعويض السعر في إحدى المعادلتين (1) أو (2) فإنه يمكن تحديد معدل الأجر الاسمي (النقدي) W . وبهذا يكون النموذج الكلاسيكي كاملا ومتسقا. أما الحل البياني لهذا النموذج فهو موضح في الشكل أدناه:

الشكل رقم (15) :



8. الطلب الكلي:

يعرف الطلب الكلي على أنه: مجموع السلع والخدمات النهائية التي يطلبها المستهلكون والحكومة والمؤسسات الانتاجية والعالم الخارجي خلال فترة معينة. وتمثل دالة الطلب الكلي العلاقة العكسية بين السعر والكمية، وهذه العلاقة العكسية مستمدة من النظرية الكمية للنقود.

إن أساس الطلب الكلي الكلاسيكي هو معادلة التبادل (The Equation of Exchange). وتظهر معادلة

التبادل هذه بأشكال مختلفة إلا أن الشكل المألوف هو: $M \cdot V = P \cdot Y$



PDF Compressor Free Version

حيث M تمثل كمية النقد المتداول؛

V تمثل سرعة دوران وحدة النقد المستخدمة؛

P تمثل مستوى العام للأسعار؛

Y تمثل كالعادة حجم الدخل الحقيقي (حجم الناتج الوطني).

ومعادلة التبادل هي معادلة تعريفية لأنها تبين بأن قيمة الناتج الوطني أو الدخل الوطني $(P \cdot Y)$ لابد أن

تساوي كمية النقد المتداول M مضروبة بمعدل دوران وحدة النقد V . ويفترض الكلاسيكيون ثبات سرعة دوران

النقود وذلك لثبات واستقرار عادات وطبائع الأفراد المتعلقة بحفظهم للنقود. وعندما يفترض ثبات سرعة تداول

النقود فإن معادلة التبادل السابقة تتحول إلى ما يسمى بالنظرية الكمية للنقود (The Quantity Theory of Money).

وتتلخص النظرية الكمية للنقود بالقول بأن هناك علاقة متناسبة بين كمية النقود المتداولة ومستوى

الأسعار. فإذا ازدادت كمية النقود في المجتمع بمقدار الضعف مثلاً، مع بقاء حجم الناتج الوطني ثابتاً لأن

الاقتصاد الوطني في حالة استخدام تام، فسينجم عن ذلك ارتفاع في السعر إلى الضعف والعكس صحيح، أي أن

مستوى الأسعار دالة تابعة لكمية النقود (عرض النقود)، وبتعبير رياضي نكتب: $P = f(M)$

إن النظرية الكمية للنقود المعروضة أعلاه ($P = f(M)$) تصبح في الوقت ذاته نظرية الطلب الكلي.

فالتغير في كمية النقود سيؤثر على حجم الانفاق وهذا الأخير سوف يؤثر بدوره على حجم الانتاج. أو يمكن

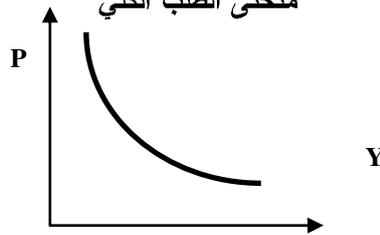
التعبير عن ذلك من زاوية أخرى، إذا كانت سرعة دوران وحدة النقد ثابتة (وذلك لثبات عادات الأفراد المتعلقة

بحفظهم للنقود) فإنه يمكن الحصول على علاقات عديدة بين المتغيرات الثلاثة المتبقية وهي: P ، Y ، M . فإذا

كانت مثلاً، كمية النقود ثابتة M فإن الأسعار P والانتاج Y سيتغيران عكسياً.

الشكل رقم (16):

منحنى الطلب الكلي



لإيجاد التوازن الذي يربط ما بين الانتاج (الدخل) والمستوى العام للأسعار في الاقتصاد نضع منحنى

الطلب الكلي ومنحنى العرض الكلي في رسم بياني واحد كما هو مبين في الشكل أدناه. ويتقاطع منحنى الطلب

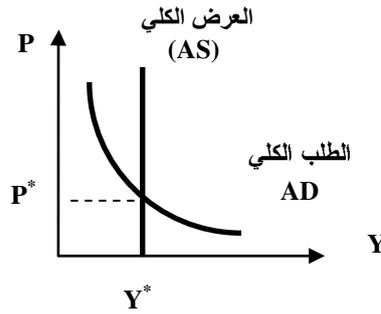
الكلي AD مع منحنى العرض الكلي AS نحصل على مستوى السعر في التوازن P^* وحجم الانتاج أو الدخل في

التوازن Y^* لهذا الاقتصاد:



الشكل رقم (17):

PDF Compressor Free Version



انطلاقاً من الرسم البياني في الشكل السابق يمكننا أن نحدد حالة التوازن واللاتوازن التي يمكن أن يكون فيها الاقتصاد الرأسمالي:

أ. إذا كان الطلب الكلي يساوي العرض الكلي أي $AS = AD$ فإننا في حالة توازن أي أن هناك استقرار في الإنتاج والأسعار ويتمثل هذا الوضع في النقطة E.

ب. إذا كان الطلب الكلي أقل من الطلب الكلي ($AD < AS$) في هذه الحالة يحدث اختلال في التوازن حيث يحدث كساد في المبيعات. وبسبب هذا الكساد فإن أسعار السلع تنخفض وهذا ما يعني انخفاض أرباح قطاع الأعمال الذي يؤدي بدوره إلى تقليص الاستثمارات وحدوث فجوة انكماشية وبطالة.

ج. الطلب الكلي أكبر من العرض الكلي ($AD > AS$)، أي أنه في هذه الحالة يوجد نقص في الإنتاج وفي نفس الوقت يوجد هناك طلب مرتفع وهذا ما من شأنه أن يؤدي إلى ارتفاع حاد للأسعار وبالتالي حدوث فجوة تضخمية.

وحسب الكلاسيك فإن حالات الاختلال (ب + ج) سببها التغير في الطلب الكلي وليس الإنتاج لأن الإنتاج بالمفهوم الكلاسيكي مستقر وثابت عند مستوى التشغيل الكامل. وتعالج هذه الاختلالات من خلال إيجاد قوى ضاغطة وتتمثل هذه الأخيرة أساساً في الأسعار بحيث يجب أن تكون مرنة لكي نستطيع العودة إلى وضع التوازن.

ثالثاً: تقييم النظرية الكلاسيكية للتوازن الاقتصادي العام

إن أغلبية الأسس التي بني عليها كينز أفكاره تنطلق من انتقاداته للفرضيات التي وضعتها المدرسة الكلاسيكية ومن بينها ما يلي:

- يعتمد التحليل التقليدي (الكلاسيكي) على قانون ساي: العرض يخلق الطلب مساو له، والعرض يتجه تلقائياً نحو التشغيل الكامل، بحيث أن التوازن يحدث عند مستوى التشغيل الكامل. لكن كينز انتقد هذه النظرية وأكد أن التوازن الاقتصادي يحدث في مستوى أقل من مستوى التشغيل الكامل.



- يعتبر الكلاسيكيون أن العرض متغير مستقل والطلب متغير تابع، ويرى كينز عكس ذلك، أي أن العرض متغير تابع في حين أن الطلب الفعلي متغير مستقل والذي يكون من الطلب على الاستهلاك ومن الطلب على الاستثمار. فالتوازن الاقتصادي قد يكون عند مستوى التشغيل الكامل أو أقل من هذا المستوى.
- يرفض كينز فكرة أن الاقتصاد يشتغل في حالة من التوازن والتناسبة مع حالة التشغيل الكامل. بل يذهب إلى أن الاقتصاد قد يكون في حالة التوازن ولكن وفق ثلاث إمكانيات:
- أ. التوازن الناقص: وهو التوازن الذي يتحقق عند مستويات أدنى من مستوى التشغيل الكامل وأن هناك بطالة لجزء من عناصر الإنتاج وأن البطالة التي تصيب اليد العاملة هي بطالة إجبارية وليست بطالة اختيارية كما يعتقد الكلاسيك. وأن وضعية التوازن هذه تعد بالنسبة إلى كينز هي الوضعية الطبيعية للاقتصاد.
- ب. التوازن المثالي: وهو التوازن الذي يتحقق والاقتصاد يعمل في مستوى التشغيل التام. وهذه الوضعية تعد بالنسبة إلى الكلاسيك الوضعية الطبيعية. أما بالنسبة إلى كينز فتعد حالة مؤقتة لا تلبث الأوضاع أن ترجع إلى حالتها الطبيعية والمتمثلة في حالة التشغيل الغير التام.
- ج. التوازن الزائد: وهو التوازن الذي يمكن أن يقع في مستويات تتعدى مستوى التشغيل الكامل حيث في هذه الحالة الإنتاج لا يكفي لسد الطلب الكلي لأن جهاز العرض قد وصل إلى طاقته القصوى. مما سيؤدي حتما إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار لامتناسص الطلب الزائد. تعد هذه الحالة بالنسبة إلى كينز حالة مؤقتة.
- رفض كينز منطلق فكرة الرشادة الاقتصادية عند الكلاسيك والتي بالنسبة إليهم تنطلق من فكرة العلم التام للأفراد والمؤسسات بمستويات الأجور والأسعار في مختلف الأسواق. إلا أن كينز يرى بأن الأسعار والأجور ليست معلومة والأفراد والمؤسسات ليسوا على دراية كافية بها. وبالتالي ستكون تصرفاتهم (رشادتهم) ليست بنفس الدقة والدرجة التي كانت تفترضها المدرسة الكلاسيكية.
- إن الفترة التي أخذها كينز في الدراسة هي الفترة القصيرة الأجل وهذا عكس التحليل الكلاسيكي الذي ذهب إلى دراسة الفترة الطويلة. حيث كينز في دراسته للفترة القصيرة يكون قد تخلص من مشكلة الأسعار حيث في هذه الفترة تكون الأسعار شبه ثابتة لذا نجد في نموذج البسيط أنه لم يتطرق إلى العلاقة بين كل من العرض والطلب من جهة والأسعار من جهة أخرى.
- إن الأسلوب الذي درس به كينز التوازنات كانت تختلف عن طبيعة التحليل الكلاسيكي، فكينز يعتمد على تحليل متكامل حيث يأخذ من الوحدات النقدية كأساس للتقييم وعنده يصعب الفصل بين ما هو نقدي وما هو حقيقي ومنه اختفاء لفكرة الازدواجية في التحليل التي كانت تتبناها المدرسة الكلاسيكية.
- رفض كينز فكرة حيادية النقود التي كانت تعد منطلقا للتحليل الكلاسيكي. فبالنسبة إليه النقد يؤثر في النشاط الاقتصادي ويتأثر به. فالزيادة في الرصيد النقدي قد يؤدي إلى الارتفاع في المستوى العام للأسعار. ولكن إذا كان هذا الاقتصاد يشتغل في مستوى دون الاستخدام التام لكل عناصر الإنتاج فيحفز هذا الارتفاع في الأسعار المنتجين إلى الرفع من طاقات الإنتاج وبالتالي سيتجه الاقتصاد نحو التشغيل الكامل. ومنه يستخلص فكرتين:



- أن الزيادة في الكتلة النقدية قد أثرت على الأسعار التي بدوها قد حفزت المنتجين على زيادة الإنتاج.
- بالنسبة إلى كينز ليس كل ارتفاع في المستوى العام للأسعار له تأثير سلبي على النشاط الاقتصادي بل يمكن لهذا الارتفاع أن يدفع بالاقتصاد الوطني إلى مستويات تقترب من حالة التشغيل التام وبالتالي يمكن تسمية هذا الارتفاع في المستوى العام للأسعار بالتضخم الصحي وهو عند كينز يقارب 02%.
- تمييز تحليل كينز أمر جعل للنقود دورا مهما في تحديد مستوى الدخل والتشغيل في الاقتصاد الوطني، من خلال تأثيرها على سعر الفائدة. وبهذا استطاع أن يربط بين النظرية النقدية ونظرية التشغيل والدخل.
- اعتقد الكلاسيك أن سعر الفائدة يحقق التوازن بين الإدخار والاستثمار وأنه الوحيد في تحديد قرار الاستثمار. غير أن كينز أدخل معدل الربح المتوقع (الكفاية الحدية لراس المال) كأساس عند إتخاذ قرار الاستثمار.
- طلب النقود عند الكلاسيك للتبادل فقط، لكن كينز أكد أن الطلب على النقود هي دالة في سعر الفائدة إلى جانب الدخل، وأن هناك حد أدنى لسعر الفائدة لا يمكن تخفيضه إلى أدنى منه. وعند هذا المستوى يصبح الطلب على النقود لا نهائي المرونة، وهذا ما يعرفه كينز بمصيدة السيولة.
- إن الارتفاع في المستوى العام للأسعار بالنسبة إلى كينز لا يصيب جميع السلع بنفس الدرجة وفي نفس الوقت كما كانت تذهب إليه المدرسة الكلاسيكية، لذا كينز يقسم المنتجات إلى سلع وخدمات استهلاكية ومنتجات رأسمالية وإن حدث هذا الارتفاع فسيصيب أولا القطاعات المنتجة للسلع الاستهلاكية مما يحقق أرباحا إضافية الأمر الذي يدفع بالتجار إلى المزيد من الطلب عليها مما يدفع بالمنتجين إلى تكثيف الإنتاج وفق ذلك بالرفع من الطاقة الإنتاجية بزيادة اقتناء السلع الاستثمارية ومنه سترتفع الأسعار في القطاعات المنتجة للسلع الرأسمالية في المرحلة المقبلة.
- إن كينز قد طعن في فكرة ثبات الأسعار النسبية خاصة عند ارتفاع المستوى العام للأسعار. حيث كانت تنظر المدرسة الكلاسيكية إلى أن السلع تبادل بالسلع وما النقد إلا وسيط وأن هذه العلاقة التي تربط السلعة الأولى بالسلعة الثانية ثابتة لأنها تتحدد وفق متغيرات حقيقية وليست نقدية. حيث إذا كان سعر السلعة الأولى هو 20 دج والسلعة الثانية 32 دج فالسعر النسبي هو $P_1/P_2 = 2/3$. فإذا تضاعفت الأسعار فسيصبح سعر السلعة الأولى 40 دج وسعر السلعة الثانية 60 دج بينما السعر النسبي بين السلعتين فسيظل ثابتا وهو $P_1/P_2 = 2/3$.
- وهذا الثبات في الأسعار النسبية يفترض حتى في أسعار عناصر الإنتاج من معدل الأجر وسعر الفائدة ومعدل الربح الخ.. بينما في الواقع وهذا ما ذهب إليه كينز هو أن الزيادة في الأسعار ستؤدي إلى تزايد في إحدى مركبات الدخل وهي الأرباح دون الأجور الأمر الذي سيخل بفكرة التناصب بين الأجور والأرباح. ومنه تضاعف الأسعار يؤدي إلى ارتفاع الكتلة الأجرية ولكن ليس إلى مستوى تضاعف الأسعار. ومنه إنفاق هذه الطبقة (بالوحدات الحقيقية) سيكون أقل مما كان عليه في السابق. عكس ما كانت تذهب إليه المدرسة الكلاسيكية التي كانت ترى بأنه يبقى الحجم الحقيقي من السلع ثابتا.



- انتقاد فكرة أن النقد لا يطلب لذاته، وفكرة اليقين، الدراية التامة للأفراد: كما أضاف كينز فكرة أساسية في التحليل الاقتصادي وهي أن النقد يمكن أن يطلب لذاته مما دفعه إلى دراسة الطلب على النقد وتحليل مركباته حيث يطلب النقد للقيام بالمعاملات وهي الفكرة التي تبنتها المدرسة الكلاسيكية كما يطلب (يحتفظ به) للاحتياط من ظروف المستقبل وعدم اليقين (انتقاد فكرة اليقين والعلم التام أو الدراية الكاملة للأفراد بالأوضاع) وأخيرا قد يطلب النقد ويحتفظ به لتمكين الفرد من القيام بالمضاربة وعليه فالنقد سيطلب لذاته. وهذا الطلب الأخير من شأنه هو الآخر أن يجعل من النقد نشطا. الأمر الذي دفع بكينز إلى إضافة (استرجاع) الوظيفة الثالثة للنقد وهي وظيفة مخزن للقيمة بالإضافة إلى وظيفتي مقياس للقيمة ووسيط في المبادلات حيث أن تجاهل هذه الوظيفة من طرف الكلاسيك هو الذي كان سببا في اعتبار النقد حياديا.

- انتقاد فكرة " الادخار ما هو إلا شكل من أشكال الإنفاق " وكذلك انتقاد التطابق الدائم بين الادخار والاستثمار: بناء على هذه الفكرة الأخيرة يرى كينز أن جزءا من الدخل النقدي الذي لا ينفق على السلع الاستهلاكية ليس بالضرورة سيتم تحويله إلى إنفاقه في شراء السلع الإنتاجية أو الاستثمارية. فالنقود التي تدخل إلى أرصدة الأفراد عادة ما تكتنز لزيادة أرصدتهم النقدية وبالتالي ليس صحيحا دائما ($S = I$)، عكس الكلاسيك الذين كانوا ينظرون أنها دائمة التحقق لأنه بالنسبة لهم كل ما يدخر سيستثمر ووهذا انطلاقا من تعظيم منفعة الفرد بتوظيف المدخرات بالبنوك للحصول على الفوائد.

- انتقد كينز فكرة اليد الخفية التي تدفع بالاقتصاد إلى الوصول إلى حالة التشغيل الكامل والتي كان يرى فيها الكلاسيك أنها قادرة على إرجاع وإعادة الأمور إلى حالة التوازن " المثالية " إن حدث خلل ما. حيث أظهرت أزمة 1929 أن هذه الآلية غير قادرة لوحدها في إعادة التوازن في حالة من التشغيل الكامل.

- انتقاد فكرة الحرية الاقتصادية وعدم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي: حيث أزمة 1929 دفعت بكينز إلى اقتراح تدخل الدولة باستخدام السياسات الاقتصادية لتصحيح الأوضاع. وهو عكس قناعة كلاسيك التي كانت ترى بأن تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي من شأنه عرقلة النشاط الاقتصادي فقط انتقاد اليد الخفية معناه الطعن في فكرة التوازن التلقائي للأسواق لأنه بالإضافة إلى ما سبق فالأسعار والأجور ليست مرنة فظهور النقابات وتكتلها من شأنه التأثير على مرونة الأجور حيث النقابات ترفض انخفاضها بل تنادي دائما برفع الأجور مما يجعل من انخفاض الأسعار أمرا مستحيلا لأن السعر يتشكل أساسا من الأجور. وبالتالي انتقاد لفرضية المرونة المطلقة للأسعار ومنه فشل التلقائية التي كان يسير وفقا لها نظام السوق.

- خضوع اقتصاديات الدول إلى ما يعرف بالدورات الاقتصادية التي لم تعالجها المدرسة الكلاسيكية (الانتعاش - التضخم - الانكماش - الكساد) كما انتقد كينز أهم ركيزة كان يقوم عليها الفكر الكلاسيكي وهي قانون ساي للأسواق لأن ساي من خلال وضعه لهذا القانون كان يرى بأن الدخل الذي تحصل عليه عناصر الإنتاج من خلال قيامها بالعملية الإنتاجية سينفق كلية في شراء هذا الإنتاج. إلا أن كينز رأى بأن ذلك أمر غير منطقي وإلا لما حدثت أزمة 1929. حيث الأزمة ما هي إلا اختلال في التوازن واستمرارها قد أظهر بأن



هناك مشكل تصريف للمنتجات التي عجز " قانون ساي" إيجاد منفذ لها وبالتالي تكدس للسلع والذي معناه أن هناك جزء من دخل الفترة لم ينفق خلال نفس الفترة وعليه فيجب على المؤسسات (قطاع الإنتاج) التركيز على حجم ما سوف يطلب أو ما سوف يشتري والذي له علاقة بالدخل والإنفاق والقوة الشرائية (الطلب الفعال) وليس إلى ما ينتج فقط لأن هناك عوامل نفسية وسيكولوجية تؤثر في الإنفاق تجاهلتها كلية المدرسة الكلاسيكية.

إن كينز من خلال انتقاداته لأسس وفرضيات التحليل الكلاسيكي يكون قد توصل إلى أنه ومن أجل إحداث التوازن يجب التركيز على جانب الطلب الكلي وليس على جانب العرض الكلي فالعرض بالنسبة إليه يجب أن يكون خاضعا للطلب وليس العكس كما كانت تذهب إليه المدرسة الكلاسيكية.



الفصل الرابع: التحليل الكلي الكينزي

PDF Compressor Free Version

على الرغم من أن النموذج الكلاسيكي متكامل ومتسق إلا أنه غير كاف ليكون كمؤشر للسياسة العامة للدولة وهذا يعود أساسا للفرضيات التي يفترضها النموذج والتي لا تتلاءم مع الواقع العملي، وكنتيجة طبيعية لفشل الاقتصاد الكلاسيكي في تفسير الحياة الاقتصادية ظهرت النظرية العامة للاستخدام والفائدة والنقد كينز سنة 1936. وقد كان لهذه النظرية العامة الصدى القوي في ذلك الوقت حتى أنها اعتبرت ثورة فكرية كينزية.

أولا: أفكار النظرية الكينزية ونظرية الطلب الفعال والاستخدام الكامل

1. أسباب ظهور الفكر الكينزي:

- اعتماد الفكر الكلاسيكي على أسس مثالية بعيدة عن الواقع العملي:

إن التحليل الاقتصادي الكلاسيكي كان يقوم على أسس أكثر ما يقال عنها أنها صالحة لمجتمعات مثالية مما جعلها تتبنى جملة من القوانين تعتمد سوى على المنطق العلمي الذي لا محل فيه للجوانب النفسية والاجتماعية. حيث الفرد بالنسبة لهذه المدرسة يتصرف بدرجة من الرشادة الاقتصادية وكأنه على دراية بجميع القوانين الاقتصادية ولا يتصرف إلا وفقها.

- اعتماد المدرسة الكلاسيكية على فكرة الدراية المسبقة للأفراد بالقوانين الاقتصادية:

إن المدرسة الكلاسيكية كانت تنطلق من فكرة أن كل الأفراد على نفس المستوى من الدراية والدقة في التصرف وهذا ما جعل هذا التحليل في نهاية المطاف غير قادر على تفسير جملة من الظواهر الاقتصادية خاصة منها تلك المرتبطة بالعوامل السيكولوجية (العوامل النفسية وتأثيرها على سلوك الأفراد) أو تلك التي تنطلق من المجتمع ككل وليس من الفرد حيث ليس كل ما يصح على المستوى الجزئي صحيح (أو يوجد له تفسير) على المستوى الكلي.

- اختلاف النظرة الكلية عن النظرة الجزئية في معالجة الظواهر الاقتصادية:

هناك اختلاف بين النظرة الجزئية والنظرة الكلية حيث في بعض الأحيان نستخلص أفكارا متناقضة تماما مع ما يتوصل إليه التحليل الجزئي وخير مثال على ظاهرة البطالة.

إن النظرة الجزئية للبطالة ليست كالنظرة الكلية. فعلى المستوى الجزئي المؤسسة الإنتاجية (أو المنظم) لا تنتظر إلى العامل إلا بهدف تعظيم الربح وكأنه بضاعة (تكلفة يجب تدنيها) وبالتالي لا يهتمها إن توقف العامل عن العمل (توقف دخل الفرد) أم سرح. بينما على المستوى الكلي فتوقف الأفراد عن العمل سيؤدي إلى انخفاض الدخل الكلي ومنه انخفاض القوة الشرائية للأفراد التي بدورها ستقلص من الطلب الكلي وظهور الاضطرابات وهذا وفق ما يلي:

- انخفاض في إنتاج السلع الاستهلاكية: النتيجة ستمثل في تكس جزء من المنتج (السلع النهائية) حيث لا يجد له منفذا (لا يباع) مما سيدفع بالمؤسسات إلى تخفيض إنتاج السلع الاستهلاكية في السنة اللاحقة لتصرف



ما تخزن منها أو حتى لا يحدث تكديس في المنتج. وهذا معناه تقليص في الطاقة الإنتاجية الذي سيترجم مرة أخرى بتسريح لعمال جدد.

PDF Compressor Free Version

- انخفاض في إنتاج السلع الاستثمارية: هذا تخفيض في الطاقة الإنتاجية يترجم بتقليص وعدم الإقدام على الاستثمار حيث ما موجود من طاقة إنتاجية المتواجدة لا تستخدم كلية. ومنه تخفيض آخر في إنتاج السلع الاستثمارية أي البطالة أدت إلى تخفيض الإنتاج بشقيه إنتاج السلع الاستهلاكية وكذلك المنتجات الرأسمالية.

- الدخول في حلقة مفرغة: إن هذا التسريح الجديد سيؤدي إلى توقف دخل هذه الفئة ومنه يدخل النشاط الاقتصادي في حلقة مفرغة يدخل الاقتصاد من خلالها في حالة من الانكماش والركود الاقتصادي.

- ظهور النقابات والاضطرابات: إن انخفاض الأجر الحقيقي ونفشي ظاهرة البطالة سيثجع العمال في التكتل في شكل نقابات الشيء الذي سيفتح المجال أمام الاضطرابات الاجتماعية، التي بدورها ستؤثر سلبا على النظام العام والأمن بصفة عامة. حيث إن لم تخفف حدة الاضطرابات قد تؤدي إلى انهيار النظام الاقتصادي ومنه النظام السياسي والاجتماعي ككل.

إن هذه الحلقة المفرغة كانت إحدى مسببات تآزم الوضعية الاقتصادية سنة 1929 ومنه وجدت ضرورة ملحة لمعالجة مشكلة الكساد والبطالة وهذا ليس لمساعدة فئة العمال وإنما لإنقاذ النظام الرأسمالي من الانهيار خاصة بعد ظهور تلك الأفكار التي تنادي بالعدالة الاجتماعية (النظام الاشتراكي) وتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي.

ومنه وجد كينز كل الظروف مواتية لبلورة وتطوير أفكاره وطرحها وتقبلها من طرف صناع القرار حيث مثلا فكرة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي إن طرحت قبل الحرب العالمية الأولى لرفضت من الأساس. وربما هذا ما جعل أعمال التي نشرها الاقتصادي السويدي ويكسل Wicksell في مؤلفه سنة 1898 لا تحظى بنفس الأهمية حيث ما جاء في هذا الكتاب جد متطابق مع ما أتى به كينز.

2. أهم الفرضيات التي يقوم عليها التحليل الكينزي:

- يصلح التحليل في الأجل القصير فقط؛
- إن الأسلوب الذي درس به كينز التوازنات كانت تختلف عن طبيعة التحليل الكلاسيكي فكينز يعتمد على تحليل متكامل حيث يأخذ من الوحدات النقدية كأساس للتقييم وعنده يصعب الفصل بين ما هو نقدي وما هو حقيقي ومنه اختفاء لفكرة الازدواجية في التحليل التي كانت تتبناها المدرسة الكلاسيكية؛
- للنقود دور حيوي في تسيير الاقتصاد وتطلب لأغراض التبادل، والاحتياط والمضاربة؛
- لمعدلات الفائدة دور مهم في تحديد مستويات الإنتاج وذلك من خلال التأثير على الطلب الاستثماري؛
- التوازن الاقتصادي لا يتحقق دائما تشغيل كاملا، مما يؤدي إلى احتمال ظهور التوازن يصحبه نقصان في التشغيل؛



- لسياسة الدولة دور في تحقيق توازن النشاط الاقتصادي، وللحكومة أن تقوم بسياسة مالية ونقدية لتعديل الاختلالات؛

PDF Compressor Free Version

- عدم وجود مرونة تامة في أسعار عوامل الإنتاج.

3. نظرية الطلب الفعال والاستخدام الكامل:

يعرف الطلب الفعال بأنه: ^١ الرغبة في الحصول على السلع مصحوبة في نفس الوقت بالقوة الشرائية حيث مصدر هذه القوة الشرائية هو الدخل أي أن الطلب الفعال هو الطلب الذي سيتحول فعلا إلى انفاق فعلي . ويعرف كينز الطلب الكلي الفعال بأنه: ^٢ قيمة الطلب المحقق عندما تتقاطع دالة الطلب الكلي مع دالة العرض الكلي . أي أن طلب الكلي يتحول فعلا إلى قوة شرائية وليس مجرد الرغبة في الشراء فقط، ويشير كينز أنه عندما يكون الطلب الكلي الفعال أكبر من العرض الكلي، فإن ذلك يعتبر حافزا حقيقيا أمام المنتجين قصد زيادة العمالة ورفع حجم الناتج إلى النقطة التوازنية التي تسمح بتعادل الطلب الكلي مع العرض الكلي. سنبدأ دراستنا التحليلية بأبسط النماذج الممكنة التي تمثل اقتصادا ما.

ثانيا: تحديد الدخل الوطني في اقتصاد بقطاعين - اقتصاد خاص مغلق

1. تحليل مكونات الطلب الكلي:

1.1 دالة الاستهلاك (The consumption function):

1.1.1 تعريف الاستهلاك:

الاستهلاك هو انفاق الدخل على السلع والخدمات التي يمكن استعمالها في فترة قصيرة كاستهلاك المواد الغذائية والملابس والسيارات. ويعني الاستهلاك عادة (الانفاق الاستهلاكي) حيث أن مقدار الاستهلاك والانفاق الاستهلاكي على السلع الاستهلاكية متطابقين.

ويعرف الاستهلاك على أنه استخدام السلع والخدمات الاقتصادية بقصد إشباع الرغبات الإنسانية إشباعا مباشرا (بمعنى استخدام السلع والخدمات الاستهلاكية النهائية). ومنه يمكن تعريف الاستهلاك النهائي (الإنفاق) بأنه مجموع ما ينفقه الأفراد خلال فترة زمنية معينة للحصول على السلع والخدمات (النهائية) التي تسمح لهم بتلبية حاجياتهم.

2.1.1 تعريف دالة الاستهلاك:

نعني بدالة الاستهلاك تلك العلاقة التي تربط بين الاستهلاك C كمتغير تابع والدخل Y كمتغير مستقل أي العلاقة بين والدخل المتاح Y_h . ويعرف كينز دالة الاستهلاك على أنها العلاقة بين الاستهلاك المتوقع $Exante$ ومستوى الدخل المتاح (التصرفي). وأن هذه العلاقة تخضع لما أسماه بالقانون السيكولوجي الأساسي الذي يعرف بالقانون السيكولوجي لكينز.



3.1.1. القانون السيكولوجي لكينز:

بعدما أثبت كينز بأن الإنفاق الاستهلاكي الخاص بالفترة الجارية له علاقة مباشرة ومستقرة مع الدخل المتاح لنفس الفترة أراد الإجابة على السؤال التالي: كيف سيتغير الإنفاق الكلي عندما يتغير الدخل التصرفي؟ فكانت الإجابة في ما أسماه بالقانون السيكولوجي الأساسي الذي يلخصه في العبارة التالية: " إن الأفراد يميلون في المتوسط وكقاعدة عامة - إلى زيادة إنفاقهم الاستهلاكي كلما ازدادت دخولهم ولكن بنسب تقل عن نسبة الزيادة في الدخل"، أما الجزء المتبقي من الزيادة فيتم إيداعه.

أي بمعنى آخر، أن الأفراد لا يميلون إلى استهلاك جميع الزيادة في دخلهم وإنما جزء منه فقط، والباقي يميل الأفراد إلى إيداعه، وهذا ما يشير إليه كينز بتعبير قاعدة السلوك النفسي **Fundamental Psychological Law**.

4.1.1. شكل دالة الاستهلاك:

على الرغم من أن الاستهلاك يتوقف على عوامل كثيرة منها الدخل الوطني، معدلات الفائدة، مستوى الأسعار، حجم السكان، معدلات الضرائب... إلا أن الدخل الوطني يعتبر المحدد الرئيس للاستهلاك، ونعبر عن ذلك رياضيا كما يلي: $C = f(Y)$

حيث C يمثل الاستهلاك الكلي (الوطني)

و Y يمثل كالعادة الدخل الوطني

وهذا يعني أن الاستهلاك دالة تابعة للدخل فقط. وبعلاقة خطية بسيطة يمكن الإشارة إلى أن دالة

الاستهلاك على النحو التالي:

$$C = a + b Y$$

حيث: $a > 0$

$$0 < b < 1$$

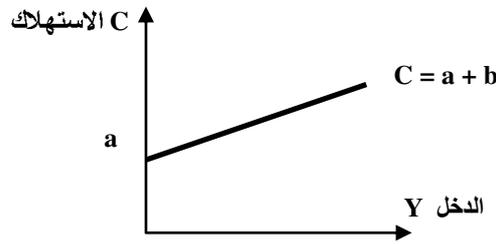
حيث a تمثل رياضيا نقطة تقاطع دالة الاستهلاك مع المحور العمودي (محور الاستهلاك)، واقتصاديا تمثل الاستهلاك التلقائي (الذاتي)، أي ذلك الاستهلاك الذي لا يتبع الدخل. أو بعبارة أخرى a تمثل قيمة الاستهلاك عندما يكون الدخل يساوي الصفر.

أما b فتمثل رياضيا ميل الخط المستقيم أو ميل دالة الاستهلاك. واقتصاديا، تمثل قيمة التغير في الاستهلاك الناجم عن تغير الدخل الوطني بوحدة نقدية واحدة.



أما الشكل البياني لدالة الاستهلاك السابقة فهو مبين في الشكل أدناه.

الشكل رقم (18) : PDF Compressor Free Version



أ. الميل الحدي للاستهلاك (MPC) : The Marginal Propensity to Consume

ويعرف على أنه مقدار التغير في الاستهلاك نتيجة التغير في الدخل. ويمكن احتساب الميل الحدي

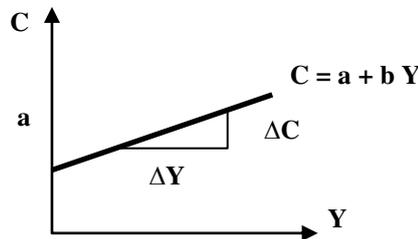
للاستهلاك كالتالي:

$$MPC = b = \frac{\Delta C}{\Delta Y}$$

ويجب أن نشير على أن الميل الحدي للاستهلاك هو في الوقت ذاته ميل دالة الاستهلاك. انظر الشكل

أدناه.

الشكل رقم (19) :



حيث نعلم من الهندسة أن ميل الخط المستقيم هو عبارة عن نسبة التغير العمودي إلى التغير الأفقي، أي:

$$\text{ميل الخط المستقيم (ميل دالة الاستهلاك)} = \frac{\text{التغير العمودي}}{\text{التغير الأفقي}} = \frac{\Delta C}{\Delta Y}$$

وهذا يرادف بالضبط تعريف الميل الحدي للاستهلاك، إذا:

$$\text{الميل الحدي للاستهلاك} = \text{ميل دالة الاستهلاك} = b = \frac{\Delta C}{\Delta Y}$$

وبما أن ميل الخط المستقيم دائما ثابتا، فإن الميل الحدي للاستهلاك (b) سيكون دائما ثابتا في كافة

مستويات الدخل.

يمكن استخراج قيمة الميل الحدي للاستهلاك (b) جبريا كما يلي:

إذا مثلنا التغير في الاستهلاك بـ (ΔC) والتغير في الدخل بـ (ΔY)، وإذا افترضنا أن الدخل ارتفع

مستواه من (Y) إلى (Y + ΔY) وبالتالي ارتفع مستوى الاستهلاك من (C) إلى (C + ΔC) فإن دالة الاستهلاك

(C = a + b Y) تصبح على الشكل التالي:



PDF Compressor Free Version

$$C + \Delta C = a + b (Y + \Delta Y)$$

$$C + \Delta C = a + b Y + b \Delta Y$$

$$C + \Delta C = C + b \Delta Y$$

$$C = b \Delta Y$$

$$b = \frac{\Delta C}{\Delta Y}$$

ب. الميل الوسطي للاستهلاك (APC) :The average Propensity to Consume

وهو عبارة عن ذلك الجزء من الدخل المنفق على الاستهلاك. أو هو عبارة عن نسبة الاستهلاك إلى الدخل، أي:

$$APC = \frac{C}{Y}$$

حيث C و Y يمثلان كالعادة الاستهلاك والدخل على التوالي.

وهذا يعني أن الميل الوسطي للاستهلاك يمثل العلاقة بين مختلف مستويات الدخل ومختلف مستويات الاستهلاك المقابلة لها. ويلاحظ بأن الميل الوسطي للاستهلاك لا يبقى ثابتا في كافة مستويات الدخل بالرغم من ثبات الميل الحدي للاستهلاك في دالة الاستهلاك.

ج. العلاقة بين الميل الحدي للاستهلاك MPC والميل الوسطي للاستهلاك APC:

ليكن لدينا دالة الاستهلاك التالية:

$$C = a + b Y$$

بتقسيم الطرفين على Y نجد:

$$\frac{C}{Y} = \frac{a}{Y} + b \frac{Y}{Y}$$

بالاختصار نجد:

$$\frac{C}{Y} = \frac{a}{Y} + b$$

لكن b تمثل الميل الحدي للاستهلاك MPC

$\frac{C}{Y}$ تمثل الميل الوسطي للاستهلاك APC

$$APC = \frac{a}{Y} + MPC \quad \text{إذا:}$$

وبما أن الميل الحدي للاستهلاك MPC هو مقدار ثابت موجب. كما أن (a/Y) هو الآخر مقدار موجب.

إذا سيكون الميل الحدي للاستهلاك دائما أقل من الميل المتوسط، أي:

الميل الحدي للاستهلاك MPC > الميل الوسطي للاستهلاك APC.

يستنتج من ذلك أن قيمة الميل الوسطي للاستهلاك تتخفف مع ارتفاع الدخل وترتفع مع انخفاضه، وهذا

بافتراض ثبات الميل الحدي للاستهلاك.



ولتوضيح مفهوم الميل الحدي للاستهلاك ومفهوم الميل الوسطي للاستهلاك ندرج المثال الفرضي التالي

PDF Compressor Free Version

$$C = 90 + 2/3 Y$$

الجدول التالي يبين المستويات المختلفة من الدخل والمستويات المنظرة من الاستهلاك وهذا بالاستناد إلى

دالة الاستهلاك السابقة.

الجدول رقم (03) :

الميل الحدي للاستهلاك MPC = $\Delta C/\Delta Y$	الميل الوسطي للاستهلاك APC = C/Y	الاستهلاك الوطني بملايين الدينارات C	الدخل الوطني بملايين الدينارات Y
2/3	0	90	0
2/3	1.41	170	120
2/3	1.04	250	240
2/3	1	270	270
2/3	0.96	290	300
2/3	0.93	310	330
2/3	0.89	350	390
2/3	0.86	390	450

يبدو واضحا كيف أن قيمة الميل الحدي للاستهلاك تبقى ثابتة (2/3) بينما تتخفف قيمة الميل الوسطي

للاستهلاك مع ارتفاع مستوى الدخل.

د. العوامل المؤثرة في دالة الاستهلاك:

إن كينز يعترف بأن الدخل ليس هو العامل الوحيد المؤثر في ميول الأفراد إلى الاستهلاك بل يرى بأن هناك

عوامل أخرى إلا أنه يرى بأن تقلباتها في الفترة القصيرة تكاد تكون معدومة ومنه يمكن تجاهل تلك الآثار الناجمة

عنها في هذه الفترة. وهذه العوامل يقسمها إلى صنفين هي العوامل الموضوعية والعوامل الشخصية (الذاتية).

■ العوامل الموضوعية:

- كيفية توزيع الدخل بين فئات المجتمع:

يؤثر نمط توزيع الدخل تأثيرا مباشرا على حجم الاستهلاك، فمن المعروف أن الطبقات الفقيرة تستهلك

الجزء الأكبر من دخلها وتدخر الجزء القليل والعكس في حالة الطبقات الغنية. بعبارة أخرى، إن الميل الحدي

للاستهلاك عند الطبقات الفقيرة مرتفع بينما هو منخفض عند الطبقات الغنية. لذا، كلما ارتفع دخل الطبقات

الفقيرة مع ثبات العوامل الأخرى، كان من المتوقع أن ترتفع نسبة الدخل التي تذهب إلى الاستهلاك، وتقل النسبة

التي تتجه إلى الإدخار.



- التغير في سعر الفائدة:

قد يؤدي ارتفاع سعر الفائدة والتشدد في شروط الاقراض إلى تخفيض الانفاق الاستهلاكي على السلع المعمرة التي تشتري بالنقسيط والعكس صحيح. ولا زال هناك خلاف بين الاقتصاديين على الدور المحدود الذي يؤديه سعر الفائدة وشروط الاقراض في التأثير على قرارات الاستهلاك وإتجاه التأثير ما إذا كان موجبا أو سالباً. وفي هذا الشأن يرى كينز بأن التغيرات الكبيرة في سعر الفائدة من شأنها أن تؤثر على العادات الاجتماعية التي تتصل بالاستهلاك والادخار في الفترة الطويلة. أما في الفترة القصيرة فمن غير المحتمل بالنسبة إليه أن يؤدي تغير سعر الفائدة إلى تغيرات تذكر في الإنفاق على الاستهلاك. وهكذا اعتبر كينز أن أثر سعر الفائدة على الاستهلاك في الفترة القصيرة ثانوي يمكن تجاهله.

- أهمية الثروة:

تدخل الثروة في كثير من الأحيان في دالة الاستهلاك الكلية كمحدد للاستهلاك، إذ يؤدي ارتفاع قيمة الممتلكات العقارية والأوراق المالية من أسهم وسندات لدى بعض الأفراد إلى زيادة ميلهم إلى الانفاق على الاستهلاك نتيجة تحسن مركزهم المالي، مما يؤدي إلى زيادة قدرتهم على الانفاق الاستهلاكي. كما أن الأفراد يزيدون في حجم أصولهم وممتلكاتهم عن طريق الادخار. ولكن بحكم أن الثروة لا يمكن تكوينها في الفترة القصيرة فيمكن تجاهل أثر هذا العامل خلال هذه الفترة.

- التوقعات الخاصة بالأسعار:

تؤدي التوقعات بالنسبة للأسعار دوراً كبيراً في التأثير على حجم الاستهلاك. فإذا توقع الأفراد زيادة أسعار في المستقبل فإنهم يحاولون زيادة الاستهلاك حاضراً، والعكس صحيح. طبعاً هذا يعتمد إلى حد كبير على طبيعة السلع ومدى قدرة الأفراد على تخزينها في الحالة الأولى، والاستغناء عنها في الحالة الثانية.

- التغيرات في أذواق المستهلكين:

إن هذا التغير قد يؤدي إلى تغير الطلب على السلع الاستهلاكية (أي تغير دالة الطلب على السلع الاستهلاكية) ولكن مثل هذه التغيرات لن يكون لها أثر كبير في الفترة القصيرة.

▪ العوامل الشخصية (الذاتية):

تتمثل هذه العوامل في السلوك النفسي للمستهلك، إذ من شأن هذه العوامل أن تقلل أو تزيد من رغبة الأفراد في الاستهلاك، وهذه العوامل تختلف من فرد إلى آخر ومن بينها ما يلي:

- تتأثر السلوك الاستهلاكية للأفراد داخل المجتمع نتيجة التغير في أسلوب الدعاية والاعلان، والتغير في جاذبية السلع؛

- تكوين احتياطي ضد الأحداث الطارئة غير المتوقعة ودافع الاحتياط هذا يجعل من الفرد يقلل من استهلاكه الجاري لتكون هذا الاحتياطي.



- توقع الأفراد احتمالات تعرض البلاد إلى حالة حرب، ومن ثم لا بد من تكيف الاقتصاد الوطني، لمواجهة احتياجات الحرب، أي احتمال تحول الاقتصاد من حالة سلم إلى حالة حرب وما ينجم عنه من انخفاض عرض السلع الاستهلاكية مستقبلا، ففي هذه الحالة ستزداد رغبة الأفراد في شراء المزيد من السلع الاستهلاكية وتخزينها لأغراض الاستهلاك المستقبلي؛
- رغبة الفرد في مقابلة زيادة مطالب الحياة المستقبلية ومنه للاحتياط لظروف الشيخوخة يتوجب على الفرد الامتناع عن الاستهلاك حاليا لتوفيره للمستقبل.
- رغبة الفرد في تلبية بعض حاجات الفرد وأسرته والتي لن تتحقق إلا إذا قلص من استهلاكه مثل التعليم والصحة... الخ.
- من أجل التحضير للقيام بالمضاربة في أسواق الأوراق المالية والاستعداد لشراء هذه الأوراق لما تكون الفرصة مواتية.
- محاولة تكوين الثروة حيث غالبا ما يلجأ إلى الزيادة في الادخار على حساب الاستهلاك لتكون هذه الثروة.
- وأخير يمكن أن لا يكون هناك سبب واضح في تفسير رغبة الفرد في التقليل من الإنفاق الاستهلاكي سوى عامل البخل.

2.1. دالة الإيدار (The Saving Function):

1.2.1. تعريف دالة الإيدار:

يعرف الإيدار بأنه: " الجزء من الدخل الذي لا ينفق ولا يخصص للاكتناز ". أو يعرف أيضا بأنه: " ذلك الجزء من الدخل الذي لا ينفق على الاستهلاك ". وعلى هذا الأساس يمكن اشتقاق دالة الإيدار من دالة الاستهلاك على النحو التالي: $S = Y - C$ ، حيث S يمثل الإيدار.

حيث C و Y يمثلان كالعادة الاستهلاك والدخل على التوالي.

وبتعويض دالة الاستهلاك في العلاقة السابقة نجد:

$$S = Y - (a + b Y)$$

$$S = Y - a - b Y$$

$$S = -a + (1 - b) Y$$

وبافتراض أن: $s = (1 - b)$ ، نجد:

$$S = -a + s Y \quad (\text{دالة الإيدار})، \text{ حيث: } a > 0 \text{ و } 0 < s < 1$$

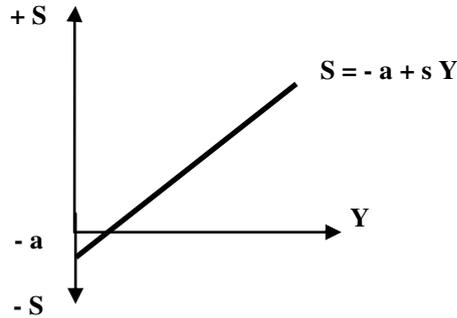
وتمثل القيمة (s) رياضيا ميل (Slope) دالة الإيدار. أما اقتصاديا فهي تمثل الميل الحدي للإيدار (The Marginal Propensity to Save MPS)، أي تمثل قيمة التغير في الإيدار الناتج عن التغير في الدخل بدينار واحد، أي: $\Delta S / \Delta Y =$ الميل الحدي للإيدار (s) .

أما (a) فهي تمثل رياضيا نقطة تقاطع مستقيم دالة الإيدار مع المحور العمودي (محور الإيدار). أما اقتصاديا فهي تمثل ذلك الجزء من الإيدار الذي لا يبتع الدخل.



والشكل البياني لدالة الإدخار السابقة مبين في الشكل أدناه.

PDF Compressor Free Version
الشكل رقم (20):



يعتبر الميل المتوسط للإدخار (The average Propensity to Save) المقابل والمتمم الحسابي لقيمة الميل المتوسط للاستهلاك. فبينما يساوي الميل المتوسط للاستهلاك نسبة الاستهلاك إلى الدخل فإن الميل المتوسط للإدخار هو نسبة الإدخار إلى ذلك الدخل. أي:

$$S/Y = \text{الميل الوسطي للإدخار } APS \text{ (معدل الإدخار).}$$

حيث S و Y يمثلان الإدخار والدخل على التوالي.

2.2.1. العلاقة بين الميل الحدي للإدخار MPS والميل الوسطي للإدخار APS:

نعلم من السابق أن دالة الإدخار هي:

$$S = -a + sY$$

بتقسيم الطرفين على Y نجد:

$$\frac{S}{Y} = -\frac{a}{Y} + s \frac{Y}{Y}$$

$$\frac{S}{Y} = -\frac{a}{Y} + s$$

$$APS = -\frac{a}{Y} + MPS$$

وبما أن S مقدار ثابت موجب بينما المقدار $(-a/Y)$ سالب فإننا نستنتج أن:

$$\text{الميل الوسطي للإدخار } APS > \text{الميل الحدي للإدخار } MPS$$

ولإيضاح دالة الإدخار ومفهوم الميل الحدي للإدخار والميل الوسطي للإدخار نتابع مثالنا السابق الذي

يصبح على الشكل التالي:



الجدول رقم (04):

PDF Compressor Free Version

الدخل Y	الاستهلاك C	الإدخار S	الميل الحدي للإدخار $s = \Delta S / \Delta Y$	الميل الوسطي للإدخار S/Y
0	90	-90	0.33	/
120	170	-50	0.33	-0.42
240	250	-10	0.33	-0.42
270	270	0	0.33	-0
300	290	10	0.33	0.033
330	310	20	0.33	0.061
390	350	40	0.33	0.103
450	390	60	0.33	0.133

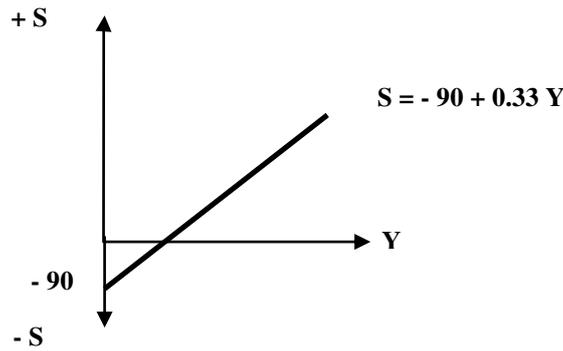
من البيانات أعلاه يمكن استخراج قيمة a حيث هي عبارة عن قيمة الاستهلاك عندما يساوي الدخل

صفرا، أي: $a = 90$

وعليه تكون دالة الإدخار كما يلي: $S = -90 + 0.33 Y$

والتمثيل البياني لهذه الدالة مبين في الشكل أدناه.

الشكل رقم (21):



3.2.1. العلاقة بين الميل الوسطي للاستهلاك APC والميل الوسطي للإدخار MPS والعلاقة بين الميل الحدي

للاستهلاك MPC والميل الحدي للإدخار MPS:

العلاقة التعريفية التالية:

$$Y = C + S$$

تبين أن مجموع الدخل Y يوزع ما بين الاستهلاك C والإدخار S.

نقسم الطرفين على Y فنجد:

$$\frac{Y}{Y} = \frac{C}{Y} + \frac{S}{Y}$$

إذا: $1 = APC + APS$

أي أن مجموع الميل الوسطي للاستهلاك APC والميل الوسطي للإدخار APS يساوي دائما الواحد.

ومن البديهي أن نلاحظ أن مجموع الميل الحدي للاستهلاك MPC والميل الحدي للإدخار MPS يجب أن

يساوي هو الآخر الواحد. ذلك أن الزيادة في الدخل إما أن تذهب إلى الإدخار أو الاستهلاك، أي:



$$\Delta Y = \Delta C + \Delta S$$

PDF Compressor Free Version

بتقسيم الطرفين على ΔY نجد:

$$\frac{\Delta Y}{\Delta Y} = \frac{\Delta C}{\Delta Y} + \frac{\Delta S}{\Delta Y}$$

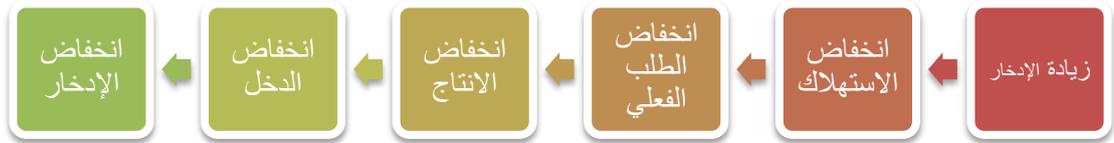
إذا:

$$1 = MPC + MPS$$

4.2.1. مفارقة الادخار (لغز الادخار):

إذا سعى المجتمع إلى تخفيض استهلاكه من أجل زيادة مدخراته فإن هذه المحاولة ستؤدي في نهاية المطاف إلى نقص فعلي في مقدار ما سيذخره المجتمع وليس إلى زيادة الادخار. حيث: زيادة الإذخار على حساب الاستهلاك (انخفاض الاستهلاك) تؤدي إلى انخفاض الطلب الفعلي تؤدي إلى انخفاض الإنتاج تؤدي إلى انخفاض الدخل تؤدي إلى انخفاض الإذخار.

الشكل رقم (22):



وفكرة لغز الادخار يمكن تفسيرها من خلال ما يلي:

- **الفكرة:** يعتبر كينز بأن زيادة الدخل تؤدي إلى زيادة النسبة من الدخل الموجهة للادخار (الميل المتوسط للادخار)، وهذه الزيادة في الادخار ستؤدي إلى تزايد حجم الثروة التي ستتسبب في زيادة الاستثمار (زيادة الثروة تدفع بالمجتمع إلى استثمار أكثر) الذي سيترجم بزيادة في رأس مال المجتمع، ومنه زيادة في حجم الإنتاج.
- **المفارقة (أو اللغز):** (التناقض - المفارقة) ولكن من جهة أخرى فإن الزيادة في نسبة الادخار قد تقلص من نسبة الزيادة في الاستهلاك، ومنه انخفاض في حجم الطلب الكلي وبالتالي انخفاض في الدخل الكلي ومنه تقلص في حجم الادخار.



3.1. دالة الاستثمار (The Investment Function):

PDF Compressor Free Version

1.3.1. ماهية الاستثمار:

أ. تعريف الاستثمار:

يقصد بالاستثمار بالنسبة للمجتمع ككل في إطار التحليل الاقتصادي بأنه تلك الأموال المخصصة لإنتاج البضائع التي تستخدم في إنتاج بضائع أخرى. أي أن الاستثمار يمثل الإنتاج الذي لا يستهلك مباشرة مثل البضائع الرأسمالية كالآلات والمعدات والتجهيزات والبنائات إلخ... وأيضاً الأموال المخصصة لزيادة المخزون. يعرف الاستثمار بأنه تيار من الانفاق على الجديد من السلع الرأسمالية الثابتة (مثل الآلات، المصانع، المنازل،... إلخ) أو الإضافات للمخزون (مثل المواد الأولية، السلع الوسيطة، أو السلع النهائية، أو قيد الإنجاز) خلال فترة زمنية معينة.

يعرف الاستثمار أيضاً على أنه: " استخدام الأموال الحاضرة لتوليد أرباح في المستقبل ". ويمكن تعريف الاستثمار بأنه: " استخدام المدخرات في تكوين الاستثمارات أو الطاقات الإنتاجية الجديدة، اللازمة لعمليات إنتاج السلع والخدمات، والمحافظة على الطاقات الإنتاجية القائمة أو تجديدها ". والاستثمار هو توظيف المال بهدف تحقيق العائد أو الربح والمال عموماً، وقد يكون الاستثمار على شكل مادي ملموس أو على شكل غير مادي.

فلو حاولت أن تنظر إلى الموجودات، سواء لدى الأفراد أو لدى المشروعات، لوجدت أنها تتكون من موجودات مادية و موجودات مالية (غير مادية).

- موجودات مادية مثل: الأراضي، البنايات، المنشآت، السلع المعمرة، الآلات والمعدات، السيارات... إلخ

- موجودات مالية (غير مادية) مثل: النقود، الودائع تحت الطلب، الودائع لأجل، السندات والأسهم والتعهدات... إلخ. وعليه فإن أي عملية لتوظيف الأموال سواء كانت في الموجودات المادية أو المالية تعتبر استثمار.

ب. أنواع الاستثمار:

- الاستثمار الاجمالي الاستثمار الصافي:

يمثل الاستثمار الاجمالي الإضافات الكلية إلى رصيد المال، أما الاستثمار الصافي يطرَح الاهتلاك (الانخفاض في رصيد المال الذي يحدث خلال الفترة الزمنية نتيجة استخدام هذا الرصيد أو ببساطة نتيجة لمضي الوقت) من الاستثمار الاجمالي. فالاستثمار الصافي إنما يقيس الزيادة الصافية في رصيد رأس المال في خلال فترة زمنية معينة.

ويمكن الإشارة إلى أن اجمالي الاستثمار يتكون من الاستثمار الاحلالي **Investment Substitution** والاستثمار الصافي **Net Investment** ويمثل الاستثمار الاحلالي (التعويضي) القدر اللازم من الاستثمار لا



يضيف إلى رصيد المجتمع من رأس المال، بل يؤدي إلى زيادة القدرة الانتاجية للاقتصاد الوطني وخاصة إذا كان الاستثمار في الآلات والمعدات التي تتميز بارتفاع مستوى التقنية. أو هو ذلك الجزء من الاستثمار الذي يخصص لمواجهة ما امتلك من رأس المال في العملية الانتاجية بهدف المحافظة على الرصيد الفعلي لرأس المال.

ومنه:

الاستثمار الاجمالي = الاستثمار الصافي + الاستثمار الاحلالي (التعويضي)

كما للاستثمارات تصنيفات عديدة نظرا لأهدافها وطبيعتها وأهميتها ومن هذه التصنيفات نذكر:

من حيث الطبيعة القانونية: يمكن تصنيف الاستثمار إلى ثلاث أنواع:

- **استثمارات عمومية:** وهي استثمارات تقوم بها الدولة من أجل التنمية الشاملة، ولتحقيق حاجيات المصلحة العامة، مثل الاستثمارات المخصصة لحماية البيئة.

- **الاستثمارات الخاصة:** وتتميز هذا النوع من الاستثمارات بطابع الربح الذي يتوقعه أصحابها من وراء عملية الاستثمار، وهي تتجزأ من طرف الأفراد والمؤسسات الخاصة.

- **الاستثمارات المختلطة:** وتتحقق هذه الاستثمارات بدمج القطاع العام والخاص لإقامة المشاريع الكبيرة التي تتطلب رؤوس أموال ضخمة ولها الأهمية القصوى في انتعاش الاقتصاد الوطني، حيث تلجأ الحكومات إلى رؤوس الأموال الخاصة المحلية أو الأجنبية، لأنها لا تستطيع تحقيق هذه المشاريع برأسمالها الخاص.

من حيث المدة الزمنية: وتصنف من حيث مدتها الزمنية إلى ثلاث أصناف هي:

- **استثمارات قصيرة الأجل:** وهي الاستثمارات التي تقل مدة إنجازها عن السنتين، وتكون نتائجها في نهاية الدورة لأنها تتعلق بالدورة الاستغلالية.

- **استثمارات متوسطة الأجل:** وهي الاستثمارات التي تقل مدة إنجازها عن خمس سنوات وتزيد عن السنتين، وهي التي تكمل الأهداف الاستراتيجية التي تحددها المؤسسة.

- **استثمارات طويلة الأجل:** تؤثر هذه الاستثمارات بشكل كبير، على المؤسسة بصفة خاصة وعلى المجتمع بصفة عامة، وهي تتطلب لرؤوس أموال ضخمة وتكون مدة إنجازها خمس سنوات.

من حيث طبيعتها: وهناك من الاقتصاديين من يصنفون الاستثمار إلى استثمار حقيقي (مادي) واستثمار ظاهري:

- **الاستثمار الحقيقي (المادي):**

إن الاستثمار الحقيقي: " يشمل الاستثمارات التي من شأنها أن تؤدي إلى زيادة التكوين الرأسمالي في المجتمع، أي زيادة طاقته الإنتاجية، كسواء آلات ومعدات ومصانع جديدة ". ويعتبر الاستثمار حقيقيا متى وفر للمستثمر الحق في حيازة أصل حقيقي، كالعقار والسلع. في حين لهذه الاستثمارات علاقة بالطبيعة والبيئة، ولها كيان مادي ملموس، ويترتب عنها منافع اقتصادية إضافية تزيد من ثروة المجتمع.



وفي هذا الصدد يمكن التمييز بين الاستثمار المستقر، والاستثمار المستقل أو المباشر. فالاستثمار المستقر ينجم عن زيادة الطلب على منتج معين، مما يدفع بالمؤسسة إلى الزيادة في الإنتاج، وتشمل هذه الحالة تحديث مشاريع المؤسسة، تهدف إلى زيادة قدرتها التنافسية عن طريق تدنئة تكاليف الإنتاج وتحسين النوعية. أما الاستثمار المباشر أو المستقل، يحدث نتيجة لقرار إداري، له علاقة بالسياسة العامة للمؤسسة الإنتاجية، فال تغيير في نوع المنتج، أو طرح منتج جديد، أو خلق شركة جديدة . وتنقسم أنواع الاستثمار الحقيقي أو المادي إلى ما يلي:

• الاستثمار في تكوين رأس المال الثابت:

وهو يمثل كل إضافة إلى الأصول، المؤدية إلى توسيع الطاقات الإنتاجية في المجتمع، أو المحافظة عليها وصيانتها وتجديدها. وهذه الأصول هي دائمة الاستعمال، أو ما تسمى " الأصول المعمرة " تحددتها الاعتبارات الفنية، وتكون صالحة للاستعمال خلال فترة زمنية معينة، يهدف خلق سبيل متدفق من السلع والخدمات. وفي نهاية هذه الفترة، فإن هذه الأصول تهتك، بمعنى تفقد صلاحيتها للاستعمال، وتقوم المؤسسات على تخصيص جزء من الأرباح المحصلة، لتعويض ما اهتلك خلال العمليات الإنتاجية عند انتهاء العمر الإنتاجي للأصول، وذلك بشراء أصول جديدة لتعويض الأصول القديمة المستهلكة.

• الاستثمار في المخزون:

إن التوسع في المخزون السلعي، يعمل على تسهيل العمليات الإنتاجية واستمرارها دون تعطل. بحيث تكون مستلزمات الإنتاج معدة للتشغيل دون توقف. فالتغير في المخزون السلعي، إنما ينعكس أساسا في التغير في الاستثمار من سنة إلى أخرى.

وأن المخزون السلعي يتكون من سلع تامة الصنع، و سلع نصف مصنعة، ومواد أولوية تعد ضرورية لمختلف العمليات الإنتاجية لدى الأنشطة والقطاعات الاقتصادية في المجتمع، لأن هذه السلع المنتجة ليست كلها استهلاكية، بل تشمل أيضا سلع وسيطة، و سلع استثمارية، وعليه فإن التغير في المخزون، أي الإضافة إلى الرصيد الكمي للمخزون يعتبر شكلا من أشكال الاستثمار.

• الاستثمار الظاهري:

وينألف من الاستثمارات التي لا ينتج عنها سوى انتقال ملكية السلع الرأسمالية من يد إلى يد أخرى دون أي زيادة في الطاقة الإنتاجية للمجتمع. وينقسم هذا النوع من الاستثمار إلى قسمين:

• الاستثمار المالي:

يتجسد هذا النوع من الاستثمار، من خلال استخدام الفائض من أرباح أية منشأة في شراء الأسهم والسندات*. الأمر الذي يقوي من مركز تلك المنشأة، وقد ينعكس في تحسين إنتاجيتها.

* السهم: هو عبارة عن وثيقة تبرهن أن لصاحبها الحق بمطالبة المؤسسة والتي أصدرت هذا السهم بالأرباح عند التوزيع ، وحق المطالبة بنصيبه من نتائج عملية تصفية الشركة. أما السند: هو أصل مالي آخر، يعطي لصاحبه الحق بمطالبة الفوائد المنصوص عليها في عقد إصدار السند عند موعد الاستحقاق، وكذا المطالبة بالمبلغ الاسمي للسند عند موعد استحقاقه.



فالاستثمارات المالية، هي عبارة عن حقوق تنشأ عن معاملات مالية بين الأفراد والمؤسسات. ويمكن التعبير عن هذه الحقوق بوثائق أو مستندات، تسمى بالأصول المالية، وهذه الأخيرة تبرهن لصاحبها الحق في مطالبة الجهة التي أصدرتها بقيمتها وعوائدها. وبالتالي فإن الأصل المالي يرتب لحاملة الحق في الحصول على جزء من عائد الأصول الحقيقية للشركة مصدرة الورقة المالية. في حين يترتب على الاستثمار في الأصول المالية قيمة مضافة، ومثال ذلك عند إصدار شركة صناعية أسهما إضافية لتمويل عملية توسع في الشركة. فهذه العملية تحمل في طياتها استثمارا حقيقيا أو اقتصاديا، لأن الأموال والمبالغ التي ستحصل عليها الشركات، عند إصدار السندات أو الأسهم، ستستخدمها في شراء أصول حقيقية جديدة كالآلات والمعدات. وهذه الأصول يترتب عنها خلق منافع جديدة، متمثلة في شكل سلع أو خدمات.

• الاستثمار في الموجودات المستعملة:

ويتمثل في المشتريات من السلع الانتاجية المستعملة كسواء آلات ومعدات ومصانع كانت موجودة من قبل.

2.3.1. التوازن في اقتصاد ذو قطاعين:

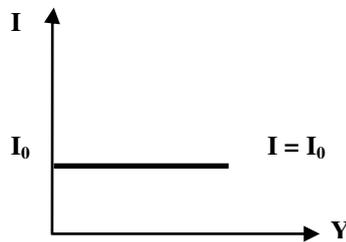
العنصر الثاني الذي يحتوي عليه نموذج كينز البسيط هو الاستثمار، ويعرف الاستثمار بأنه تلك الأموال المخصصة لانتاج الآلات والمعدات والمباني وما شابه ذلك والأموال المخصصة لزيادة المخزون. ويفترض، للسهولة، أن الاستثمار متغير خارجي، أي أن قيمته تتحدد خارج النموذج، كما أنه يساوي كمية ثابتة في كافة المستويات الدخل. وعلى ذلك تأخذ دالة الاستثمار الصيغة التالية:

$$I = I_0 \quad \text{حيث } I_0 > 0$$

حيث I يمثل الاستثمار، و I_0 يمثل مستوى معيناً موجبا من الاستثمار.

أما الشكل البياني لدالة الاستثمار فهو موضح في الشكل أدناه.

الشكل رقم (23):



حيث يمثل المحور الأفقي الناتج الوطني أو الدخل الوطني، والمحور العمودي يمثل الاستثمار. ويمثل منحنى الاستثمار بخط مستقيم أفقي بمعنى أن حجم الناتج الوطني لا يؤثر على الاستثمار بل هو كمية معينة بغض النظر عن مستوى الدخل الوطني.



أ. الطلب الكلي:

بعد أن ذكرنا العنصرين اللذين يتكون منهما نموذج كينز البسيط، الاستهلاك والاستثمار، فإذا ربطنا هذين

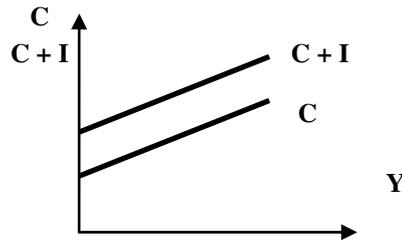
العنصرين مع بعضهما البعض نحصل على ما يسمى بالطلب الكلي، أي:

$$C + I = \text{الطلب الكلي}$$

وبما أن الطلب الكلي هو مجموع الاستهلاك والاستثمار فإنه يمكن جمع الدوال الخاصة بهذين النوعين

المختلفين من الانفاق في رسم واحد للحصول على دالة الطلب الكلي. ويوضح ذلك الشكل أدناه.

الشكل رقم (24):



حيث يمثل المحور الأفقي الناتج أو الدخل الوطني Y ، والمحور العمودي يمثل الطلب الكلي. ويمثل C

دالة الاستهلاك و $(C + I)$ تمثل مجموع الاستهلاك والاستثمار أي الطلب الكلي.

ب. العرض الكلي:

بعد أن وجدنا الطلب الكلي فإن الخطوة التالية تتمثل في إيجاد العرض الكلي. والعرض الكلي في نموذج

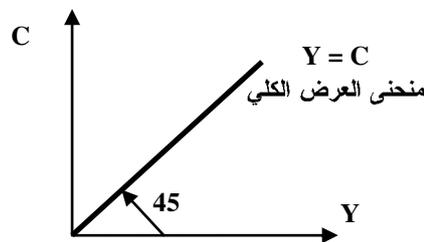
كينز البسيط عبارة عن المستويات المختلفة المرغوبة والممكن انتاجها. بمعنى آخر، إذا توقع المجتمع أنه سيبيع

ما قيمته 1000 مليون دينار فإنه سينتج ما قيمته 1000 مليون دينار. وإذا توقع أنه سيبيع ما قيمته 1500 مليون

دينار فإنه سينتج 1500 مليون دينار وهكذا... نستنتج من ذلك أن خط 45° يمثل العرض الكلي، حيث ينتج

المجتمع في هذا الخط ما يستهلك. الشكل الموالي يوضح ذلك.

الشكل رقم (25):



ج. تحديد دخل التوازن بالطرب الكلي والعرض الكلي:

PDF Compressor Free Version

إن نموذج كينز البسيط يمكن وضعه في المعادلتين التاليتين:

$$Y = C + I_0$$

$$C = a + b Y$$

حيث Y و C يمثلان الدخل الوطني والاستهلاك الوطني على التوالي ويعتبران كمتغيرين داخليين بينما

(I_0) يمثل الاستثمار وهو متغير خارجي.

والمعادلة الأولى تمثل شرط التوازن والمعادلة الثانية تمثل دالة الاستهلاك وهي دالة سلوكية.

من الواضح أن هاتين المعادلتين مستقلتين عن بعضهما، إذا فإنه يمكن إيجاد قيم التوازن للدخل الوطني

والاستهلاك بموجب البيانات المعطاة وهما البرامتران a و b والمتغير الخارجي I_0 . بتعويض المعادلة الثانية في

الأولى نحصل على التالي:

$$Y = a + b Y + I_0$$

$$Y - b Y = a + I_0$$

$$Y (1 - b) = a + I_0$$

ومنه نجد قيمة التوازن لـ Y (الدخل الوطني في التوازن Y^*) هي:

$$Y^* = \frac{1}{1-b} (a + I_0)$$

نلاحظ أن Y^* معرفة بالبرامترين a و b والمتغير الخارجي I_0 وهي تمثل معطيات النموذج أي أن قيمتها

معروفة. وإذا ما وضعنا قيمة Y^* في معادلة الاستهلاك فإننا نحصل على المستوى التوازني للاستهلاك:

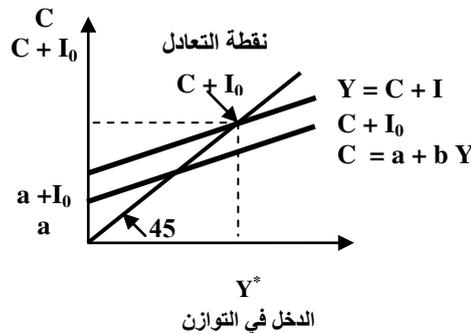
$$C^* = a + b Y^* = a + b \left[\frac{1}{1-b} (a + I_0) \right]$$

ويلاحظ أيضا أن C^* معرفة بمعطيات خارجية أي أن قيمها معروفة. ويمكن إيجاد دخل التوازن بيانيا

بوضع منحنى الطلب الكلي (منحنى $C + I_0$) ومنحنى العرض الكلي (خط 45) في رسم بياني واحد كما هو

مبين في الشكل الموالي.

الشكل رقم (26):



د. تحديد دخل التوازن بالإدخار والاستثمار:

يمكن تحديد مستوى التوازن للدخل الوطني بهذه الطريقة جبريا أو هندسيا. ولتحديد دخل التوازن جبريا نكتب المعادلتين التعريفيتين التاليتين:

$$Y = C + I \dots\dots (1)$$

$$Y = C + S \dots\dots (2)$$

من العلاقتين (1) و (2) نجد:

$$C + I = C + S$$

وبالاختصار نجد:

$$I = S$$

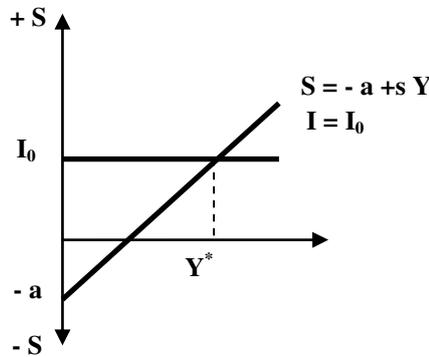
$$\text{أو: } I_0 = -a + s Y$$

ومنه:

$$Y^* = \frac{1}{s} (a + I_0)$$

وبهذا نجد مقدار الدخل الوطني الذي يكون فيه الإدخار مساويا للاستثمار فيكون في الوقت ذاته هو مستوى دخل التوازن. أما كيفية تحديد مستوى التوازن للدخل الوطني بيانيا فيوضحها الشكل الموالي:

الشكل رقم (27):



3.3.1. الاستثمار كمتغير داخلي:

لقد افترضنا في السابق أن الاستثمار متغير خارجي أي أنه يساوي كمية معينة في كافة مستويات الدخل. غير أن الافتراض لا يمثل واقع العلاقات الدقيقة بين الاستثمار والدخل. حيث أن الاستثمار، مثل الاستهلاك، يتغير طرديا مع مستوى الدخل، فكلما زاد الدخل كلما زاد الاستثمار والعكس صحيح. ويمكن تمثيل هذه العلاقة في المعادلة التالية:

$$I = I_0 + d Y \quad \text{حيث: } 0 < d < 1$$

حيث I يمثل الاستثمار.



و I_0 تمثل نقطة تقاطع مستقيم دالة الاستثمار مع المحور العمودي (محور الاستثمار). أو هي عبارة عن

PDF Compressor Free Version

الاستثمار التلقائي الذي لا يتبع الدخل.

d تمثل ميل مستقيم دالة الاستثمار وتمثل في نفس الوقت الميل الحدي للاستثمار

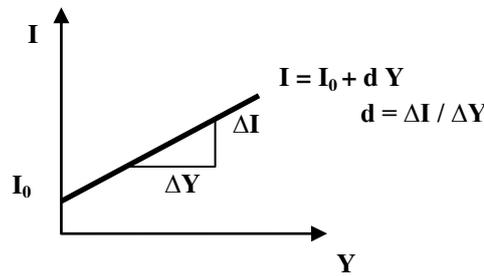
(The Marginal Propensity to Invest MPI)، وهي عبارة عن التغير في الاستثمار (Δ) الناجم عن تغير

الدخل (ΔY) بوحدة نقدية واحدة، أي:

$$d = \frac{\Delta I}{\Delta Y} \text{ الميل الحدي للاستثمار MPI.}$$

أما الشكل البياني لدالة الاستثمار فهو مبين في الشكل أدناه.

الشكل رقم (28):



4.1. نظرية المضاعف:

1.4.1. مفهوم المضاعف: المضاعف بصفة عامة يعبر عن العلاقة بين ظاهرتين اقتصاديتين من ظواهر النمو بحيث تكون نسبة نمو الظاهرة الثانية (مستوى الناتج) أضعاف نسبة نمو الظاهرة الأولى والمتمثلة في الاستثمار (أو إحدى المركبات الطلب الكلي المستقلة عن الدخل).

يعتبر الاقتصادي الانكليزي ريتشارد كاهن أول من أشار إلى فكرة المضاعف، وذلك في مقال له بعنوان " العلاقة بين الاستثمار المحلي والبطالة " المنشور سنة 1931، إذ أكد فيه أن الوظائف الأولية هي الوظائف الناتجة عن الاستثمار الجديد، في حين أن الوظائف الثانوية هي التي تنتج عن انفاق أولئك الموظفين الجدد، إذ أن كل عامل إضافي يوظف نتيجة استثمار جديد يحصل على دخل يوجه جزء أكبر منه للاستهلاك ومن ثم فهو يساهم في توظيف عمال جد وخلق دخول جديدة، ولخص ريتشارد كاهن هذه العملية المتسلسلة والتراكمية بما سماه " مضاعف التوظيف (Multiplicateur d'emploi) " والذي يسمح بحسبه بقياس أثر الاستثمارات الجديدة على حجم التوظيف.

واستنادا إلى ذلك بنى كينز تحليله حول المضاعف والذي يعرف بأنه ذلك التغير في الناتج نتيجة تغير أحد مكونات الطلب الكلي، حيث يكون الانفاق الاستهلاكي أساس عملية المضاعف، ونتيجة لذلك يربط كينز حجم المضاعف بالدوافع النفسية للأفراد والتي تؤثر على حجم استهلاكهم.



ويعرف المضاعف على أنه التغير في الدخل الناتج عن التغير في أوجه الانفاق الذاتي (استهلاك

PDF Compressor Free Version

واستثمار). وباستخدام المعادلات يمكن كتابة المضاعف كالآتي:

$$\frac{\Delta Y}{\Delta C_0} = \frac{\Delta Y}{\Delta I} = \frac{\text{التغير في الدخل}}{\text{التغير في النفقات الذاتية}} = \text{المضاعف}$$

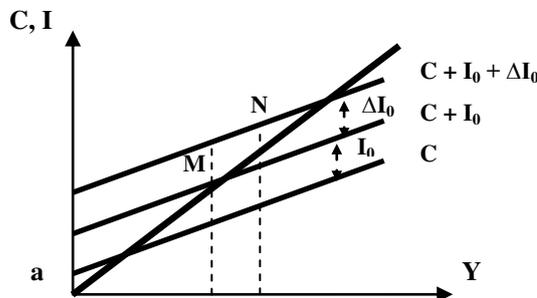
2.4.1. آلية عمل المضاعف:

إن الأثر المضاعف للانفاق على الدخل يكون بشكل مباشر إذا كان الاستثمار توسعياً، فالزيادة الأولى في الانفاق الاستثمار من طرف المؤسسات تدفع رجال الأعمال الذي يعملون في قطاع انتاج السلع الانتاجية (تلك السلع التي تستثمر) إلى رفع الانتاج بنفس مقدار الزيادة في الانفاق الاستثماري ويترتب على ذلك توزيع الدخول على العمال بنفس المقدار. إذا، إن الدخل قد ارتفع في الفترة الأولى بنفس مقدار الانفاق الأولي، لكن هذا الأخير لا يتوقف عند هذا الحد، فالدخول الإضافية تدفع العمال إلى زيادة الانفاق الاستهلاكي وفي نفس الوقت يرتفع الإدخار، لأن الدخل لا يستهلك كله ويكون مقدار الاستهلاك مرتبطاً بالميل الحدي للاستهلاك.

إن الطلب الاستهلاكي الإضافي يدفع منتجي السلع استهلاكية إلى رفع الانتاج وتوزيع دخول إضافية، تتكرر هذه العملية إلى غاية تساوي الإدخار الإضافي مع الزيادة الأولى في الاستثمار أو الدخل مع الانفاق. وفي حالة ما إذا كان الاستثمار الإضافي انتاجياً (إن الهدف من الاستثمار الانتاجي هو زيادة الانتاجية) فإن أثر المضاعف على الانتاج يكون بشكل غير مباشر. إن الأجور الحقيقية ترتفع نتيجة الزيادة في الانتاجية ويترتب على ذلك ارتفاع القدرة الشرائية التي تحول إلى قطاع انفاقي على جميع السلع وخاصة الخدمات الترفيهية، وعليه فإن الدخل يرتفع نتيجة انتعاش القطاع الخدماتي ومن ثم يؤثر على الانفاق الاستهلاكي مرة أخرى وهكذا دواليك حتى ينتهي مفعول المضاعف (تساوي الاستثمار الإضافي مع الإدخار الإضافي).

الشكل رقم (29):

تحديد مستوى توازن الدخل توازنياً



3.4.1. تقلبات الدخل الوطني: أثر الاستهلاك في الدخل: مضاعف الاستهلاك

The consumption Multiplier

لدينا دالة الاستهلاك التالية: $C = a + b Y$

يمكن اعتبار الجزء a من الاستهلاك كمتغير خارجي ودراسة أثره على مستوى الدخل من تلك الزاوية فقط.

نفرض أن الاستهلاك التلقائي a تغير بمقدار (Δa) ، وكننتيجة لذلك تغير الدخل بمقدار (ΔY) ، فما هي قيمة (ΔY) ؟

ولحساب قيمة (ΔY) المرافقة لتغير بمقدار (Δa) نتبع الخطوات التالية:

1. نعلم من السابق أن معادلة التوازن هي:

$$Y = \frac{1}{1-b} (a + I_0) \dots \dots \dots (1)$$

2. نعيد كتابة هذه المعادلة بالقيم الجديدة لكل من Y و a فيكون لدينا:

$$Y + \Delta Y = \frac{1}{1-b} (a + \Delta a + I_0) \dots \dots \dots (2)$$

ب طرح المعادلة رقم (1) من المعادلة رقم (2) نجد:

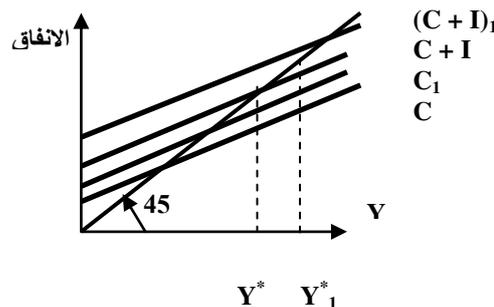
$$\Delta Y = \frac{1}{1-b} \Delta a$$

أي أن التغير في مستوى الدخل Y يساوي مقدار التغير في a مضروبا بالكسر $(1/1-b)$. ويسمى الكسر $(1/1-b)$ بمضاعف الاستهلاك.

ويلاحظ أن قيمة مضاعف الاستهلاك هذه مكن أن تساوي أيضا $(1/s)$ وهذا على أساس أن مجموع الميل الحدي للإدخار يساوي دائما الواحد في النموذج البسيط هذا. ومما تجدر الإشارة إليه هنا هو أن قيمة المضاعف تعتمد على قيمة b أو s ، فكلما كانت قيمة b أقرب إلى الواحد (اقتراب s إلى الصفر) كلما كان المضاعف أكبر وبالتالي التأثير على الدخل الوطني يكون أكبر.

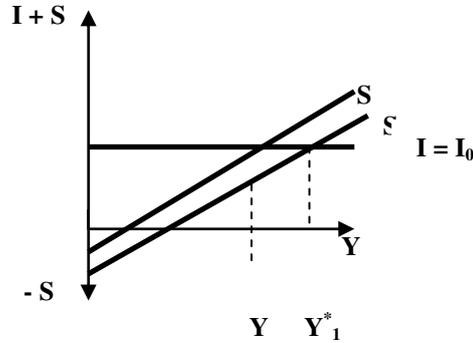
الرسم البياني الموضح في الشكل أدناه يوضح أثر الاستهلاك في الدخل.

الشكل رقم (30) :



ويمكن الحصول على نفس النتيجة فيما إذا استعملنا طريقة الاستثمار - الإيدار. حيث أن ارتفاع الاستهلاك التلقائي a ينجم عنه انخفاض في الإيدار ويتمثل ذلك في انتقال منحنى الإيدار S إلى S_1 كما هو مبين في الشكل أدناه. وبذلك نحصل على دخل التوازن الجديد Y_1^* .

الشكل رقم (31):



أما معادلة المضاعف فيمكن استخراجها بهذه الطريقة، أي طريقة الاستثمار - الإيدار، على النحو التالي:

1. نعلم أن شرط التوازن هو: الإيدار $I = S$ الاستثمار.
2. ولنفرض أن الاستثمار قد تغير بمقدار (ΔI) فهذا يقتضي أن تغير الإيدار بمقدار يعادل مقدار التغير الحاصل في الاستثمار، أي يجب على الإيدار أن يتغير بمقدار (ΔI) أيضا وهذا حتى يظل شرط التوازن محققا أي:

$$\Delta I = \Delta S$$

3. نقسم كلا طرفي المعادلة الأخيرة على (ΔY) فنحصل على ما يلي:

$$\frac{\Delta I}{\Delta Y} = \frac{\Delta S}{\Delta Y}$$

$$\Delta Y = \frac{\Delta y}{\frac{\Delta S}{\Delta Y}} (\Delta I)$$

ومنه:

$$\Delta Y = \frac{1}{s} (\Delta I)$$

$$\text{أو: } \Delta Y = \frac{1}{1-b} (\Delta I)$$

4.4.1. أثر الاستثمار على الدخل: مضاعف الاستثمار (The Investment Multiplier):

إذا فرضنا بأن مستوى الاستثمار، الذي هو متغير خارجي أي يساوي كمية ثابتة بغض النظر عن مستويات الدخل، قد تغير بمقدار ما هو (ΔI) فأصبح $(I + \Delta I)$ في كافة مستويات الدخل، فإن الدخل سيتغير بمقدار ما هو ΔY وسيصبح $(Y + \Delta Y)$. فما هي قيمة (ΔY) ؟.

لتحديد قيمة (ΔY) التي تعكس أثر تغير الاستثمار على مستوى الدخل نتبع نفس الخطوات المذكورة في

مضاعف الاستهلاك:



1. نبدأ من معادلة التوازن:

PDF Compressor Free Version

$$Y = \frac{1}{1-b} (a + I) \dots \dots \dots (1)$$

2. نكتب معادلة التوازن بالقيم الجديدة لكل من Y و I فيكون لدينا:

$$Y + \Delta Y = \frac{1}{1-b} (a + \Delta I + I) \dots \dots \dots (2)$$

3. بطرح المعادلة رقم (1) من المعادلة رقم (2) نحصل على ما يلي:

$$\Delta Y = \frac{1}{1-b} (\Delta I)$$

أي أن التغير في مستوى الدخل يساوي التغير في مستوى الاستثمار مضروباً بالقيمة $(1/1-b)$. وتسمى هذه القيمة الأخيرة بمضاعف الاستثمار.

أ. التباطؤ والمضاعف (Lag and Multiplier):

إن أهم الأسباب التي تجعل عمليات المضاعف متباطئة متأخرة هي:

- التباطؤ في الانفاق.
- التباطؤ في الانتاج.

ب. الفجوة الانكماشية والفجوة التضخمية (Deflationary Gap and Inflationary Gap):

إذا كان الطلب الكلي أقل مما يجب تشغيل جميع الموارد المتاحة، ويبلغ $(C + I)_0$ مثلاً فإن الدخل الوطني أو الناتج الوطني في التوازن Y_e سيكون أقل من الناتج الوطني المستطاع (الممكن) Y_f . والناتج الوطني المستطاع هو: عبارة عن أقصى حجم للناتج الوطني الحقيقي الذي يمكن الوصول إليه عن طريق استخدام جميع الموارد المتاحة للمجتمع. وستكون في هذه الحالة فجوة الانتاج تقدر بـ $(Y_e - Y_f)$ وبالتالي تظهر الفجوة الانكماشية.

- الفجوة الانكماشية:

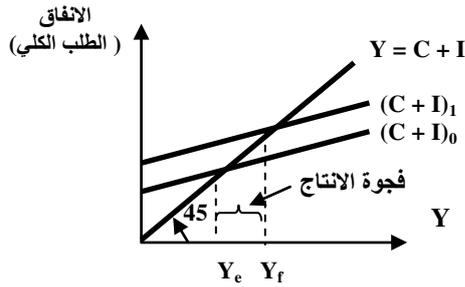
توضح الفجوة الانكماشية بأنه عند التوظيف الكامل لا يتوفر طلب كلي كافٍ لاستيعاب كل ما أنتج. وبذلك يصبح هناك فائض في العرض الكلي عن مستوى الطلب الكلي عند مستوى التوظيف الكامل للموارد المتاحة في الاقتصاد الوطني. بمعنى آخر تحصل الفجوة الانكماشية عندما يكون مستوى التوظيف الكامل أعلى من المستوى التوازني للدخل. ويمكن حسابها باستخدام العلاقة الآتية:

$$\text{الفجوة الانكماشية} = \text{فجوة الانتاج} / \text{المضاعف} = K / Y_f - Y_e$$



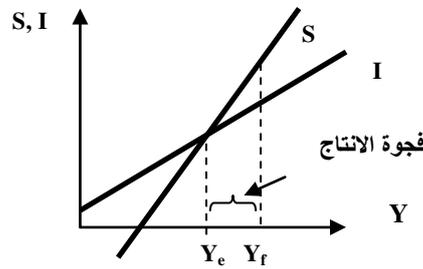
شكل رقم (01):

قياس الفجوة الانكماشية باستخدام طريقة الادخار والاستثمار



شكل رقم (01):

قياس الفجوة الانكماشية باستخدام طريقة الادخار والاستثمار



وفي الحالة العكسية، إذا كان الطلب الكلي أكبر مما يجب لتحقيق الاستخدام الكامل، بحيث Y_e يمثل الناتج الوطني في حالة التوازن سيكون أكبر من الناتج الوطني المستطاع Y_f فإن الاقتصاد سيكون في حالة التضخم وسينتج عن ذلك فجوة تضخمية.

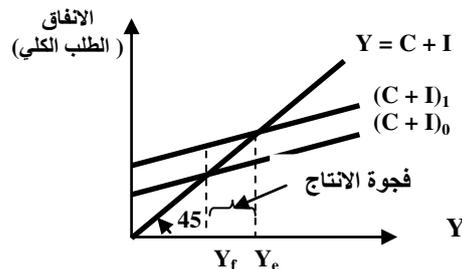
- الفجوة التضخمية:

تعني الفجوة التضخمية وجود فائض في الطلب الكلي عند المستوى اللازم لتحقيق التوظيف الكامل للموارد. أو بعبارة أخرى إذا كان الانفاق الكلي من الناتج $C + I$ يميل إلى أن يكون أكبر من قيمة هذا الناتج. أي أن الطلب الكلي على الناتج تكون أكبر من العرض الكلي من الناتج. وقد تعني أيضا أن الاستثمار أكبر من الإدخار عند مستوى التوظيف الكامل. ويمكن حسابها باستخدام العلاقة الآتية:

$$\text{الفجوة التضخمية} = \text{فجوة الانتاج} / \text{المضاعف} = K / Y_f - Y_e$$

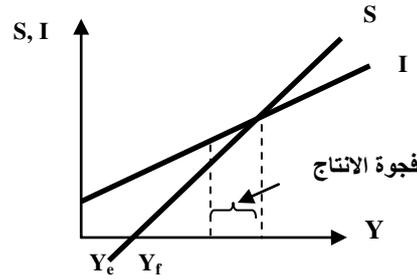
الشكل رقم (32):

قياس الفجوة التضخمية باستخدام طريقة الاستهلاك والاستثمار



الشكل رقم (33):

قياس الفجوة التضخمية باستخدام طريقة الإدخال-الإنتاج



- وبالاختصار يمكن القول أن المجتمع سوف يعاني من تضخم أو بطالة أو ينعم بحالة استخدام كامل تبعاً لمستوى الطلب الكلي بالقياس إلى الناتج الوطني مقدراً بالأسعار الثابتة. فهناك ثلاثة احتمالات:
- إذا زاد الطلب الكلي عن الحد اللازم نتج عن ذلك تضخم (Inflation).
 - إذا قل الطلب الكلي عن الحد اللازم نتج عن ذلك بطالة.
 - إذا تعادل الطلب الكلي مع الناتج الوطني المستطاع فستكون هناك عمالة تامة وهي الحالة المعروفة بالاستقرار الاقتصادي (Economic Stability).

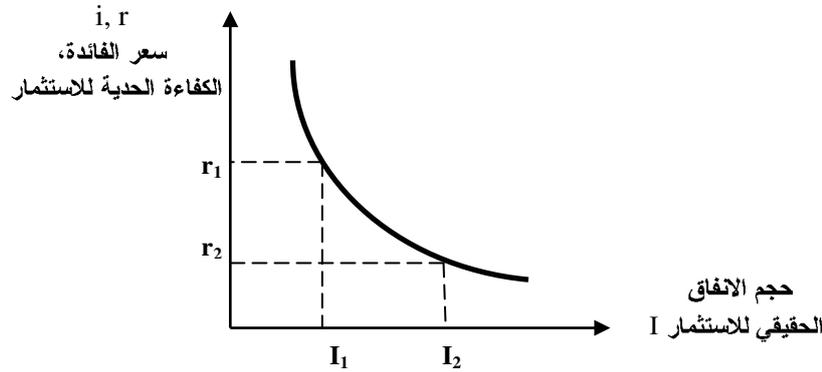
ج. منحنى الطلب الاستثماري (la courbe de la demande d'investissement):

- حسب التحليل الكينزي فإن زيادة التوظيف في رؤوس الأموال خلال فترة معينة، تؤدي إلى تناقص الفعالية الحدية لهذا الرأسمال الموظف لعدة أسباب منها:
- أن المردود المرتقب من هذا الرأسمال يتناقص حينما يزداد عرض رأس المال؛
 - إن زيادة الأصول الرأسمالية يؤدي إلى زيادة الإنتاج، وبزيادة الإنتاج والعرض يؤدي إلى انخفاض سعر المنتجات، وتقل بالتالي المردودية المتوقعة لهذه الأصول؛
 - إن زيادة الأصول الرأسمالية، يؤدي إلى ارتفاع تكلفة إنتاجها، بافتراض أن إنتاج هذه الأصول يتم في ظل تناقص العلة، أو زيادة التكاليف، أي يميل سعر هذه الأصول أو تكلفة إحلالها أي الارتفاع؛
- وعلى هذا الأساس إذا زاد حجم الاستثمارات في الأصول الرأسمالية، هذا يؤدي بالكفاية الحدية لرأس المال إلى الانخفاض حسب الشكل التالي:



الشكل رقم (34):

منحنى الطلب الاستثماري



كل نقطة من المنحنى تمثل مستوى معين من أسعار الخصم، ومستوى الاستثمارات الذي يتماشى مع هذه الأسعار. ومن هذا الشكل تظهر العلاقة العكسية بين حجم الاستثمار وسعر الخصم المتوقع. إذ كلما زاد حجم الاستثمار انخفض سعر الخصم المتوقع والعكس الصحيح.

د. قرار الاستثمار:

بعد حساب معدل العائد الداخلي r فإن المنظمين يقومون بمقارنة هذا المعدل بسعر الفائدة الجاري i أو أسعار الفائدة للمشاريع الأخرى ومنه سنكون أما ثلاث حالات:

الحالة الأولى: ($i > r$) يكون القرار في غير صالح المشروع حيث توظيف المبلغ في البنوك يدر عائدا أكبر من عائد المشروع.

الحالة الثانية: ($i < r$) يكون القرار في صالح المشروع حيث القيمة الحالية للعائد المتوقع أكبر من القيمة الحالية للفوائد.

الحالة الثالثة: ($i = r$) يكون القرار في غير صالح المشروع حيث يستحسن في هذه الحالة توظيف المبلغ في البنك لأن الفائدة مضمونة ومن جهة أخرى لماذا تتحمل المؤسسة أعباء وأخطار للحصول على نفس العائد.

5.4.1. محددات قرار الاستثمار:

- إن اتخاذ أي قرار استثماري مرتبط بمدى تحقيق جملة من الأهداف المنشودة، التي على أساسها يتم تحديد مستقبل ومصير المؤسسة ونذكرها كما يلي:
- المحافظة والإبقاء على قدرات المؤسسة، وذلك عن طريق صيانة الآلات والمعدات والتحديث المستمر لها، للإبقاء على قدراتها الإنتاجية.
 - زيادة القدرات الإنتاجية الموجودة، بالاعتماد على وسائل إنتاجية إضافية.



- تطوير وتحسين الإنتاجية (**productivité**) عن طريق تحديث وعصرنة وسائل الإنتاج التقنية بهدف تحسين الجودة والنوعية للمنتجات.

PDF Compressor Free Version

- تحسين البيئة الاجتماعية، عن طريق تسهيل شروط العمل، وتوفير وسائل الراحة، والمحافظة على النظافة، ومكافحة تلوث البيئة.

ويحدد قرار الاستثمار بثلاث عوامل وهي على التوالي:

- تكلفة المشروع (ثمن العرض)؛

- معدل العائد الداخلي (الكفاية الحدية لرأس المال)؛

- سعر الفائدة.

6.4.1. محددات حجم الاستثمار:

الاستثمار عنصر حساس للكثير من العوامل المؤثرة، لذلك كان الاستثمار كثير التقلبات وغير مستقر، وتفسير هذه التقلبات والتغيرات يعد أمرا بالغ الأهمية في التحليل الاقتصادي، ذلك أنه لو أمكن تفسير هذه التقلبات، فإننا نكون قد قطعنا شوطا كبيرا في تفسير التغيرات المنتظمة في الدخل الوطني. وهنا يثار التساؤل حول مسيبات التقلبات في الإنفاق الاستثماري أو العوامل المؤثرة في حجم الاستثمار ؟ هناك العديد من العوامل الاحتمالية المسببة لهذه التقلبات نذكر منها ما يلي:

- سعر الفائدة؛

- التوقعات؛

- مستوى الأرباح؛

- معدل التغير في الدخل الوطني (حجم الناتج).

- الاستثمار وسعر الفائدة (أسعار خدمات رأس المال):

معدل الفائدة هو السعر الذي يدفع مقابل الحصول على القروض، إذا هو ثمن الاقتراض أو تكلفة الاقتراض فهو من أهم تكاليف الاستثمار، إذا المستثمر يقوم بتمويل استثماراته من خلال الاقتراض أو من خلال تمويل نفسه ذاتيا ففي هذه الحالة يعتبر معدل الفائدة تكلفة الفرصة البديلة لمستثمر.

وبصفة عامة توجد علاقة عكسية بين حجم الاستثمارات وسعر الفائدة، فارتفاع معدل الفائدة يؤدي إلى ارتفاع تكلفة الفرصة البديلة وارتفاع تكلفة هذه الأخيرة يؤدي إلى ارتفاع تكاليف الاستثمار ومن ثم ينخفض حجم الاستثمارات.

تتحقق الكثير من المشاريع الاستثمارية عن طريق الاقتراض، ويعتبر سعر الفائدة عن القروض الممنوحة للمستثمرين عن نفقة اقتراض النقود، ولذلك فإنه يمكن أن نتوقع لمقدار الاستثمار الذي يكون مربحا، في الإقدام عليه من جانب المستثمرين، أن يتناسب عكسيا مع سعر الفائدة.



بعبارة أخرى فإننا نتوقع أن يكون سعر الفائدة مؤثرا قويا على مستوى الاستثمار، ولكن لا يعتبر سعر الفائدة العامل الوحيد المؤثر على قرار الاستثمار بل أن هناك عوامل أخرى تلعب دورا أكثر أهمية في تشكيل توقعات رجال الأعمال حول كيفية ممارسة نشاطهم الاستثماري بصورة مربحة وتأثير سعر الفائدة هنا إنما يكون خلف ستار العوامل الأخرى المؤثرة في إصدار القرار الاستثماري.

- الاستثمار والتوقعات:

الواقع أن رجل الأعمال الناجح يبذل قصارى جهده للتنبؤ حول مدى توسع السوق في المستقبل المنظور، وتصرفه هذا، إنما ينم عن الثقة في المستقبل المبنية على دراسات، وتوقعات علمية ومدروسة قصد تفادي الخطأ في التقدير والتوقع. ذلك أنه لو انزلق رجل الأعمال إلى الخطأ في حدسه حول التوقعات، فإنه يمكن أن يتعرض للجزاءات الجسيمة.

فقد تسود بين رجال الأعمال حالة نفسية تدعو إلى النظرة التشاؤمية حول المستقبل، وهذه يمكن أن تتبلور في نقص عام في الإنفاق الاستثماري، كما قد يحدث عرضا أن يكون التفاؤل حول المستقبل هو الشعور السائد بين رجال الأعمال، وأن يتطور هذا التفاؤل في صورة موجة من التوسع في الإنفاق الاستثماري، تنبئ عن توقعات تتكشف فيما بعد على أنها توقعات خاطئة، وأيا كان الأمر فمن المتفق عليه بين المحللين الاقتصاديين أن التوقعات تلعب دورا كبيرا في اتجاهات السلوك الاستثماري سواء أثبتت هذه التوقعات أن لها ما يبررها من عدمه.

- الاستثمار ومستوى الأرباح:

تدل المشاهد الملاحظة على أرض الواقع، أن خطط الاستثمار في تكوين رأس المال الثابت في المعدات الرأسمالية تتجاوب مع مستوى الطلب على السلع بدرجة أكبر من تجاوبها مع سعر الفائدة، بمعنى آخر أنه عندما يكون الدخل الوطني مرتفعا والطلب على السلع الاستهلاكية مرتفعا تبعا لذلك يميل رجال الأعمال إلى إنفاق قدر كبير من أصولهم النقدية على الاستثمار، والعكس كذلك في حالة انخفاض الدخل الوطني وانخفاض تبعا لذلك الطلب على السلع الاستهلاكية فإن رجال الأعمال يعزفون عن الإنفاق على الاستثمار.

وهذا السلوك الاستثماري من جانب رجال الأعمال يجعل الاستثمار دالة للدخل الوطني. أما تأثير الأرباح على الاستثمار، فإنه يتجلى بالخصوص في حالة مؤسسات الأعمال تكون غير قادرة على اقتراض الأموال التي تحتاج إليها في نشاطها الاستثماري، أو إذا لم تكن راغبة في اقتراضها، فإنها قد تستخدم التمويل الذاتي، وذلك اعتمادا على الأرباح المحتجزة والغير موزعة وتخصيصها كليا أو جزئيا لتمويل مشاريعها الاستثمارية.

وهذا يعني أن هذا المصدر لأموال الاستثمار يتطلب - بطبيعة الحال - أن تحقق المؤسسة أرباحا، ومن هنا تقدم الأرباح المحتجزة مصدرا هاما للأموال القابلة للاستثمار، مما يجعل الاستثمار دالة للأرباح.



كما يتأثر الاستثمار بزيادة الأنفاق الحكومي من خلال الزيادة المحققة، أو خفض معدلات الضرائب على

PDF Compressor Free Version

الدخول الشخصية استجابة لهذه الزيادة، مما يزيد الأرباح المتوقعة وبالتالي الاستثمار.

لقد أثير حول هذه الآراء الكثير من الجدل في ضوء الصعوبات الإحصائية، حول تحديد ما إذا كانت

المشاهدات - من أرض واقع الحياة الاقتصادية - تتطابق مع معظمون هذه النظرية.

ذلك أن العلاقة الدالية بين الاستثمار وتحقق الأرباح، لا تنطبق دوماً على النحو الذي قدم إذ أن العلاقة

السببية بين الاستثمار والأرباح، قد تكون في الاتجاه المعاكس في بعض الحالات، بمعنى أن الاستثمار قد يكون

سلبياً في المستوى المرتفع من الدخل (النظرية الكينزية).

- الاستثمار ومعدل التغير في الدخل (حجم الناتج):

يقرر مبدأ المعجل أن الاستثمار دالة في حجم الناتج، ويعتبر المحدد الرئيس للناتج، لذلك تنزامن التغيرات

في الاستثمار الكلي مع التغيرات في الناتج. أي أنه لا يتأثر الاستثمار بمستوى الدخل الوطني، بقدر ما يتأثر

بمعدل التغير في الدخل الوطني، حيث عندما يرتفع مستوى الدخل الوطني، فمن الضروري الإقدام على

الاستثمار من أجل زيادة الطاقة اللازمة للإنتاج.

وتفسير ذلك أن ارتفاع مستوى الدخل الوطني (التغير في الدخل بالزيادة) يتضمن زيادة رقم المبيعات،

بما يعنيه ذلك من زيادة الطلب على سلع الاستهلاك، الأمر الذي يقتضي زيادة إنتاج هذه السلع، لمقابلة

الزيادة في الطلب عليها، وهذه الزيادة في إنتاج هذه السلع الاستهلاكية تتطلب بدورها زيادة الطاقة الإنتاجية

(الاستثمار) بطبيعة الحال.

ويعتبر عامل الطاقة الإنتاجية للمصانع مهماً في تحديد حجم الاستثمار، حيث في بعض الأحيان لا تهم

العوامل السالفة الذكر بقدر ما يهم زيادة طاقة المصنع للاستيلاء على نصيب أكبر من السوق وهذا من باب

المنافسة وعدم ترك الفضاء للمؤسسات المنافسة.

5.1. ظاهرة المعجل (المسارع) (The acceleration theory):

تنص هذه النظرية على أن حجم الاستثمار يعتمد على التغيرات في حجم الطلب الكلي. وتفسر هذه

النظرية سلوك الاستثمار في المخزون من السلع. وتقول النظرية إن حجم الاستثمار يعتمد على التغيرات في

حجم الطلب ويقاس حجم الطلب الكلي في الاقتصاد بالدخل الوطني، أي إن حجم الاستثمار يعتمد على التغيرات

في مستوى الدخل.

وتتسم العلاقة بين الناتج والاستثمار بأنها علاقة تبادلية بمعنى أن التغير في الناتج يحتاج إلى زيادة

الاستثمار كما أن التغير في الاستثمار يتولد من التغير في الناتج. لهذا فإن هناك علاقة بين زيادة الدخل وبالتالي

زيادة الطلب وبين زيادة الاستثمار.



وتقوم نظرية المعجل على فرضيتين أساسيتين هما:

PDF Compressor Free Version

- عدم وجود طاقات إنتاجية عاطلة؛

- نسبة رأس المال على الإنتاج ثابتة.

والمعجل على عكس المضاعف يبين أثر تغير الدخل (الاستهلاك) على الاستثمار، ويمكن التعبير عن

هذه العلاقة الدالية بالصيغة التالية:

إن مخزون رأس المال الضروري لإنتاج مستوى معين من الإنتاج في فترة زمنية ما هو محدد بالعلاقة

التالية:

$$K_t = \alpha Y_t$$

α : تمثل نسبة رأس المال (K) على الإنتاج (Y) في الفترة t وتسمى أيضا بمعامل المسارع.

لنفترض أن الدخل في الفترة التالية ارتفع مستواه و أصبح Y_{t+1} وبالتالي فإن مخزون رأس المال لا بد أن

يرتفع أيضا كما هو مبين في العلاقة التالية:

$$K_{t+1} = \alpha Y_{t+1}$$

إذا التغير في مخزون رأس المال من فترة إلى أخرى يكون:

$$K_{t+1} - K_t = \alpha Y_{t+1} - \alpha Y_t = \alpha (Y_{t+1} - \alpha Y_t)$$

وبما أن التغير في مخزون رأس المال ما هو إلا عبارة عن الاستثمار الصافي I_{nt} .

إذا:

$$I_{nt} = K_{t+1} - K_t = \alpha (Y_{t+1} - \alpha Y_t) = \alpha (\Delta Y)$$

وهي تشير إلى أن I_{nt} دالة تابعة في مستوى الدخل الوطني.

مثال:

لنفرض أن هناك مصنع يمتلك 200 آلة لإنتاج الأنسجة القطنية، بحيث أن كل آلة واحدة تنتج 500 وحدة

في اليوم، فإننا نحصل على الإنتاج الكلي في اليوم:

$$\text{الإنتاج الكلي} = 200 \cdot 500 = 100000 \text{ وحدة.}$$

ولنفرض أيضا أن العمر الاقتصادي لكل آلة 10 سنوات، مما يعني أن صاحب المصنع سيعمل على

تعويض رأس المال المهتك (الاستثمار الاحلالي) 20 آلة في كل سنة. بمعنى آخر يجب شراء 20 آلة في كل

سنة وهذا لتعويض رأس المال القائم والمقدر بـ 200 آلة.

يتوقع أصحاب المصنع أن يزداد الطلب على الإنتاج سوف يزداد بمقدار 15% في السنة القادمة وبالتالي

يجب إنتاج ما مجموعه 115000 وحدة في اليوم في السنة القادمة. من هنا نستنتج أن بالإضافة إلى شراء 20 آلة

سنويا لتعويض الـ 200 آلة الأصلية التي ستقرض في مدة 10 سنوات فإنه لا بد من شراء 30 آلات إضافية

أخرى لمواجهة الطلب الإضافي (الاستثمار الصافي) والمقدر بـ 15000 وحدة إذا الاستثمار الاجمالي سيكون:



الاستثمار الاجمالي = الاستثمار الاحلالي (الاستثمار المخصص لتعويض رأس المال المهتك) + الاستثمار الصافي

$$30 + 20 = \text{الاستثمار الاجمالي}$$

$$\text{الاستثمار الاجمالي} = 50 \text{ آلة}$$

وهكذا نلاحظ أن زيادة الطلب على الانتاج بـ 15% أدت إلى زيادة الاستثمار بـ 150%. لأنه لو بقي الطلب على الانتاج ثابت فلن يكون هناك استثمار صافي بل يكون استثمار مخصص لتعويض رأس المال فقط. ومما تجدر الإشارة إليه هنا هو أن نظرية المسارع المشروحة أعلاه قد تعرضت إلى الانتقاد، حيث هناك فارق بين ما هو نظري في ظاهرة المعجل أو المسارع وما هو واقعي. ومن أهم الانتقادات الموجهة إليها:

- افتراضها عدم وجود طاقات انتاجات عاطلة، غير أنه في الواقع العملي إذا كانت هناك بعض التجهيزات والمعدات غير المستعملة فإنه يمكن التوسع في الانتاج بدون زيادة مخزون رأس المال، وهكذا تصبح العلاقة بين الاستثمار والتغير في الانتاج غير سارية المفعول؛

- أن نظرية المسارع تفترض أن نسبة رأس المال إلى الانتاج ثابتة، لكن في الواقع العملي فإن نسبة رأس المال على الانتاج غير ثابتة، حيث يمكن زيادة انتاجية آلة ما باستعمالها مدة أطول أو باستعمال وريديت أخرى؛

- تفترض نظرية المسارع أيضا أن مفعول المسارع مباشر وفوري، أي أنه عندما يزداد الطلب بنسب ومعيينة (نتيجة لزيادة الدخل) فإن المنتجين يسعون لإتخاذ لزيادة امكانيات الانتاج في الحال، في حين نعلم أن عملية إتخاذ هذا القرار تعتمد على عوامل كثيرة، منها توفر التجهيزات الرأسمالية في السوق، تكلفة التجهيزات، مدى توفر الموال اللازمة لشراء هذه التجهيزات الخ... أي أن أثر المسارع ليس مباشر وفوري وإنما يتطلب فترة زمنية معيينة.

وبسبب هذه الانتقادات وغيرها، فلقد تمت محاولات كثيرة لتعديل نظرية المسارع البسيط المشروحة سابقا. ومن هذه التعديلات هي الافتراض بأن رأس المال K لا يرتبط فقط بالانتاج أو الدخل الحالي وإنما أيضا بانتاج أو دخل الفترات السابقة. وبالتالي فإن المعادلتين اللتين تتضمنهما نظرية المسارع البسيط وهما:

$$K_t = \alpha Y_t$$

$$K_{t+1} = \alpha Y_{t+1}$$

يصبحان كما يلي:

$$I_{nt} = \alpha (Y_{t-1} - \alpha Y_{t-2})$$

وتشير المعادلة إلى أن صافي الاستثمار في الفترة t يتجه إلى التناسب مع حجم التغير في الدخل بين

الفترتين $t-1$ ، $t-2$.

وبالرغم من أن هذا النموذج يعتبر أفضل من نموذج المسارع البسيط فإن النقائص المذكورة سابقا لا

زالت قائمة فيه.



2. الحكومة ونظرية تحديد الدخل الوطني:

سوف ندرس في هذا النموذج الآثار المختلفة على أخذ دور الحكومة في تحديد المستوى العام للطلب الكلي. ويتمثل تأثير الحكومة في الطلب الكلي عن طريق السياسات التي تضعها فيما يتعلق بالانفاق الحكومي والضرائب والمدفوعات التحويلية التي عادة ما تستخدم كأدوات لضبط النشاط الاقتصادي ويطلق عليها بالسياسة المالية (Fiscal Policy).

اشتق مصطلح السياسة المالية أساسا من الكلمة الفرنسية (Fisc) وتعني حافظة النقود أو الخزانة. وكانت السياسة المالية يراد في معناها الأصلي كلا من المالية العامة وميزانية الدولة. وتعرف السياسة المالية بأنها: مجموعة السياسات المتعلقة بالإيرادات العامة والنفقات العامة بقصد تحقيق أهداف محددة. بينما يعرفها البعض بأنها سياسة استخدام أدوات المالية العامة من برامج الإنفاق والإيرادات العامة لتحريك متغيرات الاقتصاد الكلي مثل الناتج الوطني، العمالة، الادخار، الاستثمار، وذلك من أجل تحقيق الآثار المرغوبة وتجنب الآثار غير المرغوبة فيها على كل من الدخل والناتج الوطنيين ومستوى العمالة وغيرها من المتغيرات الاقتصادية.

ومما سبق يمكن القول أن السياسة المالية هي: السياسة التي بفضلها تستعمل الحكومة برامج نفقاتها وإيراداتها العامة والتي تنتظم في الموازنة العامة لإحداث آثار مرغوبة وتجنب الآثار غير المرغوبة على الدخل والإنتاج والتوظيف أي تنمية واستقرار الاقتصاد الوطني ومعالجة مشاكله ومواجهة كافة الظروف المتغيرة. اقتصر النموذج البسيط الذي درسناها في الدروس السابقة على متغيرين اثنين فقط هما الاستهلاك والاستثمار، وحتى يصبح النموذج أكثر واقعية سندرج قطاع الحكومة. ويمكن للحكومة أن تؤثر في الحياة الاقتصادية بأساليب متعددة من أهمها ما يلي:

- الانفاق الحكومي (Government Expenditure):

يقتصر الانفاق الحكومي على المدفوعات التي تدفعها الحكومة للحصول على السلع والخدمات اللازمة، مثل رواتب العاملين بالحكومة ومشتريات الحكومة مثل الأدوات المكتبية والأسلحة... إلخ. وسوف نرسم له بالرمز G.

- الضرائب والرسوم (Taxes):

وتتمثل الضرائب والرسوم التي تفرضها الدولة على دخول الأفراد والوحدات الاقتصادية والتي تعتبر كإيرادات للدولة من أجل تمويل نفقاتها، فهي تمثل ما تستلمها الحكومة من الأفراد والمؤسسات بدون أي مقابل. وسنرمز له بالرمز Tx.



- التحويلات (Government Transfers) :

التحويلات الحكومية وتتمثل في المساعدات التي تقدمها الحكومة للأفراد والمؤسسات، أي ما تدفعه الحكومة للأفراد والمؤسسات بدون أي مقابل. وسنرمز له بالرمز Tr . والخاصية المميزة لكل من التحويلات والضرائب أنها مدفوعات من النقود لا يقابلها مدفوعات من السلع، ولهذا السبب فإن التحويلات لها نفس الآثار الخاصة بالضرائب وإن كانت في الإتجاه المعاكس. سنقوم الآن بإدراج ميزانية الدولة ضرائب، تحويلات وإنفاق حكومي في النموذج البسيط السابق بحيث يتكون من ثلاثة قطاعات هي:

1. قطاع الأفراد أو القطاع العائلي أو قطاع المستهلكين C .

2. قطاع المنتجين أو قطاع الاستثمارات I .

3. قطاع الحكومة G .

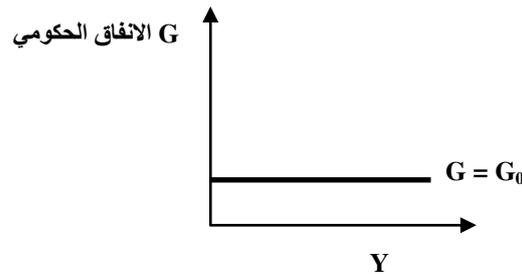
1.2. الإنفاق الحكومي والضرائب والتحويلات والدخل الوطني في التوازن:

يتوقف مقدار الإنفاق الحكومي على اعتبارات سياسية ولا يمكن تحديد أثر العوامل الاقتصادية على هذا الإنفاق بطريقة ثابتة. ولذلك يمكن اعتباره متغيرا خارجيا أي مستقلا عن حجم الناتج الوطني. وعليه تصبح دالة الإنفاق الحكومي كما يلي:

$$G = G_0$$

حيث G_0 يمثل مستوى معين موجب من الإنفاق الحكومي. وشكلها البياني موضح أدناه.

الشكل رقم (35) :



وبعد إدراج الإنفاق الحكومي G يصبح نموذج الدخل الوطني كما يلي:

$$Y = C + I + G$$

$$I = I_0$$

$$G = G_0$$

أما الضرائب والتحويلات فيدخلان في النموذج بطريقة مختلفة حيث يدخلان من خلال دالة الاستهلاك. نعتبر في البداية أن الضرائب والتحويلات هي متغيرات خارجية، أي أنهما يساويان كميات معينة في كافة مستويات الدخل. وعليه تكتب دالتا الضرائب والتحويلات كما يلي:

$$T_x = T_{x_0}$$

دالة الضرائب

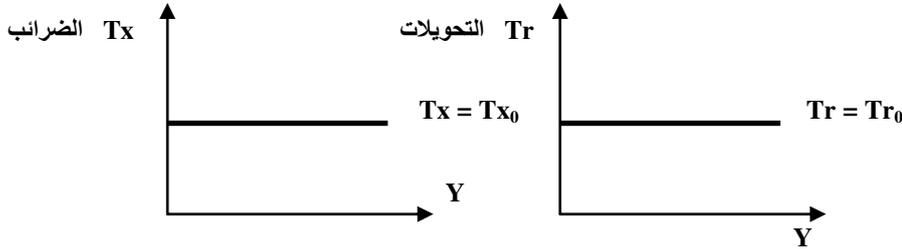


PDF Compressor Free Version

دالة التحويلات $Tr = Tr_0$

أما شكلهما البياني فهو موضح في الشكل أدناه.

الشكل رقم (36) :



إذا أصبح نموذج الدخل الوطني كما يلي:

$$Y = C + I + G \quad \text{دالة التوازن}$$

$$C = a + b Y_d \quad \text{دالة الاستهلاك}$$

$$I = I_0 \quad \text{دالة الاستثمار}$$

$$G = G_0 \quad \text{دالة الانفاق الحكومي}$$

$$Tx = Tx_0 \quad \text{دالة الضرائب}$$

$$Tr = Tr_0 \quad \text{دالة التحويلات}$$

حيث Y_d يمثل الدخل التصرفي أو المتاح.

ولتحديد الدخل في التوازن نستخدم إحدى الطريقتين التاليتين:

- طريقة الطلب الكلي - العرض الكلي:

نعلم أن شرط التوازن في الاقتصاد هو:

$$\text{الطلب الكلي} = \text{العرض الكلي}$$

$$Y = C + I + G$$

بالتعويض نجد:

$$Y = a + b Y_d + I + G_0$$

$$\text{حيث: } Y_d = Y - Tx_0 + Tr_0$$

ومنه معادلة التوازن التالية:

$$\text{الدخل التوازني} \quad Y^* = \frac{1}{1-b} (a - b Tx_0 + b Tr_0 + I_0 + G_0)$$

وبما أن Y^* معرفة ببرامترات ومتغيرات خارجية، وهي تمثل معطيات النموذج، إذا يمكن حساب الدخل

الوطني في التوازن.



- طريقة الاستثمار والانفاق الحكومي والتحويلات - الإدخار والضرائب:

بعد إدخال الضرائب والتحويلات والانفاق الحكومي في نموذج الدخل الوطني، فإن شرط التوازن في

النموذج يصبح:

$$Tr + I + G = S + Tx$$

حيث أن:

$$S = -a + s Y_d$$

$$Y_d = Y - Tx_0 + Tr_0 \text{ و}$$

بتعويض قيم الضرائب والتحويلات والانفاق الحكومي وهي معطيات خارجية ودالة الإدخار نجد معادلة

التوازن التالية:

$$Y^* = \frac{1}{s} (a + s Tx_0 - s Tr_0 - Tx_0 + Tr_0 + I_0 + G_0) \text{ الدخل في التوازن}$$

وبذلك نجد مستوى الدخل الوطني في التوازن.

2.2. آثار المتغيرات الخارجية على الدخل:

1.2.2. أثر الانفاق الاستثماري على الدخل (مضاعف الانفاق الاستثماري):

لنفرض أن الانفاق الاستثماري قد تغير من (I_0) إلى $(I_0 + \Delta I)$ وتبعاً لذلك سيتغير الدخل الوطني من (Y)

إلى $(Y + \Delta Y)$ وبذلك يكون لدينا ما يلي:

1. نكتب معادلة الدخل التوازني في إطار هذا النموذج:

$$Y = \frac{1}{1-b} (a - b Tx_0 + b Tr_0 + I_0 + G_0) \dots (1)$$

2. نستعوض عن قيمة كل من الدخل والانفاق الاستثماري بقيمتيهما الجديديتين فينتج:

$$Y + \Delta Y = \frac{1}{1-b} (a - b Tx_0 + b Tr_0 + I_0 + \Delta I + G_0) \dots (2)$$

3. بطرح المعادلة (1) من المعادلة (2) نجد:

$$\Delta Y = \frac{1}{1-b} \Delta I$$

تسمى هذه القيمة الأخيرة بمضاعف الانفاق الاستثماري.

2.2.2. أثر الانفاق الحكومي على الدخل (مضاعف الانفاق الحكومي):

لنفرض أن الانفاق الحكومي قد تغير من (G_0) إلى $(G_0 + \Delta G)$ وتبعاً لذلك سيتغير الدخل الوطني من (Y)

إلى $(Y + \Delta Y)$ وبذلك يكون لدينا ما يلي:

1. نكتب معادلة الدخل التوازني في إطار هذا النموذج:

$$Y = \frac{1}{1-b} (a - b Tx_0 + b Tr_0 + I_0 + G_0) \dots (1)$$

2. نستعوض عن قيمة كل من الدخل والانفاق الحكومي بقيمتيهما الجديديتين فينتج:



$$Y + \Delta Y = \frac{1}{1-b} (a - b Tx_0 + b Tr_0 + I_0 + G_0 + \Delta G) \dots(2)$$

PDF Compressor Free Version

3. بطرح المعادلة (1) من المعادلة (2) نجد:

$$\Delta Y = \frac{1}{1-b} \Delta G$$

تسمى هذه القيمة الأخيرة بمضاعف الانفاق الحكومي.

3.2.2. أثر الضرائب في الدخل (مضاعف الضرائب):

لنفرض أن الضرائب قد تغيرت من (Tx_0) إلى $(Tx_0 + \Delta T)$ وتبعاً لذلك سيتغير الدخل الوطني من (Y)

إلى $(Y + \Delta Y)$ وبذلك يكون لدينا ما يلي:

1. نكتب معادلة الدخل التوازني في إطار هذا النموذج:

$$Y = \frac{1}{1-b} (a - b Tx_0 + b Tr_0 + I_0 + G_0) \dots(1)$$

2. نستعوض عن قيمة كل من الدخل والانفاق بالضرائب بقيمتيهما الجديتين فينتج:

$$Y + \Delta Y = \frac{1}{1-b} (a - b Tx_0 - b \Delta Tx + b Tr + I_0 + G_0) \dots(2)$$

3. بطرح المعادلة (1) من المعادلة (2) نجد:

$$\Delta Y = \frac{-b}{1-b} \Delta Tx$$

تسمى هذه القيمة الأخيرة بمضاعف الضرائب.

4.2.2. أثر التحويلات على الدخل (مضاعف التحويلات):

لنفرض أن التحويلات قد تغيرت من (Tr_0) إلى $(Tr_0 + \Delta Tr)$ وتبعاً لذلك سيتغير الدخل الوطني من (Y)

إلى $(Y + \Delta Y)$ وبذلك يكون لدينا ما يلي:

1. نكتب معادلة الدخل التوازني في إطار هذا النموذج:

$$Y = \frac{1}{1-b} (a - b Tx_0 + b Tr_0 + I_0 + G_0) \dots(1)$$

2. نستعوض عن قيمة كل من الدخل والتحويلات بقيمتيهما الجديتين فينتج:

$$Y + \Delta Y = \frac{1}{1-b} (a - b Tx_0 + b Tr_0 + b \Delta Tr + I_0 + G_0) \dots(2)$$

3. بطرح المعادلة (1) من المعادلة (2) نجد:

$$\Delta Y = \frac{-b}{1-b} \Delta Tr$$

تسمى هذه القيمة الأخيرة بمضاعف التحويلات.



5.2.2. مضاعف الميزانية المتعادلة (نظرية هافيلمو) :The Balanced Buudget Multiplier

تعرف الموازنة المتوازنة (Balanced Budget) بأنها: الموازنة التي يتعادل فيها الانفاق الحكومي المقترح مع الإيرادات المتوقعة من الضرائب. أي أن يكون الانفاق الحكومي ممولا بالكامل من إيرادات الضرائب دون زيادة أو نقصان .

لنفرض أن الحكومة قررت زيادة كل من الانفاق الحكومي والضرائب في آن واحد وبنفس المقدار، وبالتالي فإن الميزانية العامة للدولة متعادلة. فما هو أثر ذلك على مستوى الدخل ؟
نعلم أن أثر مضاعف الانفاق الحكومي في الدخل الوطني يتحدد بالعلاقة الآتية:

$$\Delta Y = \frac{1}{1-b} \Delta G$$

كما أننا نعلم من السابق أن أثر مضاعف الضرائب على الدخل الوطني محدد بالعلاقة التالية:

$$\Delta Y = \frac{-b}{1-b} \Delta T_x$$

وبالتالي فإن الأثر الصافي لميزانية الحكومة يتمثل بربط هذين المضاعفين، أي:

$$\Delta Y = \frac{1}{1-b} \Delta G - \frac{b}{1-b} \Delta T_x$$

وبما أن الزيادة في الانفاق الحكومي تعادل الزيادة في الضرائب، إذا:

$$\Delta G = \Delta T_x$$

فبالتعويض نجد:

$$\Delta Y = \frac{1}{1-b} \Delta G - \frac{b}{1-b} \Delta G$$

$$\Delta Y = \frac{1-b}{1-b} \Delta G$$

$$\Delta Y = \Delta G$$

وهذا يعني أن الزيادة المتساوية في الانفاق الحكومي والضرائب ستؤدي إلى زيادة مستوى الدخل بمقدار تلك الزيادة فقط.

ويمكن استخدام نفس الطريقة لإثبات أن مستوى الدخل الوطني سيبقى بدون أي تغيير فيما إذا زاد كل من التحويلات والضرائب بنفس القيمة في نفس الوقت.

3.2. المضاعف الديناميكي:

إن المضاعف الساكن يبين أثر زيادة الاستثمار على الدخل الوطني عند لحظة معينة، فإذا كانت هناك زيادات متتالية في الانفاق الاستثماري، فما أثر ذلك على الدخل ؟

كيف يحدث الانتقال من النقطة a إلى النقطة b ؟

- لنفرض أنه في الفترة $t = 0$ حدثت صدمة للطلب الكلي عن طريق ارتفاع الاستثمار بمقدار ΔI_0 وبالتالي فإن

$$\Delta Y_0 = \Delta I_0$$



- في الفترة الموالية $t = 1$ ينفق جزء من الدخل الإضافي ΔY_0 على الاستهلاك ويدخر الباقي. لنفترض أن الاستهلاك يتأخر على الدخل بفترة واحدة. إن هذه الفرضية معقولة لأن الدخل الذي تحصل عليه في الفترة الحالية تقوم بإنفاق جزء منه على الاستهلاك في الفترة اللاحقة فيكون لدينا علاقة الاستهلاك التالية:

$$C_{t+1} = a + b Y_t \Rightarrow \Delta C_{t+1} = b \Delta Y_t \Rightarrow \Delta C_1 = b \Delta Y_0 = b \Delta I_0 = \Delta Y_1$$

- في الفترة الموالية $t = 2$ ينفق جزء من الدخل الإضافي على الاستهلاك ويدخر الباقي وبالتالي يصبح لدينا:

$$\Delta C_2 = b \Delta Y_1 = b (b \Delta I_0) = b^2 \Delta I_0 = \Delta Y_2$$

تتكرر العملية ويزداد الدخل في كل فترة حتى نصل إلى الفترة النهائية $t = n$ ، نلاحظ أن زيادة الدخل تتناقص من فترة إلى أخرى حتى تصل هذه الزيادة في النهاية إلى الصفر، ويرجع ذلك إلى قيمة الميل الحدي للاستهلاك الذي هو أقل من الواحد.

- إن الزيادة الكلية في الدخل ΔY تساوي مجموع الزيادات لكل فترة:

$$\Delta Y = \Delta Y_0 + \Delta Y_1 + \Delta Y_2 + \dots + \Delta Y_n = \Delta I_0 + b \Delta I_0 + b^2 \Delta I_0 + \dots + b^n \Delta I_0$$

$$\Delta Y = \Delta I_0 (1 + b + b^2 + \dots + b^n)$$

إن المجموع الذي هو بين قوسين عبارة عن متتالية هندسية حدها الأول 1 وأساسها b وعدد حدودها

$(n + 1)$ وبالتالي فإن مجموع هذه المتتالية يعطى بالعلاقة التالية:

$$\Delta Y = \Delta I_0 \left[\frac{1 - b^n}{1 - b} \right]$$

- عندما تؤول n إلى ما لا نهاية فإن المقدار أعلاه يصبح:

$$\lim_{n \rightarrow \infty} \Delta Y = \lim_{n \rightarrow \infty} \Delta I_0 \left[\frac{1 - b^n}{1 - b} \right] \Rightarrow \Delta Y = \frac{\Delta I_0}{1 - b}$$

حيث أن: $b^n \rightarrow 0$

التحليل السابق يدفعنا إلى تحويل النموذج الكينزي الساكن (لا نأخذ بعين الاعتبار الزمن) إلى نموذج ديناميكي (نأخذ بعين الاعتبار الزمن) والذي يأخذ الشكل التالي:

$$\begin{cases} Y_t = C_t + I_t \dots \dots \dots (1) \\ C_{t+1} = a + b Y_t \dots \dots (2) \\ I_t = I_0 \dots \dots \dots \dots (3) \end{cases}$$

بتعويض المعادلة (2) و (3) في (1) نحصل على الدخل التوازني التالي:

$$Y_t = a + b Y_{t-1} + I_0 \Rightarrow Y_t - b Y_{t-1} = a + I_0$$

إن المعادلة الأخيرة هي معادلة تراجمية من الدرجة الأولى ويعطى الحل بالصيغة التالية:

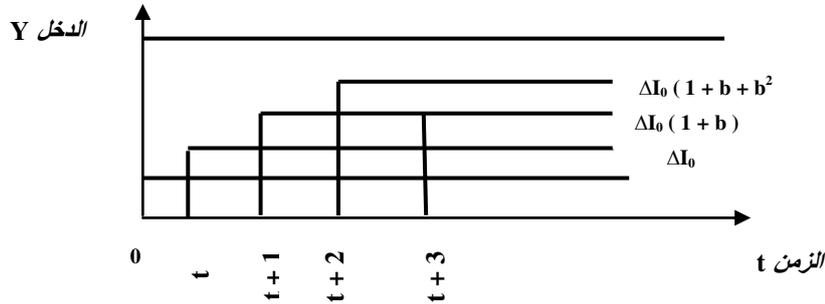
$$Y_t = \frac{a + I_0}{1 - b}$$



ويمكن تمثيل هذه الحالة بالشكل التالي:

الشكل رقم (37):

آلية المضاعف الديناميكي



4.2. ضرائب كدالة تابعة للدخل:

لقد افترضنا في السابق بأن الضرائب هي متغيرات خارجية أي أنها مستقلة عن مستوى الدخل. ولكن في الواقع يدلنا على أن معظم الضرائب ترتبط بمستوى الدخل. لهذا نكون أكثر واقعية إذا عدلنا دالة الضرائب السابقة. وللسهولة نفترض أن العلاقة بين الضرائب والدخل الوطني هي خطية، وبالتالي تكون دالة الضرائب الجديدة كما يلي:

$$T_x = T_{x0} + t Y \quad \text{حيث: } 0 < t < 1$$

تشير دالة الضرائب هذه على أن هناك علاقة طردية بين الضرائب والدخل الوطني. فكلما زاد الدخل زادت الضرائب لكن الزيادة في الضرائب تكون أقل من الزيادة في مستوى الدخل. وعليه يصبح لدينا النموذج التالي:

$$Y = C + I + G$$

$$C = a + Y_d \quad (Y_d = Y - T_x + Tr) \quad 0 < b < 1 \quad a > 0$$

$$I = I_0$$

$$G = G_0$$

$$Tr = Tr_0$$

$$T_x = T_{x0} + t Y \quad T_{x0} > 0$$

حيث T_0 تمثل ذلك المقدار من الضرائب المستقل عن الدخل وهي ما نسميها عادة بالضرائب التلقائية. كما أنها تمثل رياضياً نقطة تقاطع دالة الضرائب مع المحور العمودي (محور الضرائب). أما t فهي تمثل الميل الحدي للضرائب (The Marginal Propensity to Tax)، أي ذلك المقدار الذي تتغير به الضرائب عندما يتغير الدخل بمقدار دينار واحد أو هي عبارة عن نسبة التغير في الضرائب الناتجة عن تغير الدخل بوحدة نقدية واحدة.



ولإيجاد الدخل الوطني في التوازن عندما تكون الضرائب دالة تابعة لمستوى الدخل، نقوم بما يلي:

$$Y = C + I + G$$

$$Y = a + b Y_d + I_0 + G_0$$

$$Y = a + b (Y - T_x - Tr_0) + I_0 + G_0$$

$$Y = a + b (Y - T_{x_0} - t Y + Tr_0) + I_0 + G_0$$

$$Y^* = \frac{1}{1-b+bt} (a - b T_{x_0} + b Tr_0 + I_0 + G_0)$$

كما يمكن إيجاد الدخل الوطني في التوازن بالطريقة الثانية التالية:

شرط التوازن:

$$I_0 + G = S + T_x - Tr$$

$$I_0 + G_0 = - a + s Y_d + T_{x_0} + t Y - Tr_0$$

$$I_0 + G_0 = - a + s (Y - T_x + Tr_0) + T_{x_0} + t Y - Tr_0$$

$$I_0 + G_0 = - a + s (Y - T_{x_0} - t Y + Tr_0) + T_{x_0} + t Y - Tr_0$$

$$Y^* = \frac{1}{s-s t+t} (a - s T_{x_0} + s Tr_0 + I_0 + G_0)$$

ملاحظة:

رصيد الميزانية = مجموع موارد الميزانية - مجموع استخدامات الميزانية

مع العلم أن موارد الميزانية هي الضرائب، بينما الاستخدامات فتتمثل في الانفاق الحكومي والإعانات

والتحويلات ومنه رصيد الميزانية يكتب على النحو التالي:

$$BS = T_x - (G + Tr)$$

5.2. فكرة الضريبة تقتل الضريبة:

مستوحى من فكر " ابن خلدون " التي مفادها أن " كثرة الضريبة تقتل الضريبة "، بحيث يرى

" لافر Laffer " أيضا بأنه قد لا يؤدي ارتفاع نسبة الضريبة إلى ارتفاع الإيرادات، بحيث أن هناك حدود مثلى

من معدلات الضرائب عندما يتم تجاوزها فإن الحصيلة الضريبية ستخف.

ولقد تمكن الاقتصادي لافر من أن يوضح لنا العلاقة بين معدل الضريبة والعائد الضريبي وبين أن

انخفاض معدل الضريبة لا يؤدي إلى زيادة العجز في ميزانية الحكومة، بل على العكس، فقد يؤدي إلى زيادة

فائض الميزانية نتيجة إتساع القاعدة الضريبية. ويقول الاقتصادي لافر إن معدلات الضرائب سوف يؤدي إلى

قتل الحوافز على العمل والانتاج وبالتالي سوف يؤدي ارتفاع معدل الضريبة إلى انخفاض الناتج الوطني. أما

انخفاض معدلات الضرائب فسوف يؤدي إلى زيادة الاستثمار والعمالة والانتاج وزيادة العائد الضريبي وبالتالي

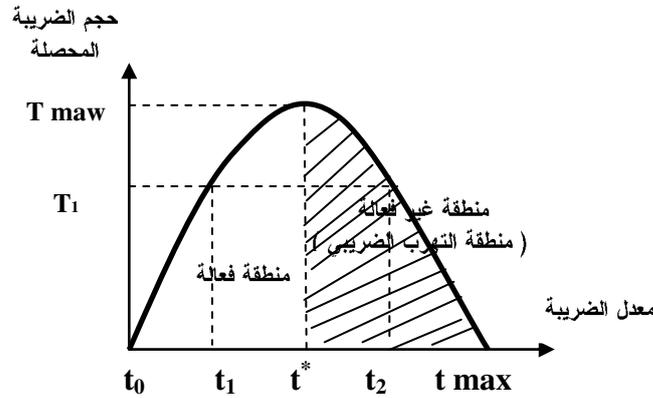
انخفاض العجز في ميزانية الحكومة.



ويمثل منحنى لافر Courbe de Laffer على منحنى متعامد ومتجانس، بحيث توضع الحصيلة الضريبية على منحنى السينات ومعدلات الاقتطاع على منحنى العينات، ويزداد منحنى لافر منطلقاً من نقطة المبدأ إلى أن يصل إلى الذروة ثم يتناقص إلى أن يمس منحنى العينات.

الشكل رقم (38):

منحنى لافر (Courbe de Laffer)



من خلال المنحنى يتبين أن:

- المرحلة الأولى: زيادة معدلات الضريبة تؤدي إلى زيادة حجم الإيرادات الضريبية مع العلم أن زيادة معدل الضريبة تؤدي إلى زيادات متناقصة في الإيرادات الضريبية؛

- المرحلة الثانية: مرحلة معدل الضريبة t^* الذي يسمح للدولة بالحصول على أكبر إيراد والذي يتناسب بيانياً مع T_{Max} ؛

- المرحلة الثالثة: وهي مرحلة غير فعالة يكثر فيها التهرب الضريبي حيث إذا أرادت الدولة الرفع من إيراداتها عن زيادة معدلات الضريبة فستكون النتيجة معاكسة تماماً حيث حجم الإيرادات الضريبية يكون في تناقص كلما حاولت الدولة زيادته. ومنه تصبح فكرة الضريبة تقتل الضريبة.

ومن المتفق عليه كذلك أنه كلما ارتفعت الضرائب وأعباؤها، أدى ذلك إلى محاولات أخرى للتهرب الضريبي.

6.2. التحويلات كدالة تابعة للدخل:

لقد افترضنا في السابق بأن التحويلات هي متغيرات خارجية أي أنها مستقلة عن مستوى الدخل. ولكن في الواقع يدلنا على أن معظم التحويلات ترتبط بمستوى الدخل. لهذا نكون أكثر واقعية إذا عدلنا دالة الضرائب السابقة. وللسهولة نفترض أن العلاقة بين التحويلات والدخل الوطني هي خطية، وبالتالي تكون دالة التحويلات الجديدة كما يلي:

$$Tr = Tro - tr Y \quad , \quad \text{حيث: } 0 < tr < 1$$



حيث السبب في كون المعادلة الأخيرة تحمل إشارة سابلة لأن هذه التحويلات أو الإعانات التي تقدمها الدولة تتناقص كلما ارتفع الناتج الوطني (واقتراب أكثر من مستوى التشغيل التام) أي أن المؤسسات الإنتاجية (إعانات الإنتاج) كلما زاد إنتاجها كلما تحسنت على دخل أكثر. وكذلك يمكن تفسير هذه الظاهرة بالنسبة للإعانات التي تقدمها الدولة لليد العاملة العاطلة فكلما زاد الدخل اقترب الاقتصاد من حالة التشغيل الكامل وبالتالي يقل حجم البطالة. ومنه تقل الإعانات التي كانت تقدمها الدولة لهذه الطبقة.

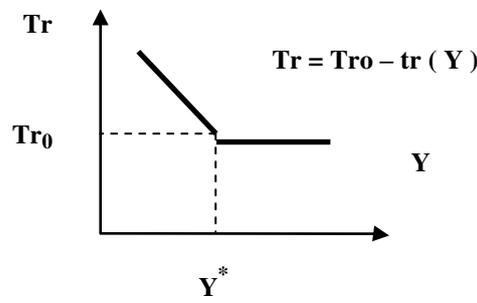
وبالتالي المنح الحدية للبطالة تأخذ قيمتين:

- في حالة التشغيل التام $Tr = 0$

- في حالة التشغيل غير التام مع اعتماد على التحويلات $1 > Tr > 0$

وبالتالي يمكن تمثيلها كالتالي:

الشكل رقم (39):



وعليه يصبح لدينا النموذج التالي:

$$Y = C + I + G$$

$$C = a + Y_d \quad (Y_d = Y - Tx + Tr) \quad 0 < b < 1 \quad a > 0$$

$$I = I_0$$

$$G = G_0$$

$$Tr = Tro - tr Y \quad 0 < tr < 1$$

$$Tx = Tx_0 + t Y \quad Tx_0 > 0$$

ولإيجاد الدخل الوطني في التوازن عندما تكون الضرائب دالة تابعة لمستوى الدخل، نقوم بما يلي:

$$Y = C + I + G$$

$$Y = a + b Y_d + I_0 + G_0$$

$$Y = a + b (Y - Tx - Tr_0) + I_0 + G_0$$

$$Y = a + b (Y - Tx_0 - t Y + Tr_0) + I_0 + G_0$$

$$Y^* = \frac{1}{1-b+bt} (a - b Tx_0 + b Tr_0 + I_0 + G_0)$$



كما يمكن إيجاد الدخل الوطني في التوازن بالطريقة الثانية التالية:

PDF Compressor Free Version

شرط التوازن:

$$I_0 + G = S + Tx - Tr$$

$$I_0 + G_0 = -a + s Y_d + Tx_0 + tY - Tr_0$$

$$I_0 + G_0 = -a + s (Y - Tx + Tr_0) + Tx_0 + t Y - Tr_0$$

$$I_0 + G_0 = -a + s (Y - Tx_0 - t Y + Tr_0) + Tx_0 + t Y - Tr_0$$

$$Y^* = \frac{1}{s-s t+t} (a - s Tx_0 + s Tr_0 + I_0 + G_0)$$

3. العالم الخارجي ونظرية تحديد الدخل الوطني:

بما أنه لا يوجد في العالم بلد يستطيع أن يخلق أبوابه على نفسه ويكتفي بإنتاجه ويستهلك جميع الانتاج داخل حدود وطنه، سنحاول في هذا الجزء الخاص بالعالم الخارجي مناقشة الآثار المختلفة على المستوى التوازني للدخول المترتبة على فتح الاقتصاد الوطني للتعامل مع العالم الخارجي، أي عندما نفترض أن هذا الاقتصاد هو اقتصاد مفتوح **Open Economy** على عكس حال الاقتصاد المغلق **Closed Economy** الذي افترضنا وجوده في الفصول السابقة.

ويأخذ شكل الاقتصاد المفتوح التعامل مع العالم الخارجي على شكل صادرات سلعية أو خدمات أو شكل واردات سلعية وخدمات، وكذلك التحويلات المالية والاقتراض من العالم الخارجي أو الاقراض للعالم الخارجي. وتشكل الصادرات والواردات السلعية ما يطلق عليه بالبنود المنظورة في ميزان المدفوعات. في حين أن المشتريات والمبيعات من الخدمات يطلق عليها عادة البنود غير المنظورة. وبوجود القطاع الخارجي في النموذج، فإن شرط التوازن يمكن صياغته كالتالي:

$$Y = C + I + G + (X - M)$$

Y: تمثل الدخل الوطني؛

C: تمثل الاستهلاك العائلي؛

I: تمثل الاستثمار؛

G: الانفاق الحكومي؛

X: تمثل الصادرات؛

M: تمثل الواردات.

$NX (net Exports) = (X - M)$: تمثل صافي الصادرات وهو يعبر عن اجمالي صادرات السلع والخدمات

لدولة ما مطروحا منه اجمالي وارداتها من السلع والخدمات.



1.3. دالة الصادرات (Export Function):

تمثل الصادرات جزءا من الناتج الوطني المحلي المباع إلى العالم الخارجي، بمعنى آخر تمثل جزءا من الطلب على الناتج الوطني فهي تدخل مباشرة في دالة الطلب الكلي. إذا طلب العالم الخارجي (الطلب على الصادرات) على الناتج الوطني مثله مثل طلب القطاع العائلي (الاستهلاك C) وطلب قطاع المنتجين على الناتج الوطني (الاستثمار I) وطلب قطاع الحكومة على الناتج الوطني (الانفاق الحكومي G). وبالتالي يجب إضافة الصادرات إلى الطلب الكلي أي:

$$Y = C + I + G + X$$

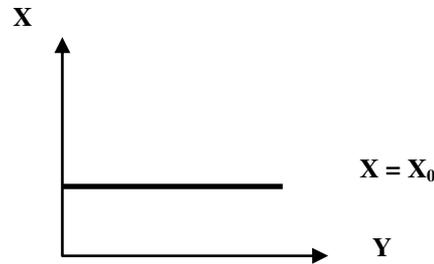
حيث X تمثل الصادرات.

وتعامل الصادرات في نموذج الدخل الوطني كمتغير خارجي أي أنها تساوي كمية ثابتة في كافة مستويات الدخل الوطني وهذا لأن الطلب الخارجي على الناتج الوطني هو دالة تابعة لدخول العالم الخارجي وإلى معدلات الفائدة وإلى السياسات التجارية ما بين الدول المتعاملة مع بعضها تجاريا...وبما أن أهم هذه العوامل تتحدد بعوامل خارجية لذا يمكن أن نفترض بأن الصادرات متغير مستقل وعليه تكتب دالة الصادرات كما يلي:

$$X = X_0$$

حيث X_0 تمثل مستوى معيناً موجبا من الصادرات. وشكلها البياني ممثل في الشكل أدناه.

الشكل رقم (40):



2.3. دالة الواردات (Import Function):

تمثل الواردات البضائع والخدمات المنتجة في العالم الخارجي ولكنها مستهلكة داخل البلد. وبما أن زيادة الواردات سوف تؤدي إلى تخفيض الطلب على البضائع والخدمات المحلية لذا فإنها تطرح من قيمة الناتج الوطني. وهذا لأن إجمالي الناتج الوطني يمثل فقط الانتاج المنتج داخل حدود الوطن. وعليه تصبح معادلة الطلب الكلي كما يلي:

$$Y = C + I + G + X - M$$

حيث M تمثل الواردات.

والواردات على عكس الصادرات ترتبط مع مستوى الدخل الوطني، وعليه تصبح الواردات دالة تابعة

لمستوى الدخل الوطني أي: $M = f(Y)$



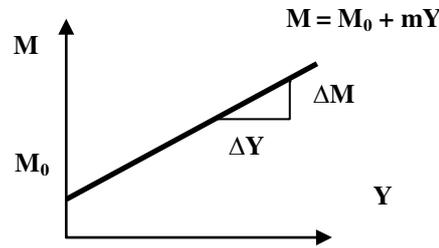
وللسهولة نفترض أن العلاقة التي تربط الواردات مع مستوى الدخل الوطني هي علاقة خطية على الرغم من أنه في الواقع العملي فإن هذه العلاقة قد لا تكون بالضرورة خطية. ويمكن التعبير عن هذه العلاقة جبريا كالتالي:

$$M = M_0 + m Y$$

حيث تمثل M الواردات و M_0 مستوى الواردات عندما يكون الدخل الوطني يساوي الصفر، و m تمثل الميل الحدي للاستيراد **The Marginal Propensity to Import**. أما الميل الوسطي للاستيراد **The Average Propensity to Import** فيساوي (M/Y) .

أما الشكل البياني لدالة الواردات فهو مبين في الشكل أدناه:

الشكل رقم (41):



3.3. الصادرات والواردات وتحديد الدخل الوطني في التوازن:

بعد تقديم كل من الصادرات والواردات يصبح نموذج الدخل الوطني كالتالي:

$$Y = C + I + G + X - M$$

$$C = a + Y_d \quad (Y_d = Y - T + R) \quad 0 < b < 1 \quad a > 0$$

$$I = I_0$$

$$G = G_0$$

$$Tr = Tr_0$$

$$Tx = Tx_0 + t Y \quad T_0 > 0$$

$$X = X_0$$

$$M = M_0 + m Y \quad 0 < m < 1$$

ولتحديد الدخل الوطني في التوازن نتبع إحدى الطريقتين التاليتين:

أ. طريقة الطلب الكلي والعرض الكلي:

$$Y = C + I + G + X - M$$

بالتعويض نجد الدخل في التوازن:

$$Y^* = \frac{1}{1-b+bt+m} (a - b T_0 + b R_0 + I_0 + G_0 + X_0 - M_0)$$



ب. طريقة الاتفاق - الموارد:

يمكن التعبير عن دخل التوازن في اقتصاد مفتوح Open Economy في المعادلة التوازنية التالية:

$$X + I + G + R = S + T + M$$

$$S = -a + sY$$

$$I = I_0$$

$$G = G_0$$

$$Tr = Tr_0$$

$$Tx = Tx_0 + tY \quad Tx_0 > 0$$

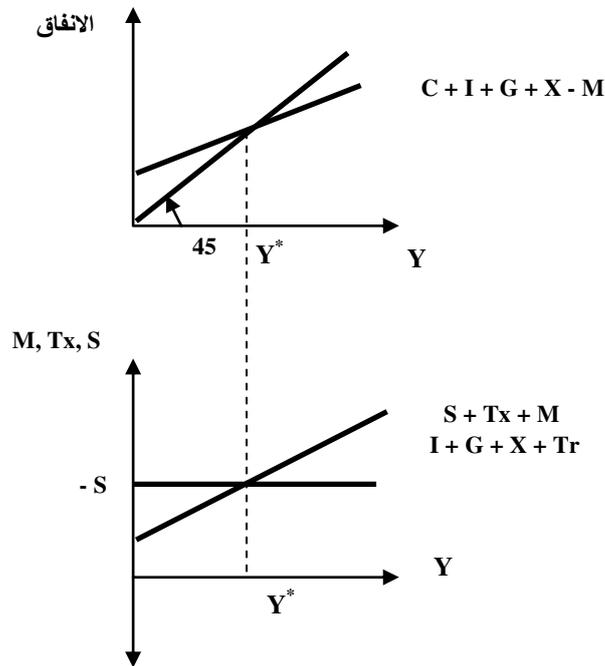
$$X = X_0$$

$$M = M_0 + mY \quad 0 < m < 1$$

بالتعويض في معادلة التوازن نجد:

$$Y^* = \frac{1}{s - s t + t + m} (a - s Tx_0 + s Tr_0 + I_0 + G_0 + X_0 - M_0)$$

ويمكن أن نحدد الدخل الوطني في التوازن بيانياً وذلك حسب الشكل الموالي:
الشكل رقم (42):



4. التوازن والمضاعف في الحالة العامة:

PDF Compressor Free Version

إذا لم يكن هناك ادخار خاص بالمؤسسات الإنتاجية (أرباح غير موزعة = 0)

وكانت:

- دالة الاستهلاك على الشكل التالي: $C = a + b Y_d$ - دالة الاستثمار $I = I_0 + d Y$ - وكانت دالة الانفاق الحكومي $G = G_0 - z (Y)$ حيث g تمثل الميل الحدي للإنفاق الحكومي؛- دالة الضرائب $T_x = T_{x0} + t Y$ ، $T_0 > 0$ - دالة الاستيراد $M = M_0 + m(Y)$ - أما دالة الصادرات فكانت $X = X_0$ (لأن حجم الصادرات يعتبر مستقلة عن دخل المجتمع كونه تابع أكثر لدخل العالم الخارجي)؛- وكانت الإعانات الحكومية تمثلها $Tr = Tr_0 - tr (Y)$ حيث Tr تمثل: المنح (التعويضات) الحدية للبطالة؛دالة الانفاق الحكومي $G = G_0 - z Y$ ؛ والسبب في تبعية الانفاق G إلى الدخل هو أن جزء من حجم

النفقات الحكومية تتماشى عكسياً والدخل وذلك حتى ترجع الدولة الاقتصاد إلى حالة التوازن فكلما اقترب الدخل من حالة التوازن أو التشغيل التام قل هذا الجزء الذي كان مخططاً أصلاً لإعادة التوازن حيث في حالة التشغيل التام لن يبقى سوى الإنفاق الحكومي الضروري وهذا الجزء تتحكم فيه أمور أخرى أكثر من الدخل حيث لا يمكن تقليص نفقات الأمن أو الإدارة كلما انكمش الدخل لأن الغرض منها هو قيام الدولة بوظائفها.

معادلة التوازن (صيغة مستوى الناتج التوازني):

$$Y = C + I + G + X - M$$

$$C = a + b Y_d$$

$$Y_d = Y - T_x + Tr$$

$$I = I_0 + d Y$$

$$G = G_0 - r Y$$

$$T = T_{x0} + t Y \quad T_0 > 0$$

$$Tr = Tr_0 - tr Y$$

$$X = X_0$$

$$M = M_0 + m(Y)$$

$$Y^* = \frac{1}{1 - b + bt - btr - d + r + m} (a - b T_{x0} + b Tr_0 + I_0 + G_0 + X_0 - M_0)$$



من المعادلة السابقة يمكن استخلاص مختلف المضاعفات:
مضاعف الإنفاق:

PDF Compressor Free Version

$$K_G = \frac{1}{1-b+bt-btr-d+r+m}$$

مضاعف الضرائب:

$$K_{TA} = \frac{-b}{1-b+bt-btr-d+r+m}$$

مضاعف الاستيراد:

$$K_M = \frac{+b}{1-b+bt-btr-d+r+m}$$

مضاعف الميزانية المتوازنة:

مضاعف الميزانية المتوازنة أي عندما تكون الميزانية متوازنة وتقدم الدولة على تغيير كل من الإنفاق G والضرائب بنفس المقدار حتى تحافظ على رصيد الميزانية. تحت فرضية أن الميزانية أصلا متوازنة (وإلا ستكون هناك أمور أخرى):

$$BS = 0$$

$$\Delta BS = 0 = BS_2 - BS_1 = 0 = \Delta T_x - \Delta G - \Delta T_r = 0$$

مقدار التغيير في الناتج نتيجة تغيير كل من الضرائب والإنفاق الحكومي:

$$\Delta Y = \frac{\Delta G - b \Delta T_x}{1-b+bt-btr-d+r+m}$$

وإذا كانت أصلا $BS = 0$ وتحت الفرضية $\Delta G = \Delta T_A$ وبالتعويض في ΔG بـ ΔT_A :

$$\Delta Y = \frac{\Delta G - b \Delta G}{1-b+bt-btr-d+r+m}$$

$$\Delta Y = \frac{\Delta G (1-b)}{1-b+bt-btr-d+r+m}$$

$$K_B = \frac{(1-b)}{1-b+bt-btr-d+r+m}$$

اختلاف مضاعف الميزانية المتوازنة في هذه الحالة عن الواحد ناتج لوجود ميول حدية أخرى غير الميل الحدي للاستهلاك بالتالي مضاعف الميزانية لا يمكن أن يكون مساويا للواحد إلا إذا كانت محصلة:
 $b t + b tr + g - i + m$ مطابقة للصفر.



الفصل الخامس: التوازن الآني لسوق السلع وسوق النقد " نموذج IS – LM "

PDF Compressor Free Version

يمكن التوصل إلى الحل الآني لتحديد كل من مستوى الدخل ومعدل الفائدة اللذان يتوازن عندهما السوق الحقيقي والنقدي بواسطة ما يعرف بنموذج " هيكس - هانس " أو ما يعرف كذلك بنموذج (IS / LM) ويعتمد هذا النموذج على كل من النموذج الكلاسيكي (سوق السلع) والنموذج الكينزي (سوق النقود) للتوصل إلى التوازن العام. والمقصود بالتوازن الشامل هو تحقيق التوازن في سوق السلع والخدمات والتوازن في سوق النقود في نفس الوقت.

لقد عرض نموذج IS – LM لأول مرة في سنة 1937 من طرفي الاقتصادي الكينزي جون هيكس الذي حاز على جائزة نوبل للاقتصاد في عام 1972، وكان يريد من وراء ذلك إيضاح التكامل الموجود بين النموذج الكينزي البسيط والنموذج الكلاسيكي. وقد تابع هذا العمل العالم المشهور ألفن هانس، ولذلك سمي هذا النموذج هانس - هيكس. والهدف منه:

- تحديد كلا من الدخل وسعر الفائدة اللذين يضمنان التوازن الآني لسوق السلع والخدمات وسوق النقد.
 - ما هو أثر الصدمات الخارجية والسياسات الاقتصادية على كل من الدخل وسعر الفائدة التوازني. إن هذا النموذج يعتمد على جملة من الفرضيات وهي كما يلي:
 - ثبات مستوى الأسعار؛
 - الانفاق العام والضرائب يعتبران متغيران؛
 - اقتصاد مغلق: عدم وجود حركة للسلع والخدمات أو رؤوس الأموال؛
 - الاستهلاك دالة في الدخل الجاري؛
 - عرض النقود يتكون من جملة النقود القانونية بحوزة الفراد لإضافة إلى الودائع الجارية في البنوك؛
 - يتكون الطلب على النقود من الطلب على النقود بغرض المعاملات وبغرض المضاربة.
- وجاء نموذج (IS / LM) لإظهار آلية تحديد الدخل في السوق الحقيقي والسوق النقدي، ولم يأخذ سوق العمل بعين الاعتبار ذلك لأن التحليل الكينزي يشير إلى أن حجم الدخل هو الذي يحدد حجم العمالة، فهو أقرب من النموذج الكينزي عنه من النموذج الكلاسيكي.

أولاً: منحنى IS

1. تعريف منحنى IS: يطلق الاقتصاديون اسم منحنى IS على المنحنى الذي يبين التراكيب (التوليفات) الممكنة من سعر الفائدة والدخل التي عندها يتحقق التساوي بين الإدخار والاستثمار.
- كما يمثل جميع التوليفات (التجميعات) المختلفة من أسعار الفائدة (i) والدخل (Y) الذي يكون عندها سوق السلع والخدمات في وضع توازن بين العرض الكلي والطلب الكلي.



ويمتاز منحني (IS) بالميل السالب حيث العلاقة عكسية بين أسعار الفائدة والدخل والذي يعكس فكرة أساسية متمثلة في أن أي انخفاض في سعر الفائدة يؤدي إلى زيادة الطلب الكلي (إما الطلب الاستهلاكي أو ذلك الجزء من الاستهلاك المرتبط بسعر الفائدة).

2. اشتقاق منحني IS:

يتوقف التوازن في سوق السلع والخدمات على التوازن بين الاستثمار والإدخار، حيث يتحدد لدينا سعر الفائدة التوازني، ويتحدد تبعاً لذلك الدخل الوطني في التوازن، ومنه تتحدد قيمة الإدخار والاستثمار في التوازن ونتبع دوماً طريقتين لتحديد قيمة الدخل في التوازن، وذلك كما يلي:

الطريقة الأولى: بافتراض أن الاقتصاد مغلق وأيضاً $G = 0$ ، فإن:

$$Y_d = Y$$

ومنه:

$$Y = C + I$$

$$Y = a + b Y_d + I_0 - g i \iff Y - b Y = a I_0 - g i$$

$$Y (1 - b) = a I_0 - g i$$

$$Y = \frac{I_0 + a}{1 - b} - \frac{g}{1 - b} i$$

الطريقة الثانية: بافتراض أن الاقتصاد مغلق وأيضاً $G = 0$ ، فإن:

$$Y_d = Y$$

ومنه:

$$\text{التوازن} \iff \text{الإدخار} = \text{الاستثمار}$$

حيث يفترض النموذج الكينزي أن الإدخار ($S = -a + (1 - b) Y$) دالة في الدخل وأن الاستثمار دالة

$$I = I_0 - g i \text{ تابعة لسعر الفائدة:}$$

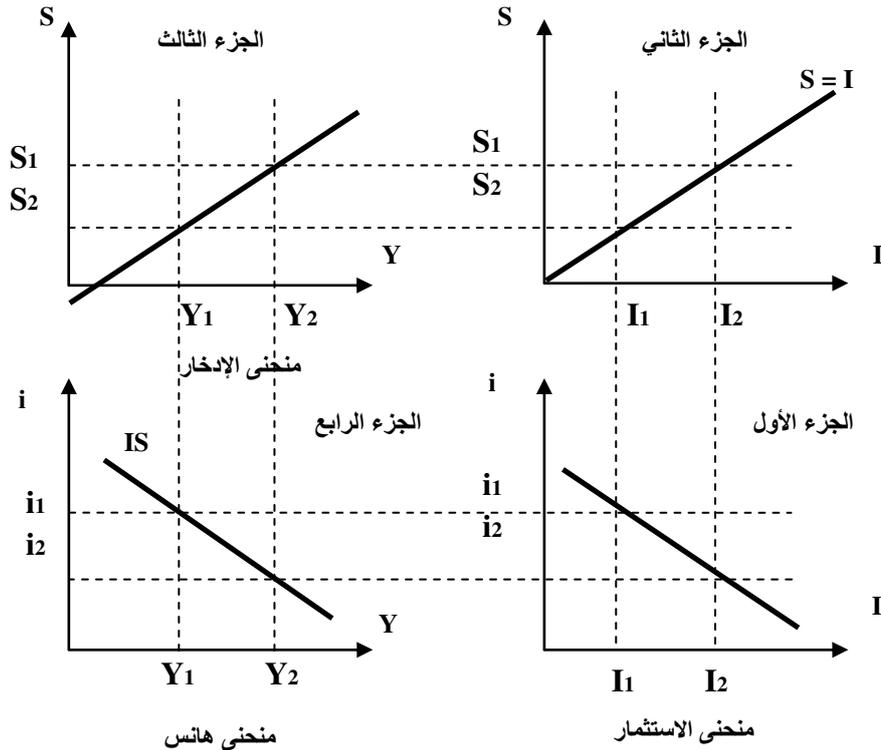
$$S = I \iff -a + (1 - b) Y = I_0 - g i \iff Y = \frac{I_0 + a}{1 - b} - \frac{g}{1 - b} i$$

نلاحظ أن الإشارة (-) تدل على الميل السالب لمنحني IS والشكل البياني يوضح ذلك حيث: كلما زادت (i) يقل الاستثمار (I) وبالتالي يدخر أكثر وبالتالي يزداد الدخل.



الشكل رقم (44):

PDF Compressor Free Version



3. أثر المتغيرات الخارجية على التوازن (المضاعفات):

بافتراض حدوث زيادة معينة في أحد عناصر الانفاق الكلي، فما أثر ذلك على الدخل التوازني ؟

1.3. أثر الانفاق الاستهلاكي:

لدينا:

$$Y = C + I + G$$

$$C = a + b Y_d$$

$$Y_d = Y - T_x + T_r$$

$$I = I_0 + dY - g_i$$

$$G = G_0$$

$$T_x = T_{x0} + t Y \quad T_{x0} > 0$$

$$T_r = T_{r0}$$

لنفرض أن هناك زيادة في الاستهلاك المستقل Δa ، فما أثر ذلك على الدخل ؟

لدينا صيغة التوازن التالية والمحصل عليها من خلال شرط التوازن:

$$Y^* = \frac{1}{1-b+bt-d+g} (a - b T_{x0} + b T_{r0} + I_0 - g_i + G_0) \dots \dots (1)$$

لنفرض أن a تغير من a إلى $(a + \Delta a)$ وبالتالي يتغير Y إلى $(Y + \Delta Y)$ وعلى هذا يكون لدينا:

$$Y + \Delta Y = \frac{1}{1-b+bt-d+g} (a + \Delta a - b T_{x0} + b T_{r0} + I_0 - g_i + G_0) \dots \dots (2)$$



من (1) و(2) نجد أن:

$$\Delta Y = \frac{1}{1-b+bt-d+g} (\Delta a)$$

مضاعف الانفاق الاستهلاكي

2.3. أثر الانفاق الاستثماري:

لنفرض أن هناك تغير في الانفاق الاستثماري Δa ، فما أثر ذلك على الدخل؟
لدينا صيغة التوازن التالية والمحصل عليها من خلال شرط التوازن:

$$Y^* = \frac{1}{1-b+bt-d+g} (a - b T x_0 + b T r_0 + I_0 - g i + G_0) \dots \dots (1)$$

لنفرض أن I تغير من I إلى $(I + \Delta I)$ وبالتالي يتغير Y إلى $(Y + \Delta Y)$ وعلى هذا يكون لدينا:

$$Y + \Delta Y = \frac{1}{1-b+bt-d+g} (a - b T x_0 + b T r_0 + I_0 + \Delta I - g i + G_0) \dots \dots (2)$$

من (1) و(2) نجد أن:

$$\Delta Y = \frac{1}{1-b+bt-d+g} (\Delta I)$$

مضاعف الانفاق الاستثماري

3.3. مضاعف الانفاق الحكومي:

لنفرض أن هناك تغير في الانفاق الحكومي ΔG ، فما أثر ذلك على الدخل؟
لدينا صيغة التوازن التالية والمحصل عليها من خلال شرط التوازن:

$$Y^* = \frac{1}{1-b+bt-d+g} (a - b T x_0 + b T r_0 + I_0 - g i + G_0) \dots \dots (1)$$

لنفرض أن G تغير من G إلى $(G + \Delta G)$ وبالتالي يتغير Y إلى $(Y + \Delta Y)$ وعلى هذا يكون لدينا:

$$Y + \Delta Y = \frac{1}{1-b+bt-d+g} (a - b T x_0 + b T r_0 + I_0 - g i + G_0 + \Delta G) \dots \dots (2)$$

من (1) و(2) نجد أن:

$$\Delta Y = \frac{1}{1-b+bt-d+g} (\Delta G)$$

مضاعف الانفاق الحكومي

4.3. مضاعف الضرائب:

لنفرض أن هناك تغير في الضرائب $\Delta T x$ ، فما أثر ذلك على الدخل؟
لدينا صيغة التوازن التالية والمحصل عليها من خلال شرط التوازن:

$$Y^* = \frac{1}{1-b+bt-d+g} (a - b T x_0 + b T r_0 + I_0 - g i + G_0) \dots \dots (1)$$

لنفرض أن $T x$ تغير من $T x$ إلى $(T x + \Delta T x)$ وبالتالي يتغير Y إلى $(Y + \Delta Y)$ وعلى هذا يكون لدينا:

$$Y + \Delta Y = \frac{1}{1-b+bt-d+g} (a - b T x_0 - b \Delta T x + b T r_0 + I_0 - g i + G_0) \dots (2)$$



من (1) و(2) نجد أن:

مضاعف الضرائب

$$\Delta Y = \frac{1}{1-b+bt-d+g} (\Delta T_x)$$

5.3. مضاعف التحويلات:

لنفرض أن هناك تغير في التحويلات ΔTr ، فما أثر ذلك على الدخل؟
لدينا صيغة التوازن التالية والمحصل عليها من خلال شرط التوازن:

$$Y^* = \frac{1}{1-b+bt-d+g} (a - b T_{x0} + b Tr_0 + I_0 - g i + G_0) \dots (1)$$

لنفرض أن Tr تغير من Tr إلى $(Tr + \Delta Tr)$ وبالتالي يتغير Y إلى $(Y + \Delta Y)$ وعلى هذا يكون لدينا:

$$Y + \Delta Y = \frac{1}{1-b+bt-d+g} (a - b T_{x0} + b Tr_0 + b \Delta Tr + I_0 - g i + G_0) \dots (2)$$

من (1) و(2) نجد أن:

$$\Delta Y = \frac{+b}{1-b+bt-d+g} (\Delta T_x)$$

مضاعف التحويلات

ثانياً: التوازن سوق النقد ومنحنى LM

إن دراسة توازن سوق النقد يتطلب دراسة كل من جانب الطلب على النقد بمختلف مركباته والعوامل المحددة له وكذلك جانب عرض النقد ومختلف أشكال هذا النقد حيث جانب العرض ويتمثل في الجهاز المصرفي والمتمثل في هيئة البنك المركزي ومختلف البنوك التي لها القدرة على الإنشاء النقدي بينما جهة الطلب على النقد فيتمثل في طلب مختلف الأعوان الاقتصادية غير التي ذكرت في جانب العرض.
وعكس التحليل الكلاسيكي فإن سعر الفائدة وفق مختلف النموذج الكنزي فيتحدد في سوق النقد وليس في سوق رأس المال (المدخرات والاستثمارات).

1. عرض النقد:

كما رأينا سابقاً فإن عرض النقد يمثل حجم النقد المعروض منها في المجتمع أي مجموع ما متداول من أدوات ووسائل الدفع. وتتفق جميع التعاريف على اعتبار أن العرض النقدي يساوي مجموع العملة المتداولة مضافاً إليها بعض من أنواع الودائع التي تمثل التزاماً على المؤسسات المصرفية والمالية. والتي تتكون من:

- العملات الورقية والمعدنية التي يتداولها الأشخاص في تعاملاتهم اليومية، أي النقود المتداولة **Money in Circulation**؛

- نقود ائتمانية (تتداول بموجب الثقة) أو نقود الودائع والتي يطلق عليها كذلك النقود المصرفية وتمثل حجم النقود المحتفظة في البنوك على شكل حسابات جارية أو ودائع تحت الطلب **Demand Deposits**.

ويحتاج التداول النقدي إلى جهاز كامل للتحكم في الكتلة النقدية، نظراً لكون النقود يمكن أن يكون لها دوراً سلبياً على النشاط الاقتصادي إذا لم يحدث التوازن بين الكتلة النقدية والكتلة السلعية. والجهاز المصرفي هو الكفيل بإدارة الكتلة النقدية وتخصيصها بالكيفية الملائمة، وينقسم هذا الجهاز إلى قسمين حسب الحاجة:



- البنك المركزي: وهو الذي يتولى إصدار العملة الورقية والمسكوكات المعدنية، ويقوم بإدارة السياسة النقدية التي على أساسها يتم ضبط الكتلة النقدية في التداول، وهو بنك البنوك والملاذ الأخير للاقراض، وتصاغ السياسة النقدية حسب الحاجة، ونفرق بين التوسع والانكماش في هذا المجال.

- البنوك التجارية والمؤسسات المالية: تقوم بإدارة الفوائض المالية في التداول، وتحويلها إلى وسيلة تمويل للاقتصاد الوطني، وهي تعمل تحت مراقبة البنك المركزي بهدف التحكم في الائتمان.

إن عملية الإصدار تتطلب تغطية حيث لا يتم الإصدار النقدي من دون مقابل بل يجب توفر للهيئة التي ستقوم بالعملية ما يعرف بمقابلات الكتلة النقدية. والمتمثلة أساس في أربعة أشكال هي:

- الذهب؛

- العملات الأجنبية (الائتمان المقدم للعالم الخارجي)؛

- الائتمان المقدم للخرينة (القروض المقدمة للخرينة)؛

- الائتمان المقدم للاقتصاد (القروض المقدمة للاقتصاد الوطني).

ومنه نجد أن النقد لم يعد يصدر فقط عند دخول أو خروج الذهب من البنك المركزي بل أصبح الإصدار يتمشى وحجم النشاط الاقتصادي لذا يجب على السلطات النقدية أن تحرص كل الحرص أن لا يكون في التداول إلا الكمية اللازمة لقيام النقد بوظائفه الأساسية (أربعة):

- مقياس للقيمة؛

- وسيط في التبادل؛

- مخزن للقيمة؛

- أداة للمدفوعات الأجلة (وسيلة ربط بين الحاضر والمستقبل).

1.1. أدوات السياسة النقدية:

يطلق على الأجهزة المسؤولة عن إدارة شؤون النقد والائتمان مصطلح السلطات النقدية وهي تتكون من البنك المركزي والخرينة العمومية ووزارة المالية، ويعتبر البنك المركزي المسئول الأول عن رسم وتنفيذ السياسة النقدية وذلك باستخدامه لأدوات تتمثل في أدوات مباشرة وأدوات غير مباشرة، وهناك من يقسمها إلى أدوات كمية وأخرى نوعية، وهي ترجع، إلى الأداة نفسها من حيث كيفية التعامل معها والتأثير بها.

ويقصد بالأدوات الكمية هي: تلك الأدوات التي توجه للتأثير على الحجم الكلي للائتمان في النظام المصرفي دون الاهتمام أو التركيز بصفة خاصة على نوع الائتمان. وتتمثل هذه الأدوات في عمليات السوق المفتوحة وسعر الخصم ونسبة الاحتياطي النقدي ويطلق عليها الأدوات غير المباشرة أما الأدوات النوعية فالمقصود بها تلك الوسائل التي توجه للتأثير إلى استخدام معين وليس إلى الحجم الكلي للائتمان مثل تنظيم القروض المتعلقة بالسندات والرقابة على الائتمان... الخ.



1.1.1. الأدوات الكمية للسياسة النقدية:

PDF Compressor Free Version

ويتم التحكم في عرض النقد داخل الاقتصاد عن طريق أدوات السياسة النقدية وهي:

- عمليات السوق المفتوحة:

يقصد بسياسة السوق المفتوحة، قيام البنك المركزي بدخول سوق الأوراق المالية بائعا أو مشتريا للأوراق المالية من المتعاملين في السوق المالية سواء كانوا بنوكا أو أفرادا من جميع الأنواع وخاصة السندات الحكومية، وذلك بهدف خفض أو رفع قدرة البنوك التجارية على منح الائتمان، وقد يصل الأمر أحيانا ليشمل إلى جانب الأوراق المالية الذهب والعملات الأجنبية.

ففي حالة الكساد يتدخل البنك المركزي مشتريا السندات وهو بذلك يدفع شيكات للبائعين مقابل حصوله على السندات الحكومية، حيث تسحب الشيكات على البنك المركزي وتودع في حساب البائعين لدى البنوك التجارية، وعليه تزداد الكتلة النقدية، والعكس في حالة التضخم.

- معدل إعادة الخصم:

يقصد بمعدل إعادة الخصم الفائدة التي يخضم بها البنك المركزي الأوراق المالية والتي تقوم بخصمها البنوك التجارية لديه للحصول على احتياطات نقدية جديدة تستخدمها لأغراض الائتمان ومنح القروض للمتعاملين معها من الأفراد والمؤسسات.

أي أن سعر إعادة الخصم هو: سعر الفائدة الذي يعيد به البنك المركزي، خصم الأوراق التجارية التي سبق وأن خصمها البنك التجاري، وهو عبارة عن الثمن الذي يتقاضاه البنك المركزي، مقابل تقديم القروض وخصم الأوراق التجارية وأذونات الخزينة في المدة القصيرة .

ففي حالة الكساد يخفض البنك المركزي من سعر إعادة الخصم للبنوك التجارية لدعم السيولة النقدية لها، وهذا ما يؤدي إلى زيادة الكتلة النقدية والعكس في حالة التضخم.

- نسبة الاحتياطي النقدي:

عادة فإن البنك المركزي يفرض على البنوك التجارية الاحتفاظ بنسبة معينة من إجمالي ودائعها في شكل رصيد سائل لديه ويطلق على هذه النسبة اسم الاحتياطي القانوني، حيث أن البنوك التجارية يجب عليها وبصفة إجبارية وبمقتضى القانون الاحتفاظ بها. ويقصد بها النسبة التي يقرها البنك المركزي على الودائع البنكية، وتوضع هذه الاحتياطات كودائع لدى البنك المركزي على شكل أرصدة أو نقود سائلة.

وتمثل نسبة الاحتياطي الأدنى لما يجب أن يحتفظ به البنك التجاري على الدوام من احتياطات نقدية سائلة مقابل ما يلتزم به من ودائع. ففي حالة الكساد يخفض البنك المركزي من نسبة الاحتياطي القانوني بغرض زيادة الكتلة النقدية المتداولة في الاقتصاد. ويترك للبنك المركزي حق تحديد هذه النسبة حسب أهدافه.



لنفرض أن نسبة الاحتياطي القانوني المفروض من البنك المركزي هو 20 % وبالتالي ينبغي على البنوك التجارية أن تحتفظ بنسبة 20 % من ودائعها على شكل أرصدة سائلة في خزائنها أو لدى البنك المركزي. ويمكن إعطاء شكل مبسط لميزانية افتراضية لبنك تجاري كما يلي:

الجدول رقم (05):

ميزانية البنك B		ميزانية البنك A	
الأصول	الخصوم	الأصول	الخصوم
الاحتياطي 1600	الودائع 8000	الاحتياطي 2000	الودائع 10000
القروض 6400		القروض 8000	
8000	8000	10000	10000

حيث أن مقترض مبلغ 8000 دج من البنك A أودعها في البنك B الذي أخذ نسبة 20 % منها كاحتياطي ووضع في أيدي المتعاملين 6400 دج كقروض وهكذا تتوالى العملية من بنك إلى آخر وهذا ما يسمى بعملية خلق النقود، فعند افتراض أن الوديعة الأولية $D = 10000$ ، وأن $R = 20\%$ نسبة الاحتياطي القانوني يمكننا إيجاد الزيادة في الودائع كالتالي:

نرمز للزيادة في الودائع بـ ΔR ، ومنه:

$$\Delta R = \text{الوديعة 1} + \text{الوديعة 2} + \text{الوديعة 3} + \dots$$

$$\Delta R = D + D(1 - R) + D(1 - R)^2 + D(1 - R)^3 + \dots + D(1 - R)^n$$

$$\Delta R = D [1 + (1 - R) + (1 - R)^2 + (1 - R)^3 + \dots]$$

وهي تمثل مجموع متتالية هندسية حدها الأول 1 وأساسها $(1 - R)$ وبالتالي تكون الزيادة في الودائع كالتالي:

$$0 \longleftarrow (1 - R)^n \longleftarrow \infty \longleftarrow n$$

وبالتالي يكون لدينا ما يلي:

$$\lim_{n \rightarrow \infty} \Delta R = \lim_{n \rightarrow \infty} D \left[\frac{1 - (1 - R)^n}{1 - (1 - R)} \right] = \frac{D}{R}$$

يسمى الكسر $\frac{1}{R}$ بمضاعف النقود (مضاعف الودائع)؛

2.1.1. الأدوات النوعية للسياسة النقدية:

وهي تلك الأدوات التي توجه إلى استخدام معين وليس إلى الحجم الكلي مثل الأدوات الكمية التي ذكرناها سابقا. إن هذه الأدوات توجه الائتمان إلى قطاع معين من قطاعات النشاط الاقتصادي والذي يشهد ضعفا أو يحتاج إلى دعم نقدي ليقوم بدوره في النشاط الاقتصادي وتقوم هذه الأدوات على عدة أساليب:



- الرقابة على الائتمان: وذلك باستخدام بعض وسائل الأدوات النوعية ومن هذه الأدوات:
- تحديد أسعار فائدة تختلف باختلاف نوع الائتمان، فتكون منخفضة بالنسبة للقروض التي تمنح لأنشطة تشجعها الدولة، وتكون مرتفعة بالنسبة للأنشطة ذات الأهمية الأقل بالنسبة للمجتمع؛
- تحديد حصص ائتمانية مختلفة للأنشطة الاقتصادية فيزيد الائتمان المقدم للصناعة في دولة تستهدف بناء القاعدة الصناعية، أو تطوير القاعدة الزراعية، ويخفض الائتمان المقدم للاستهلاك أو النشاط التجاري بهدف التقليل من التضخم؛
- تحديد آجال مختلفة لاستحقاق القروض حسب أوجه استخدامها بحيث تزداد آجال القروض المقدمة للتنمية وتتقص بالنسبة للقروض المقدمة إلى قطاعات أخرى أقل أهمية كأن يكون الأجل لقروض التنمية مثلا 18 شهرا وأن يكون للقطاعات الأخرى 12 شهرا؛
- اشتراط الحصول على موافقة البنك المركزي في منح القروض عندما يتجاوز الائتمان حدا معيناً لقطاعات اقتصادية معينة؛
- الإيداع المسبق مقابل الاستيراد، حيث يشترط البنك المركزي مسبقاً الحصول على إجازات الاستيراد أو التحويل الأجنبي إيداعات مسبقة توضع من قبل المستوردين لديه وهي طريقة لتقييد الاستيراد خلال فترة العجز في ميزان المدفوعات للبلد.
- الافناع الأدبي: قد يحاول صانعي السياسة النقدية التأثير على البنوك والمنشآت المالية من خلال توجيهات غير ملزمة وذلك من خلال المقالات في الصحف والمجلات والخطب والذي يحاول فيه المسؤولون تغيير سلوك المؤسسات المالية إلى الاتجاه المطلوب، وتتوقف فعالية ونجاعة هذه الطريقة على خبرة ومكانة البنك المركزي ومدى تقبل البنوك التجارية التعامل معه وثقتها في إجراءاته، ومدى قدرة البنك المركزي على مقاومة الضغوط التي يتعرض لها وإتباع سياسة مستقلة في إدارته لشؤون التمويل، وتجد هذه الوسيلة أهدافها في الدول المتقدمة عنها في دول العالم الثالث.
- السقوف التمويلية: تعمل السقوف التمويلية على الحد من التوسع من التمويل الإجمالي وجعله عند المستوى المأمول للتوسع النقدي والتمويلي الذي يحدد في الخطة، وأن أي مصرف يتجاوز سقفه التمويلي يلتزم بأن يودع لدى البنك المركزي مبلغاً يعادل هذا التجاوز أو تفرض عليه غرامة مناسبة حسب تقدير البنك أو السلطة النقدية.
- الرقابة على شروط البيع بالتقسيط: تتميز اقتصاديات البلدان النامية بزيادة حجم إنفاقها الاستهلاكي، وخاصة عند زيادة عمليات البيع بالتقسيط، والتي تتم من خلال قيام المشتري بدفع مبلغ مقدم من ثمن السلع وسداد بقية القيمة بالتقسيط، وفي ظل تنامي عملية البيع بالتقسيط، وظهور البوادر التضخمية نتيجة الإفراط في الطلب على السلع الاستهلاكية والسلع المعمرة كالأثاث والسيارات، يتدخل البنك المركزي من خلال رقابته على الإنفاق الاستهلاكي بهدف الحد من تنامي الطلب على تلك السلع، من خلال رفع قيمة المبلغ المقدم من ثمن السلع وتخفيض مدة التقسيط وذلك بدافع تخفيض حجم الطلب عليها.



- الودائع المشروطة من أجل الاستيراد: الهدف من هذا الإجراء هو دفع المستوردين إلى إيداع المبالغ اللازمة لسد ثمن الواردات وفي صور ودائع لدى البنك المركزي لمدة معينة وبما أن المستوردين في غالب الأحيان هم غير قادرين عن تجميد أموالهم فهم يلجؤون عادة إلى الاقتراض، ومنه تعمل هذه الأداة على تقليل حجم القروض في الاقتصاد هذا بالإضافة إلى رفع تكلفة الواردات.

- قيام البنك المركزي ببعض العمليات المصرفية: عندما تكون أدوات السياسة النقدية محدودة الأثر، فعندئذ يلجأ البنك المركزي لهذه الوسيلة أين يقوم ببعض العمليات التي هي من اختصاص البنوك التجارية وبها يصبح البنك المركزي منافس للبنوك التجارية، حيث يقوم بمهامها بصفة دائمة أو استثنائية كأن تمنع أو تعجز البنوك التجارية على منح القروض لبعض القطاعات الأساسية في الاقتصاد والتي هي بحاجة ماسة إلى موارد مالية، فعندئذ يكون البنك المركزي مجبر على تقديم هذه القروض مباشرة إلى الراغبين فيها.

- الرقابة المباشرة: قد يقوم البنك المركزي بالتأثير على البنوك بوضعه توجيهات وأوامر وتعليمات ملزمة للبنوك يستطيع من خلالها تحقيق أهدافه في مجالات الإقراض والتوظيف ويفرض البنك المركزي جزاءات على البنوك المخالفة لتعليماته وقد يصل الأمر إلى شطب تسجيل البنك المخالف. ومن هذه التعليمات على سبيل المثال لا الحصر:

- تحديد معدل زيادة القروض المصرفية خلال فترة معينة؛

- تحديد نسبة معينة من رأس المال واحتياطات البنك لا تتعداها القروض والتسهيلات الائتمانية الممنوحة للعميل الواحد؛

- تحديد النسبة بين الأصول ورأس المال والاحتياطي على مستوى كل بنك؛

- تحديد الأنشطة التي يسمح للبنوك بتمويلها.

عادة ما ينظر إلى النقد على أنه متغيرة خارجية أي مستقل عن النشاط الاقتصادي إن العرض الحقيقي للنقد

إنما هو مقياس للقوة الشرائية للنقد والعرض الحقيقي للنقد ما هو إلا ما معروض مقسوم على المستوى العام

للأسعار (تكميش العرض النقدي للنقد وهذا باستخدام الرقم القياسي للأسعار) ومنه: $M_s/P = M_o/P$

كما يجب التفرقة بين سعر الفائدة النقدي وسعر الفائدة الحقيقي حيث سعر الفائدة النقدي هو سعر الفائدة

الذي تتحصل عليه المؤسسات المقرضة. بينما سعر الفائدة الحقيقي هو عبار عن القوة الشرائية لتكلفة القرض.

وبالتالي يجب الأخذ بعين الاعتبار معدل التضخم.

أما عن العلاقة بين عرض النقد وسعر الفائدة الحقيقي فعرض النقد سيكون ثابتا مهما تغير سعر الفائدة

الحقيقي حيث هدف البنك ليس هو تحقيق الربح بقدر ما هو توفير السيولة النقدية للاقتصاد الوطني.

إن اعتماد البنك المركزي سياسة توسعية معناه الزيادة في عرض النقد (الأرصدة النقدية الحقيقية)

والتي تحدث عن طريق زيادة ضخ البنك المركزي كتلة نقدية جديدة في الاقتصاد الوطني (الإصدار الجديد

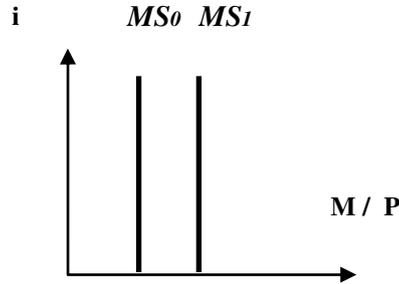
معناه خروج النقد من حاضرة البنك المركزي في اتجاه الاعوان الاقتصادية) والذي يترجم بيانيا بانتقال منحني



عرض النقد بعيدا عن محور سعر الفائدة. أما اذا اتبع البنك المركزي لسياسة انكماشية فإن منحني عرض النقد سينتقل إلى جهة محور سعر الفائدة.

PDF Compressor Free Version

الشكل رقم (45) :



2. الطلب على النقد:

إن الطلب على النقد معناه الاحتفاظ بالنقد في صورته السائلة إما في شكل نقود قانونية أو نقود ائتمانية. وإن كان الكلاسيك لا يعترفون للنقد إلا بوظيفة واحدة وسيط في المعاملات أي أن النقد بالنسبة إلى هذه المدرسة لا يطلب إلا لغرض المعاملات. فإن كينز وسع من ذلك حيث النقد بالنسبة إليه يطلب لثلاث:

1.2. دافع المعاملات: لعل السبب الرئيس للاحتفاظ بالنقود لهذا الغرض ناتج عن كونها واسطة للتبادل. يرتبط هذا الدافع بحاجة كل فرد بالاحتفاظ بنقود سائلة للقيام بالمعاملات اليومية لأنه من المتعذر الحصول على تزامن قائم بين قبض الدخل وبين انفاقه ذلك الدخل.

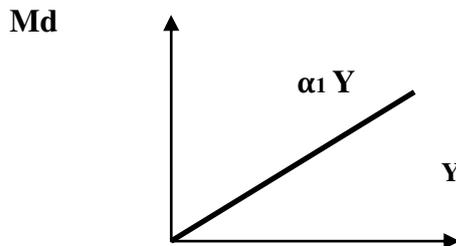
لذلك يمكن القول بأن الطلب على النقد في الاقتصاد الوطني من أجل الصفقات هو دالة تابعة للدخل

$$\text{Md}_1 = f(Y) = \alpha_1 Y$$

ويمكن تمثيلها بيانيا كالتالي:

الشكل رقم (46) :

الطلب على النقد بدافع المعاملات



2.2. دافع الاحتياط: كذلك يحتفظ الأفراد والمؤسسات بأرصدة نقدية سائلة لغرض الاحتياطي، ويعود الطلب على السيولة لغرض الاحتياطي إلى توفر حالة اللائقين من ظروف المستقبل التي يمكن أن يتعرض لها الأفراد أو المؤسسات. وعلى ذلك، يحتفظ الأفراد والمؤسسات بجزء من الدخل النقدي لهذا الغرض، وذلك خوفا من تعرض الاقتصاد إلى حالة كساد، أو خوفا من تعرض البلاد إلى حالة حرب في المستقبل...إلخ.

ويعتمد مقدار ما يحتفظ به من الأرصدة النقدية لغرض الاحتياطي على حجم الدخل، إذ يزداد حجم الطلب على النقود لغرض الاحتياطي كلما زاد الدخل. بالإضافة إلى حجم الدخل يعتمد دافع الاحتياطي على عوامل أخرى:

أ. طبيعة ونمو وتنظيم سوق الأوراق المالية: وبالتالي مدى إمكانية تحويل الأوراق المالية إلى نقود سائلة، إذ كلما كانت إمكانية الحصول على انتمان من السوق كبيرة وكان تحويل الأوراق المالية من أسهم وسندات إلى سيولة نقدية أمرا سهلا ويتم بسرعة ودون تعرض إلى خسائر رأسمالية، قلت الحاجة إلى الاحتفاظ بأرصدة نقدية سائلة لغرض الاحتياطي، والعكس صحيح؛

ب. درجة عدم التأكد السائدة في المجتمع: ففي أوقات الأزمات (مثل توقع قيام حرب) يزيد الإقبال على الاحتفاظ بالنقود بغرض الاستعداد لمواجهة الاحتمالات المختلفة التي قد ينطوي عليها المستقبل؛

ج. طبيعة الفرد والظروف النفسية المحيطة به: ففي فترات الرخاء قد يكون الفرد متفائلا، فيقل طلبه على النقود لغرض الاحتياطي، ويحصل العكس في فترات الكساد.

د. مدى استقرار ظروف القطاع الأعمال: إذ كلما كان الطلب على المنتجات التي يقوم بانتاجها مشروع معين يعد متقلبا تطلب الأمر الاحتفاظ بمقدار أكبر من الرصدة النقدية بغرض مواجهة الطوارئ بعكس الحال إذا كانت منتجات المشروع تواجه طلبا مستقرا.

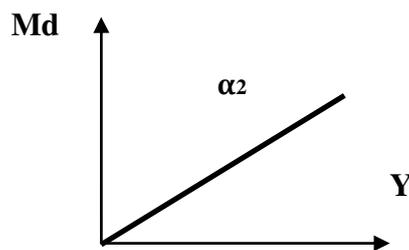
ويعتمد الطلب على النقد بدافع الاحتياط على عوامل كثيرة، غير أن الدخل هو المحدد الرئيس لها، لذلك يعتبر الطلب على النقد بدافع الاحتياط دالة تابعة للدخل.

$$Md_2 = f(Y) = \alpha_2 Y$$

ويمكن تمثيلها بيانيا كالتالي:

الشكل رقم (47):

الطلب على النقد بدافع الاحتياط



وعلى العموم فقد جمع كينز بين الطلب على النقود بدافع المبادلات والاحتياط في معادلة واحدة كما يلي:

PDF Compressor Free Version

الطلب على النقد بدافع المبادلات والاحتياط:

$$Md_1 = Md_1 + Md_2$$

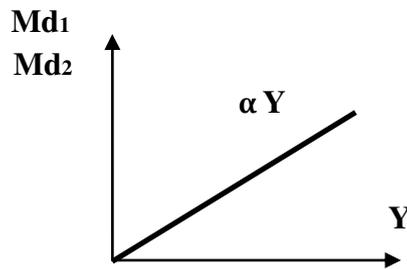
$$Md_1 = \alpha_1 Y + \alpha_2 Y = (\alpha_1 + \alpha_2) Y = \alpha Y$$

$$Md_1 = \alpha Y$$

ويمكن تمثيلها بيانيا كما يلي:

الشكل رقم (48):

الطلب على النقد بدافع المعاملات الاحتياط



3.2. دافع المضاربة:

يقصد بالمضاربة: عملية شراء وبيع الأوراق المالية (الأسهم والسندات) في أسواق المال بغية الحصول على الربح . وعلى ذلك يصبح الربح عبارة عن الفرق بين ثمن شراء الورقة المالية وبيعها. ويعتمد الربح على قدرة المضارب في التنبؤ بأحوال البورصة. وبناء على ذلك يحتفظ المضارب بأرصدة نقدية سائلة بغرض الاستفادة من التغيرات المتوقعة في أسعار الأوراق المالية حتى يتمكن من تحقيق أرباح رأسمالية في الفترة القصيرة. وتتناسب أسعار السندات تناسباً عكسياً مع سعر الفائدة، إذ يؤدي ارتفاع أسعار الفائدة إلى انخفاض أسعار السندات.

فإذا توقع المضارب ارتفاع أسعار الفائدة عندئذ سيحاول الاحتفاظ بالنقود بدل السندات أي بيعها (عند انخفاض قيمتها) والعكس صحيح، وبالتالي فهناك علاقة عكسية بين الطلب على النقد بغرض المضاربة وسعر الفائدة.

3. تحليل الطلب على النقد لغرض المضاربة:

يرتبط تفضيل السيولة تحت دافع المضاربة بحالة الشك وعدم اليقين لدى المتعاملين الاقتصاديين، حيث تتباين تنبؤاتهم بالمستقبل خاصة فيما يتعلق بالتطورات المستقبلية لسعر الفائدة التي سوف تفضي إلى أرباح أو خسائر رأسمالية. فكيف تتعين الوحدات الاقتصادية في هذا المستوى؟



- عندما يتوقع الأفراد انخفاض أسعار الفائدة المستقبلية فإن ذلك مؤشر على ارتفاع أسعار السندات في المستقبل، وهو ما يحفزهم على الاحتفاظ بها وشراء المزيد منها ثم انظار الوقت الذي تحقق فيه توقعاتهم ويتنازلون عنها بأسعار مرتفعة وبالتالي يحققون أرباح رأسمالية.

- أما إذا توقع الجمهور ارتفاع أسعار الفائدة المستقبلية فذلك يعني توقعه انخفاض أسعار السندات، وهو ما يعرضه إلى امكانية تحقيق خسارة رأسمالية خاصة إذا كان مستوى الانخفاض المتوقع في أسعار السندات أكبر من مقدار العائد الذي تدره عليهم، ولذلك يقوم الجمهور بالتنازل عن هذه السندات في السوق المالية بالأسعار الجارية التي يتوقعها بأن تكون أكبر من الأسعار المستقبلية، وهذا لتفادي تحمل خسارة رأسمالية.

وعلى هذا الأساس يصبح الدافع إلى المضاربة هو المراهنة على ما ستكون عليه أسعار السندات في المستقبل المبنية على ما ستكون عليه أسعار الفائدة الجارية، أي بعبارة أخرى لمقدار الفرق بين أسعار الفائدة المستقبلية (i^*) محل التنبؤ وبين أسعار الفائدة الجارية (i). فكل فرد سعر فائدة مستقبلي (i^*) لأن اختلاف التوقعات هو لب تكوين الطلب على النقد للمضاربة، ولذلك نكون أمام ثلاث حالات:

الحالة الأولى: إذا كان $(i) > (i^*)$ ، أي أن الأفراد يتوقعون أن تكون الخسارة الرأسمالية أكبر من الفائدة المضمونة، ولذلك فهم يحتفظون بالنقد عوض السندات. وإذا كان مستوى زيادة سعر الفائدة المستقبلي لا يفضي إلى احداث خسارة في رأس المال بالشكل الذي تلتهم به مقدار الفائدة فإن ذلك يدفعهم للاحتفاظ بالسندات بدل النقود.

الحالة الثانية: إذا كان $(i) < (i^*)$ ، فإن الأفراد يختارون السندات بدلا من النقد، لما يمكن أن تحققه لهم من أرباح رأسمالية إلى جانب العوائد الثابتة (عوائد أسعار الفائدة).

الحالة الثالثة: إذا كان $(i) = (i^*)$ ، فهنا يمكن للأفراد أن يحتفظوا بالسندات وبالنقد وقد يكون هذا الوضع مناسبا للاحتفاظ بالسندات لأن هذه الأخيرة تدر فوائد مضمونة عوض الاحتفاظ بالنقد عديم العائد.

وخلاصة القول أنه بحسب سعر الفائدة المتوقع يمكننا تصميم طبيعة وشكل دالة الطلب على النقد لغرض المضاربة.

شكل دالة الطلب على النقد لغرض المضاربة: حسب التحليل السابق فإن الطلب على النقد بدافع المضاربة يكون شديد المرونة بالنسبة لتغيرات سعر الفائدة، بحيث تكون هناك علاقة عكسية بين دالة الطلب على النقد لغرض المضاربة وبين سعر الفائدة (i) ويمكن التعبير عنها رياضيا كما يلي:

$$Md_3 = L_0 - \beta i$$

حيث أن:

Md_3 : هي دالة الطلب على النقد لغرض المضاربة.

i : يمثل سعر الفائدة الجاري.



β : هو معامل ثابت، يعبر عن شدة تفضيل السيولة ويطلق عليه حساسية الطلب على النقود من أجل المضاربة لسعر الفائدة.

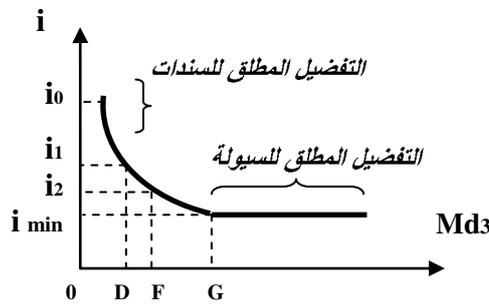
PDF Compressor Free Version

$L_0 (M_0 < L_0)$: يعبر عن الطلب على النقود من أجل المضاربة الذي لا يتأثر بالدخل ويطلق عليه الطلب المستقل على النقود أو مستوى تفضيل السيولة.

βi : عبارة عن مقدار النقود المطلوب والمخصص فقط للمضاربة. وباستخدام هذه العلاقة نحصل على الشكل التالي:

الشكل رقم (49):

فخ السيولة



نلاحظ من هذا الشكل وجود علاقة عكسية بين دالة الطلب على النقود لغرض المضاربة وبين سعر الفائدة

ويمكن كتابة ذلك رياضياً حيث: $Md3 = F(i) = L_0 - \beta i$

نلاحظ أنه عند مستوى i_0 (أسعار فائدة مستقبلية i^* أقل من معدل الفائدة الجاري i) يتجه الأفراد

والمشروعات إلى استثمار كل الأموال التي بحوزتهم في شراء السندات، ومن ثم يكون الطلب على النقود لدافع المضاربة عند هذا المستوى عديم المرونة فيعبر عنه بخط مستقيم موازياً للمحور الرأسي.

أما عند المستوى i_{min} أي معدل الفائدة منخفضاً جداً عندها يفضل الأعوان الاقتصاديون الاحتفاظ بأموالهم

في شكل سيولة، فيكون الطلب على النقود حينئذ مرناً مرونة لا نهائية بالنسبة لسعر الفائدة فيكون منحنى دافع المضاربة خط موازياً للمحور الأفقي، ويبين هذا الخط أنه لا يجد الأفراد ورجال الأعمال أي فائدة من استثمار أرصدهم السائلة في شراء سندات وهي الحالة التي أشار إليها كينز بمصيدة السيولة (فخ السيولة) والتي يستند إليها عادة في تفسير عدم نجاعة وفعالية السياسة النقدية في فترة الكساد من خلال ما تقدم نقول أن تغيير كمية النقود المعروضة يترتب عليه تغيير في قيم المتغيرات الاقتصادية مثل سعر الفائدة والاستثمار الدخلى لذلك فإن النقود لا تعتبر حيادية في النموذج الكينزي، بل لها أثر على النشاط الاقتصادي.



4. التوازن بين العرض والطلب على النقود:

سوق النقد كباقي الأسواق يتضمن جانب خاص بالطلب وجانب خاص بالعرض، ويمكن التعبير عن الطلب

الكلي على النقود كما يلي:

$$Md_1 = Md_1(Y) + Md_2(i)$$

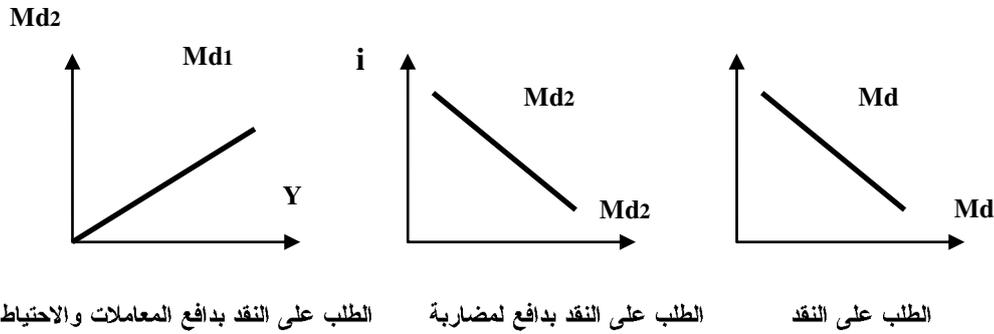
Md_1 : الطلب على النقد بدافع المعاملات والاحتياط.

Md_2 : الطلب على النقد بدافع المضاربة.

$$Md = \alpha Y + L_0 - \beta i \iff Md = f(Y, i)$$

وبالتالي: والشكل التالي يوضح ذلك:

الشكل رقم (50):



الطلب على النقد بدافع المعاملات والاحتياط

الطلب على النقد بدافع لمضاربة

الطلب على النقد

أما بالنسبة لعرض النقود فهو عامل خارجي يحدد من قبل السلطات النقدية المتمثلة في البنك المركزي

وعليه يكون:

$$Ms = M_0$$

ومنه يكون لدينا ما يلي:

$$\text{التوازن} \iff \text{عرض النقود} = \text{طلب النقود}$$

$$Md = Ms$$

$$\alpha Y + L_0 - \beta i = M_0$$

$$\alpha Y = M_0 + \beta i \iff Y = \frac{M_0 - L_0}{\alpha} + \frac{\beta}{\alpha} i$$

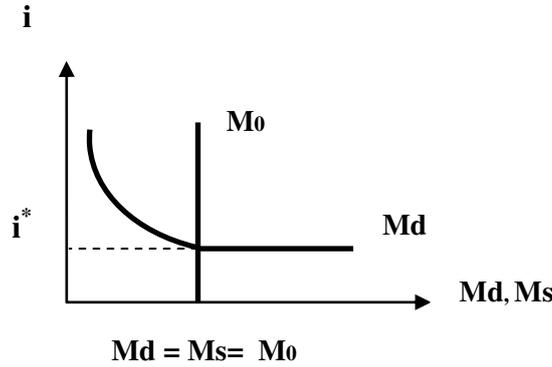
وهي تمثل معادلة توازن سوق النقد والشكل البياني التالي يوضح ذلك:



الشكل رقم (51):

PDF Compressor Free Version

توازن سوق النقد



5. منحنى هيكس لتوازن سوق النقد:

بما أن لسوق النقد دورا هاما في توازن الاقتصاد، وجب دراسة شروط توازن هذا السوق، لذا حاول العالم هيكس سنة 1937 الوصول إلى توازن لسوق النقد من خلال ما يعرف بمنحنى LM (العرض = الطلب).

1.5. تعريف منحنى هيكس لمنحنى LM: هو عبارة عن التوليفات من سعر الفائدة i والدخل Y والتي تساوي عندها عرض النقود مع الطلب عليها.

2.5. اشتقاق منحنى هيكس لمنحنى LM:

التوازن في سوق النقد \iff عرض النقود = الطلب على النقود

$$M_d = M_s$$

$$\alpha Y + L_0 - \beta i = M_0$$

$$\alpha Y = M_0 - L_0 + \beta i \iff Y = \frac{M_0 - L_0}{\alpha} + \frac{\beta}{\alpha} i$$

منحنى LM ذو ميل موجب، وهو يدل على العلاقة الطردية بين مستوى الدخل وسعر الفائدة ويكون

اشتقاقه بيانيا كما يلي:

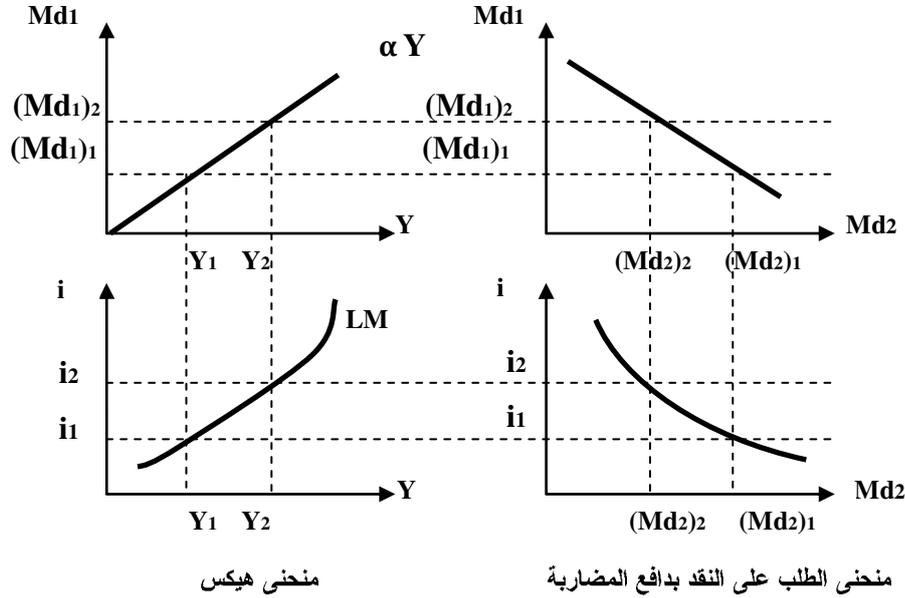


الشكل رقم (52):

PDF Compressor Free Version

منحنى هيكس (منحنى LM)

منحنى الطلب على النقد بدافع المبادلات والاحتياط



6. التوازن المتزامن بين سوق النقد وسوق السلع والخدمات وأثر السياستين المالية والنقدية على التوازن: ما يهنا من منحنيات هانس وهيكس هو معرفة مدى التقارب والعلاقة التفاعلية بين السوقين (سوق النقد وسوق السلع والخدمات) حيث لا يمكن أن نعالج توازن أحدهما دون أن يؤثر ذلك على توازن الآخر. يمكن التوصل إلى الحل الآني لتحديد كل من مستوى الدخل ومعدل الفائدة اللذان يتوازن عندهما السوق الحقيقي والنقدي بواسطة ما يعرف بنموذج هيكس - هانس أو ما يعرف كذلك بالنموذج (IS / LM)، ويعتمد هذا النموذج على كل من النموذج الكلاسيكي (سوق السلع والخدمات) والنموذج الكينزي (سوق النقود) للتوصل إلى التوازن العام.

1.6. التوازن الشامل بيانياً:

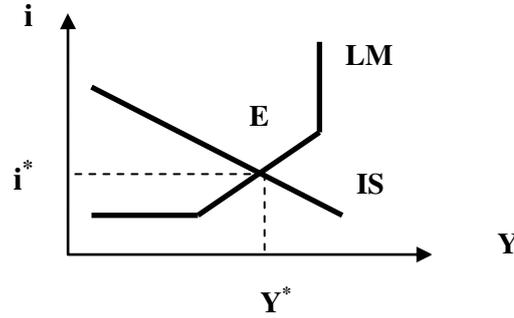
المقصود بالتوازن الشامل هو تحقيق التوازن في سوق السلع والخدمات والتوازن في سوق النقود في نفس الوقت، ولما كانت كل النقاط على منحنى IS هي نقاط تعبر عن أوضاع توازن في سوق السلع والخدمات، ولما كانت كذلك كل النقاط على منحنى LM هي نقاط تعبر عن أوضاع توازن في سوق النقود، فهذا يتعين علينا اختيار النقطة التي تحقق التوازن في السوقين معاً، ويكون ذلك بجمع المنحنيين معاً في شكل واحد، كما يوضحه الشكل أدناه:



الشكل رقم (53):

PDF Compressor Free Version

التوازن المتزامن بين سوقي السلع والخدمات والنقد



من خلال الشكل السابق، يتبين أنه بالرغم من وجود عدة مستويات من الدخل Y وأسعار الفائدة i تحقق التوازن في كل من سوق الإنتاج وسوق النقد فهناك مستوى واحد من الدخل ومعدل واحد للفائدة يحقق التوازن في سوق الإنتاج (منحنى IS) مع منحنى التوازن النقدي (منحنى LM). بمعنى أن هناك مستوى واحد من التوليفة (i, Y) يحقق التوازن في السوقين وهذا بتقاطع منحنى IS مع منحنى LM وهذا ما يسمى بتوازن التوازنين، وهذا ما يوضحه الشكل السابق حيث تمثل التوليفة (Y^*, i^*) التوازن في سوقي السلع والخدمات والنقد.

كما أن التوازن في السوق العيني والنقدي يتحقق عند مستوى الدخل وسعر الفائدة المشتركة على المنحنيين، ولكن ليس بالضرورة عند مستوى التشغيل التام، فإذا أرادت الدولة الوصول إلى التشغيل التام فإنه يمكن إتباع إحدى السياسات التالية:

- إتباع سياسة نقدية توسعية لزيادة عرض النقود وتخفيض سعر الفائدة وذلك بتحريك المنحنى LM إلى اليمين في الشكل السابق؛

- إتباع سياسة مالية لتخفيض الاستثمار عن طريق الانفاق العام وذلك بتحريك المنحنى IS إلى اليسار من الشكل السابق؛

- المزج بين السياستين معاً، السياسة المالية والسياسة النقدية وذلك بتحريك المنحنيين معاً في اتجاه اليمين.

2.6. التوازن الشامل جبرياً:

نكتفي هنا بإيجاد التوازن لاقتصاد يتكون من قطاعين فقط، ونفس الشيء ينطبق على اقتصاد يتكون من

ثلاث قطاعات أو اقتصاد مفتوح ونحتاج لذلك كلا من معادلة IS و LM:

$$(IS): Y = \frac{I_0 + a}{1 - b} - \frac{g}{1 - b} i$$

$$(LM): Y = \frac{M_0 - L_0}{\alpha} + \frac{\beta}{\alpha} i$$



نستنتج أن شرط التوازن هو:

PDF Compressor Free Version IS = LM

$$\frac{I_0 + a}{1 - b} - \frac{g}{1 - b} i = \frac{M_0 - L_0}{\alpha} + \frac{\beta}{\alpha} i$$

إن الحل الجبري للمعادلتين السابقتين يعطينا قيمة الدخل وسعر الفائدة اللذان يحققان التوازن الآني للسوقين (سوق السلع والخدمات وسوق النقود). نقوم بالتعبير عن i بدلالة Y في معادلة LM ثم نقوم بتعويضها في معادلة IS:

$$(LM): i = \frac{\alpha}{\beta} Y + \frac{L_0 - M_0}{\beta} \rightarrow Y = \frac{I_0 + a}{1 - b} - \frac{g}{1 - b} \left(\frac{\alpha}{\beta} Y + \frac{L_0 - M_0}{\beta} \right)$$

بعد النشر والاختصار نحصل على ما يلي:

$$Y = \frac{\beta}{(1 - b)\beta + g\alpha} (I_0 + a) + \frac{g}{(1 - b)\beta + g\alpha} (M_0 - L_0)$$

إن العلاقة أعلاه تبين أن هناك عاملان يؤديان إلى توسع الدخل:

- مضاعف الاستثمار (مضاعف الانفاق المستقل) الذي يدفع الدخل للتوسع عند زيادة أحد مكونات الانفاق المستقل كالاستثمار المستقل أو النفقات العامة. إن قيمة هذا المضاعف تساوي:

$$K_G = \frac{\beta}{(1 - b)\beta + g\alpha} = \frac{1}{(1 - b) + g\frac{\alpha}{\beta}}$$

لو قارنا هذا المضاعف مع المضاعف الكينزي البسيط $\frac{1}{(1 - b)}$ نجد أن دمج النقود في النموذج الكينزي قلصت من قيمة المضاعف. إن تراجع المضاعف يتناسب طرديا مع g و α وعكسيا مع β . إن مفعول الكابح النقدي يكون معدوما في حالة ما تكون حساسية الاستثمار لسعر الفائدة g معدومة أو حساسية الطلب على النقود من أجل المضاربة β كبيرة جدا ويصل نهايته العظمى إذا كان g كبير جدا أو β معدومة. - المضاعف النقدي أو القوة الدافعة النقدية تدعم مضاعف الانفاق المستقل والذي يساوي:

$$K_M = \frac{g}{(1 - b)\beta + g\alpha} = \frac{1}{\alpha + (1 - b)\frac{\beta}{g}}$$

إن هذا المضاعف يتناسب طرديا مع g و b وعكسيا مع α و β .

إن نموذج IS - LM يوضح من خلال المضاعفين السابقين أن السياسة النقدية يمكن أن تكون بديلة للسياسة المالية في دعم الانعاش الاقتصادي، كما تكون مدعومة ومقوية لها.

3.6. مرونة كل من IS و LM:

قبل التعرض لدراسة أثر كل من السياسة المالية والنقدية على التوازن المترامن لسوقي السلع والخدمات والنقد معا يجب أو التطرق ومعرفة مرونة كل من IS و LM.



1.3.6. مرونة منحنى IS:

إن دالة الإدخار تؤثر على مرونة منحنى الاستثمار - الإدخار (منحنى IS)، غير أن تأثير الاستثمار أكبر بكثير من تأثير الإدخار في الدخل الوطني. لذا فالمحدد الأساسي لمرونة منحنى IS هو استجابة الاستثمار لمعدل الفائدة. وبصورة عامة فإن شكل منحنى IS يتبع مباشرة شكل منحنى الاستثمار.

2.3.6. مرونة منحنى LM:

تختلف مرونة منحنى LM باختلاف مدى أو مجال المنحنى:

- **المجال الكينزي:** وعنده يكون منحنى LM خطا أفقيا. كما أن دالة منحنى LM تكون فيه تامة المرونة بالنسبة للفائدة. وهذا المجال يمثل مصيدة السيولة (مصيدة كينز)، حيث يكون هناك حد أدنى معين للفائدة مما يشجع الأفراد على الاحتفاظ بالنقود بدلا من السندات ويؤول الطلب على النقود للمضاربة إلى ما لانهاية عند هذا الحد الأدنى للفائدة.

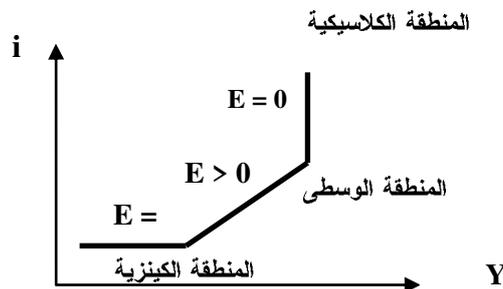
- **المجال الكلاسيكي:** وعنده يكون المنحنى خطا عموديا. كما أن مرونة منحنى LM بالنسبة للفائدة تصبح مقتربة من الصفر وينعدم بذلك الطلب على النقود لأجل المضاربة. وبالتالي تستخدم كل النقود لدفع الصفقات والحيطة. وفي هذا المجال، فإن المنحنى LM يظهر مرونة موجبة كما يتميز هذا المجال بوجود الطلب على النقود لأجل الصفقات والحيطة والمضاربة.

- **المجال الأوسط:** وهو ما تبقى من المنحنى وبالتالي، فإن المنحنى LM يظهر مرونة موجبة كما يتميز هذا المجال بوجود الطلب على النقود لأجل الصفقات والحيطة والمضاربة.

والشكل الموالي يوضح ذلك:

E: تمثل المرونة.

الشكل رقم (54)



ثالثا: تأثير السياسيتين النقدية والمالية على التوازن ومدى فعالتهما

تتغير فعالية كل من السياسة النقدية والسياسة المالية تبعاً لمرونة كل من منحنى الاستثمار - الإيداع (منحنى IS) ومنحنى عرض - الطلب على النقود (منحنى LM). وبعد دراسة كل من IS و LM ينبغي الآن التطرق لتأثير السياسيتين النقدية والمالية على التوازن ومدى فعالتهما.

1. أثر السياسة النقدية:

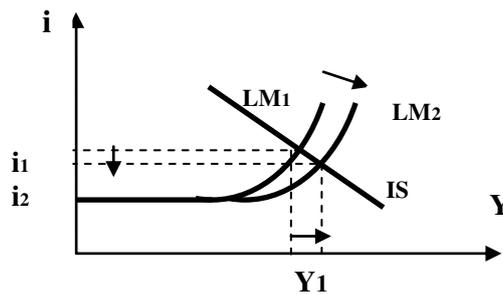
إن زيادة كمية النقود تؤدي إلى انخفاض أسعار الفائدة عن الكفاية الحدية لرأس المال وهذا يشجع الاستثمار، وعليه يزداد الدخل بمقدار مضاعف الاستثمار، كما أن هذه الزيادة في عرض النقود لن يقابلها زيادة في الإنتاج، وبالتالي ترتفع الأسعار مما يؤدي إلى ارتفاع الطلب على النقود بغرض المعاملات والعكس صحيح عند تخفيض كمية النقود.

1.1. تأثير السياسة النقدية على انتقال منحنى LM:

إذا تغير العرض أو الطلب حدث انتقال في المنحنى LM وبوجه عام ينتقل LM إلى اليمين إذا كانت هناك زيادة في كمية النقود أو انخفاض في الطلب على النقود وإلى اليسار إذا انخفض عرض النقود أو كانت هناك زيادة في الطلب على النقود. ومنه تؤثر السياسة النقدية على انتقال منحنى LM من خلال التأثير على العرض النقدي فعندما تعتمد السلطات النقدية إلى اتباع سياسة نقدية توسعية، يزداد العرض النقدي مما يؤدي إلى انتقال منحنى LM إلى اليمين فينخفض معدل الفائدة وهذا ما يشجع الاستثمار ومنه يزداد الدخل الحقيقي (وجود ارتباط بين السوقين الحقيقي والنقدي) والشكل الموالي يوضح ذلك:

1.1.1. انتقال منحنى LM إلى اليمين:

الشكل رقم (55):



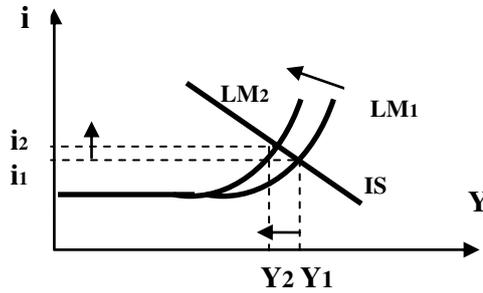
أما في حالة نقص العرض النقدي (سياسة نقدية تقييدية أو تشفوية أو انكماشية) فإن منحنى LM ينتقل إلى اليسار، فيرتفع سعر الفائدة مما يؤدي إلى تخفيض الاستثمار وبالتالي انخفاض الدخل كما في الشكل التالي:



2.1.1. انتقال منحنى LM إلى اليسار:

PDF Compressor Free Version

الشكل رقم (56):



2.1.1. فعالية السياسة النقدية وفقا لنموذج IS - LM:

تعتمد السياسة النقدية إلى التأثير في العرض النقدي إما بطريقة مباشرة عن طريق التحكم في الإصدار النقدي الجديد، وإما بطريقة غير مباشرة عن طريق التأثير في حجم النقود وفرص الائتمان التي يخلقها الجهاز المصرفي من خلال عمليات السوق المفتوحة وسعر الخصم ونسبة الاحتياطي النقدي القانوني، وتكون السياسة النقدية توسعية أو انكماشية وهي في الحالتين تمارس أثرها من خلال انتقال منحنى LM إلى ناحية اليمين أو اليسار، كما رأينا سابقا. ففي حالة انكماش تتبع الحكومة سياسة نقدية توسعية، تتوقف فعاليتها على المنطقة التي يتقاطع فيها منحنى IS مع LM وهي ثلاثة، كما يوضحها الشكل التالي:

- المنطقة الكينزية: فالزيادة في عرض النقود سوف يؤدي إلى انزحاف منحنى LM إلى اليمين وهذا يعني أنه عند كل مستوى من الدخل، فإن $M = L$ ، فقط، عند سعر الفائدة منخفض. ولهذا فإن سعر الفائدة يجب أن ينخفض بالقدر اللازم لجعل الأفراد على استعداد للاحتفاظ بقدر أكبر من الأرصدة النقدية. ولكن هذا لا ينطبق في مصيدة السيولة. ففي هذه الحالة، يكون سعر الفائدة قد وصل إلى مستوى يعد الحد الأدنى الذي لا يمكن أن ينخفض عنه.

ولهذا، عندما تشتري السلطات النقدية السندات، فإن حملة السندات يكونون على استعداد لمبادلتها بأرصدة نقدية عند الأسعار السائدة لهذه السندات وعليه، فإن زيادة المعروض من النقود لن تؤدي إلى تخفيض سعر الفائدة. فكل ما يحدث هو أن الأفراد سوف يحتفظون بقدر أكبر من النقود بغرض المضاربة ويحتفظون بقدر أكبر من السندات. فلو أن الاقتصاد الوطني واقع في مصيدة السيولة فإن السياسة النقدية تكون عديمة الفعالية في رفع مستوى الدخل عن طريق تخفيض سعر الفائدة وزيادة حجم الاستثمار.

- المنطقة الكلاسيكية: عندما يزداد المعروض من النقود في المدى الكلاسيكي كما هو موضح في الشكل رقم (57)، فإن السياسة النقدية ستحقق فعالية في التأثير على مستوى الدخل وسعر الفائدة التوازني. ففي المدى الكلاسيكي، يكون سعر الفائدة مرتفعا للغاية بحيث أن أرصدة المضاربة تكون صفرا. فالاحتفاظ بالنقود إنما



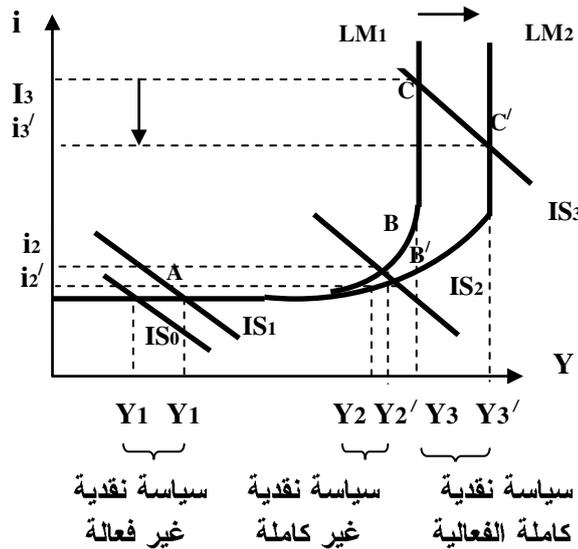
يكون بغرض المعاملات فقط. فلو أن السلطات النقدية دخلت السوق مشتريّة السندات فإن حاملي السندات يمكن اغراؤهم بمبادلة السندات بنقود عندما ترتفع أسعار السندات. **PDF Compressor Free Version**

فعندما ترتفع أسعار السندات ستتخفص أسعار الفائدة ويزداد الانفاق الاستثماري تبعا لذلك ويرتفع المستوى التوازني للدخل. وعكس ما يحدث في المنطقة الكينزية التي تكون فيها السياسة النقدية غير فعالة، فإن السياسة النقدية تكون فعالة بشكل كبير في المدى الكلاسيكي ولا يوجد أي جزء من الزيادة في عرض النقود يختفي في شكل أرصدة نقدية عاطلة.

فالزيادة في المعروض من النقود تعني زيادة في الطلب الكلي التي يترتب عليها ارتفاع في مستوى الدخل الذي يتحقق عنده امتصاص كل الزيادة في عرض النقود في أرصدة المعاملات. ولهذا نجد أن الزيادة في عرض النقود في المدى الكلاسيكي كما هو موضح في الشكل رقم (57) ستؤدي إلى انزحاف منحنى LM، من LM_1 إلى LM_2 وبالتالي زيادة في مستوى الدخل من Y_3 إلى Y_3' .

- المنطقة الوسطى: أما إذا كان الاقتصاد الوطني في المجال الأوسط، فإن السياسة النقدية ستكون فعالة في زيادة مستوى الدخل. ويلاحظ من الشكل أدناه أن زيادة عرض النقود أدى إلى إزاحة منحنى LM، من LM_1 إلى LM_2 وترتب على ذلك تغيير في مستوى الدخل من Y_2 إلى Y_2' . وحتى يزداد مستوى الدخل كنتيجة لزيادة عرض النقود، على هذا الأخير، أي عرض النقود، أن يؤثر في الاستثمار من خلال تخفيضه لمعدل الفائدة. ويلاحظ من الشكل أن زيادة عرض النقود أدت إلى تخفيض معدل الفائدة مما سمح للاستثمار بالارتفاع فارتفع الدخل تبعا لذلك.

الشكل رقم (57):



2. أثر السياسة المالية:

يظهر تأثير السياسة المالية على الطلب الكلي في تغير مستوى الإنفاق الحكومي ومعدلات الضرائب، ولذلك فإن آثارها الانكماشية أو التوسعية تنصب على سوق السلع والخدمات وبالتالي تتوقف فعاليتها على انتقال منحنى IS.

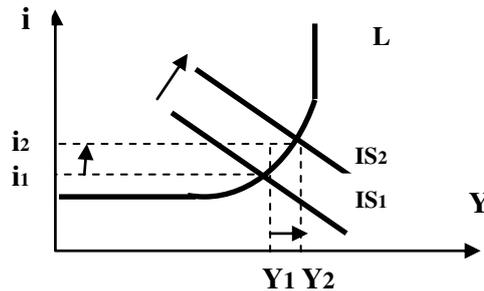
1.2. تأثير السياسة المالية على انتقال منحنى IS:

إن تطبيق سياسة ميزانية في شكل تغيرات في النفقات الحكومية أو تعديلات جبائية، يستلزم ذلك انتقال منحنى IS تبعاً لنوع السياسة المتبعة.

فعند اتباع سياسة ميزانية توسعية عن طريق زيادة الإنفاق الحكومي أو تخفيض الضرائب فهذا يؤدي إلى انتقال منحنى IS إلى اليمين من IS_1 إلى IS_2 وبالتالي زيادة الدخل من Y_1 إلى Y_2 والذي ينجم عنه زيادة الطلب على النقود لغرض المبادلات، وهذا ما يؤدي إلى وجود فائض طلب في السوق النقدية وبالتالي ارتفاع أسعار الفائدة من i_1 إلى i_2 والذي ينتج عنه انخفاض الاستثمار، والشكل التالي يوضح ذلك:

1.1.2. انتقال منحنى IS إلى اليمين:

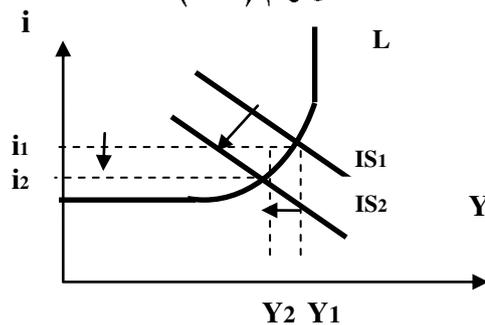
الشكل رقم (58):



أما في حالة اتباع سياسة ميزانية انكماشية عن طريق تخفيض الإنفاق الحكومي أو زيادة حجم الضرائب فإن منحنى IS ينتقل إلى اليسار من IS_1 إلى IS_2 وبالتالي انخفاض مستوى الدخل من Y_1 إلى Y_2 والذي ينجم عنه انخفاض الطلب على النقود لغرض المبادلات، وهذا ما يؤدي إلى وجود عجز طلب في السوق النقدية، وبالتالي انخفاض الفائدة من i_1 إلى i_2 والذي ينتج عنه ارتفاع الاستثمار، والشكل التالي يوضح ذلك:

2.1.2. انتقال منحنى IS إلى اليسار:

الشكل رقم (59):



يمكن تلخيص ما تقدم عن فعالية كل من السياسة النقدية والسياسة المالية في ما يلي:

PDF Compressor Free Version

- تكون السياسة المالية ذات فعالية تامة إذا كان المنحنى LM مرنا مرونة لا نهائية؛
- تكون السياسة المالية عديمة الفعالية إذا كان منحنى LM ذا ميل يساوي ما لا نهاية أي عديم المرونة بالنسبة لسعر الفائدة؛
- تكون السياسة المالية ذات فعالية بسيطة جدا إذا كان منحنى IS مرنا مرونة لا نهائية أي إذا كان الاستثمار مرنا مرونة لا نهائية بالنسبة للتغيرات في سعر الفائدة؛
- تكون السياسة النقدية ذات فعالية كاملة إذا كان المنحنى IS ذا ميل يساوي الصفر أي إذا كان المنحنى مرنا مرونة لا نهائية بالنسبة لسعر الفائدة، أي إذا كان الاستثمار مرنا مرونة لا نهائية بالنسبة لسعر الفائدة؛
- تكون السياسة النقدية عديمة الفعالية إذا كان منحنى IS عديم المرونة بالنسبة لسعر الفائدة، أي إذا كان الاستثمار عديم المرونة لسعر الفائدة وفي هذه الحالة يكون منحنى IS مساويا ما لا نهاية ويكون خطا عموديا موازيا للمحور الرأسي؛
- إذا كان منحنى IS مرنا ولكن ليس ذا مرونة لا نهائية فإن السياسة النقدية تكون أكثر فعالية كلما قلت مرونة منحنى LM بالنسبة لسعر الفائدة، أي كلما قلت مرونة الطلب على النقود بالنسبة لسعر الفائدة.

2.2. فعالية السياسة المالية وفقا لنموذج IS - LM:

تتعلق فعالية السياسة المالية بالوضعية الاقتصادية السائدة خلال فترة محددة، ونظرا لوجود سوقين (سوق السلع والخدمات وسوق النقود)، فإن فعالية السياسة المالية تتوقف على وضعية أحد السوقين أو الاثنين معا، ويرتبط ذلك بميل منحنى IS وميل منحنى LM. نفترض وجود فجوة انكماشية وقامت الحكومة بمواجهتها باتباع سياسة مالية توسعية من خلال زيادة الانفاق العام بمقدار ΔG . في هذه الحالة سوف ينتقل منحنى IS إلى ناحية اليمين ويقاطع مع منحنى LM في نقطة توازن جديدة كما موضح في الشكل التالي:

- **المنطقة الكلاسيكية:** في المجال الكلاسيكي، فإن السياسة المالية لا تكون فعالة إطلاقا. فالسياسة المالية التي تؤدي إلى نقل منحنى IS، من IS_3 إلى IS_3' لا تؤثر بتاتا على مستوى الدخل بل يبقى ثابتا عند المستوى Y_3 . كما أنه في المجال الكلاسيكي فإن الطلب على النقود بدافع المضاربة يكون معدوما. وبالتالي فإن الطريق الوحيد الذي يسمح للحكومة بالاقتراض لتمويل الزيادة في انفاقها هو بيع السندات، لأن ارتفاع معدل الفائدة سوف يشجع الأفراد على الاقتراض عوضا عن الاستثمار في البضائع الرأسمالية وبالتالي فإن الزيادة في الانفاق الحكومي سوف يقابلها انخفاض معادل في الاستثمار مما يترك مستوى الدخل بدون تغيير.

كما أن زيادة الانفاق الحكومي أو تخفيض الضرائب وانزحاف منحنى IS_1 إلى IS_1' سيؤدي إلى رفع سعر الفائدة من i_1 إلى i_1' ولكن يبقى مستوى الدخل ثابتا عند Y لا يتغير وهذا ما أطلق عليه الاقتصاديون الكلاسيك **التزامم الانفاقي (Crowding Out)** أو الأثر السلبي لزيادة الانفاق الحكومي على الانفاق الاستثماري.



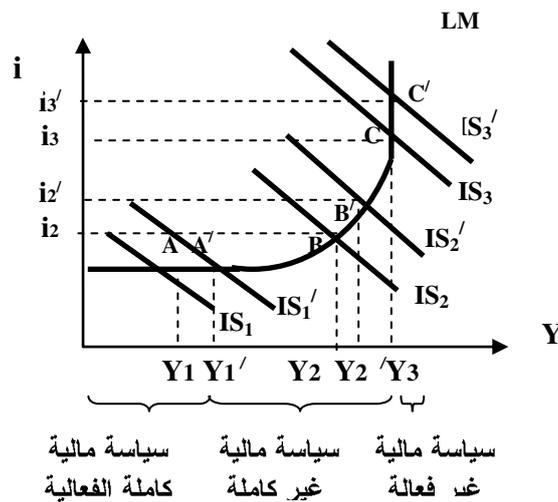
وهذا وجهة نظر الاقتصاديين الكلاسيك حيث يعتقدون أن زيادة الانفاق الحكومي G لن تؤدي إلى زيادة الناتج أو الدخل الوطني. بمعنى أن التغير في الدخل الوطني Y نتيجة للتغير في الانفاق الحكومي يساوي صفراً.

- **المنطقة الكينزية:** إذا قطع منحنى IS منحنى LM في المجال الكينزي، حيث مصيدة السيولة ومستوى الدخل منخفض، فإن السياسة المالية تكون فعالة أكثر بزيادة مستوى الدخل. فإذا زاد الانفاق الحكومي أو انخفضت الضرائب، ترتب على ذلك انتقال منحنى IS إلى اليمين، من IS_1 إلى IS_1' .

وكنتيجة لذلك سيرتفع مستوى الدخل Y من Y_1 إلى Y_1' . ولتمويل الزيادة في الانفاق الحكومي فإنه من الضروري الاقتراض من الجمهور (لأننا افترضنا أن عرض النقود ثابت) خاصة وأن الأرصدة النقدية المخصصة للمضاربة تكون متوفرة بكثير. وبالتالي سيقبل الجمهور على قرض الحكومة هذه الأرصدة النقدية العاطلة. وما تجدر ملاحظته هنا هو أن زيادة الانفاق الحكومي، في المجال الكينزي، لم تؤثر نهائياً على معدل الفائدة، وبالتالي فإن الاستثمار سيبقى بدون تغيير.

- **المنطقة الوسطى:** أما إذا تقاطع المنحنى IS مع المنحنى LM في المجال الأوسط فإن السياسة المالية تصبح فعالة في زيادة مستوى الدخل لكن فعاليتها تكون أقل مما عليه في المجال الكينزي. فإذا زاد الانفاق الحكومي (تمول الزيادة في الانفاق الحكومي عن طريق بيع سندات إلى الجمهور لأننا لافترض بأن عرض النقود ثابت) فإن المنحنى IS سينتقل من IS_2 إلى IS_2' و يترتب على ذلك زيادة في مستوى الدخل من Y_2 إلى Y_2' وترتفع الفائدة أيضاً من i_2 إلى i_2' وبذلك سينخفض الاستثمار قليلاً.

الشكل رقم (60):



- إذا كان التوازن يتم في منطقة مصيدة السيولة فإن انتقال منحنى IS ناحية اليمين ليصبح IS' سوف يؤدي إلى زيادة مستوى الدخل من Y_1 إلى Y_1' وبظل سعر الفائدة ثابتاً i_1 ، حيث ثبات هذا الأخير يعني أن حجم الاستثمار يتأثر ومن ثم زيادة الدخل بمقدار المضاعف مضروب في ΔG ، وهذا يعني أن السياسة المالية تكون في هذه المنطقة كاملة الفعالية.



- أما إذا كان التوازن يتم في منطقة الوسطى فإن انتقال منحنى IS ناحية اليمين ليصبح IS' سوف يؤدي إلى تغيير نقطة التوازن من B إلى B' وزيادة مستوى الدخل من Y_2 إلى Y_2' ، ولكن هذه الزيادة تكون أقل من الزيادة في حجم الدخل في المنطقة الكينزية، وهذا راجع إلى ارتفاع سعر الفائدة من i_2 إلى i_2' الذي يؤدي إلى تخفيض الاستثمار وبالتالي التقليل من الدخل الناتج عنه، وعليه فإن تأثير السياسة المالية في هذه المنطقة يكون جزئياً، وبالتالي تكون فعاليتها غير كاملة.

- أما إذا كان التوازن يتم في المنطقة الكلاسيكية فإن انتقال منحنى IS ناحية اليمين ليصبح IS' سوف يؤدي إلى تغيير نقطة التوازن من C إلى C'، وهذا لن يؤدي إلى تغيير مستوى الدخل $Y_3' = Y_3$ ، بل سيعمل على رفع سعر الفائدة من i_3 إلى i_3' ، وارتفاع هذا الأخير يعمل على تخفيض الاستثمار بمقدار يساوي تماماً الزيادة في الانفاق الحكومي، وهذا يؤيد الفكر الكلاسيكي القائل بأن أي توسع في الانفاق الحكومي العام لن يؤدي إلا إلى تحويل كامل في استخدام الموارد من القطاع الخاص إلى القطاع الحكومي، أي أنه لن يؤدي إلى زيادة حقيقية في حجم الموارد المستخدمة ومن ثم حجم الإنتاج، وهذا يعني أن السياسة المالية تكون عديمة الفعالية في المنطقة الكلاسيكية.

تصطدم فعالية السياسة المالية عموماً وسياسة الانفاق العام بالخصوص في التأثير الإيجابي على حجم الناتج بالآثار السلبية التي تنتج عن ذلك التوسع المالي، والت قد تفوق أحياناً الأثر الإيجابي لها على حجم الناتج والدخل في الاقتصاد، ويعتبر أثر الإزاحة الجانب الأهم الذي يركز عليه معرضو السياسة المالية التوسعية في شكل زيادة للانفاق العام، حيث أنه يتعلق بنشاط القطاع الخاص الذي يعتبر أساس النشاط الاقتصادي في كل دولة.

3. مفهوم أثر الإزاحة:

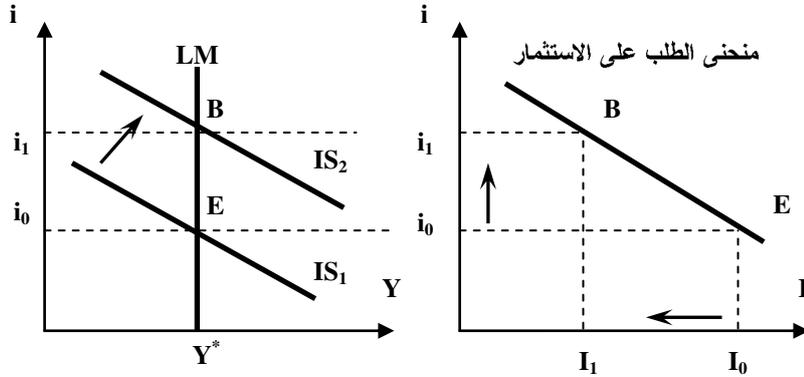
يقصد بأثر الإزاحة ابعاد واقضاء القطاع الخاص من النشاط الاقتصادي، ونقول أن زيادة الانفاق الحكومي قد زاحمت (طردت) الانفاق الاستثماري، وتظهر مشكلة المزاحمة أو الطرد (Crowding Out) لما تتسبب السياسة المالية التوسعية في ارتفاع أسعار الفائدة، فيخفض الانفاق الخاص وبالتحديد الاستثمار الخاص. من وجهة نظر الاقتصاديين الكلاسيك حيث يعتقدون أن زيادة الانفاق الحكومي G لن تؤدي إلى زيادة الناتج أو الدخل الوطني. بمعنى أن التغيير في الدخل الوطني Y نتيجة للتغيير في الانفاق الحكومي يساوي صفراً. وذلك بسبب أن زيادة الانفاق الحكومي ستؤدي إلى رفع سعر الفائدة حيث يصاحب زيادة الانفاق زيادة الطلب على النقود، وزيادة أسعار الفائدة تؤدي إلى انخفاض الاستثمار. ففي هذه الحالة، تؤدي زيادة الانفاق الحكومي إلى زيادة الدخول ولكن ارتفاع أسعار الفائدة يؤدي إلى انخفاض الاستثمار وبالتالي، انخفاض الدخول. والمحصلة النهائية هي أن زيادة الدخول الناتجة عن زيادة الانفاق الحكومي تساوي النقص في الدخول الناتج عن انخفاض الاستثمار $+G = -I$ ، وبالتالي عدم تغيير الناتج (أو الدخل) الوطني. ويعتقد الاقتصاديون الكلاسيك أن



السياسة المالية في هذه الحالة لا تصلح لزيادة الدخل الوطني ولكنها تؤدي فقط، إلى رفع أسعار الفائدة كما هو موضح في الشكل رقم (61):

الشكل رقم (61):

التزام الانفاق



يبين الشكل السابق ميكانيزم المزامنة، حيث أن السياسة المالية التوسعية ترفع من سعر الفائدة من i_0

إلى i_1 بالجزء (b) من الشكل وينخفض الانفاق الاستثماري بالجزء (a) كنتيجة لذلك من I_0 إلى I_1 .

4. دمج السياستين المالية والنقدية وفقا لنموذج IS - LM:

يمكن الجمع بين أدوات السياستين المالية والنقدية وفق أساليب متعددة للحصول على الوضع المطلوب من منحنى الطلب داخل الاقتصاد. وفي هذا المجال سيتضح مدى نجاح السياسة المالية والسياسة النقدية في تحقيق الأثر المطلوب في الاقتصاد كل على انفراد. ثم أثر تداخل السياستين المالية والنقدية في حالتين مهمتين الأولى: عندما يعملان في اتجاهين مختلفين من أجل تغيير سعر الفائدة، وكذلك تغير تركيبة الإنتاج عند مستوى معين من الإنتاج. الثانية، عندما يعملان نفس الإتجاه من أجل تحقيق التغير المطلوب في منحنى الطلب وتغير مستوى الدخل Y عند مستوى سعر معين P .

يتم الدمج بين السياستين المالية والنقدية من خلال الجمع بين أدواتهما من أجل التأثير على الطلب الكلي،

ويكون أثر الجمع هذا في الحالتين التاليتين:

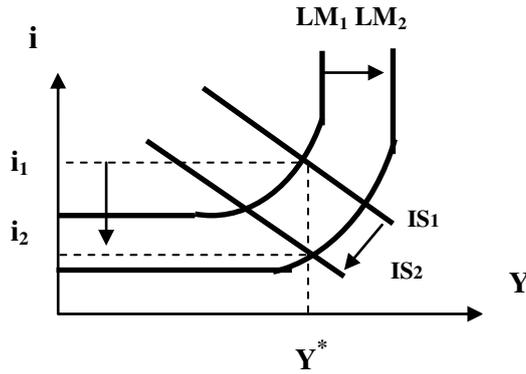
1.4 الحالة الأولى: دمج السياستين المالية والنقدية وفقا لنموذج IS - LM في اتجاهين مختلفين

يؤدي استخدام أدوات السياستين بالاتجاه المعاكس بعضها لبعض إلى حالة عدم من اليقين كبيرة حول النتائج المتوقعة، خاصة وإن مقدار التغير في كل من هذه الأدوات سيعتمد على حالة الاقتصاد السائد قبل استخدام هذه السياسات. عندما تعملان في اتجاهين مختلفين من أجل تغيير سعر الفائدة وتغيير مستوى الإنتاج دون تغير مستوى توازن الدخل، وفي هذه الحالة قد يتم تخفيض سعر الفائدة عن طريق رفع معدلات الضرائب ومن ثم انتقال منحنى IS إلى اليسار، إلا أنه في نفس الوقت يمكن مواجهة مثل هذه الحالة عن طريق زيادة عرض النقود ومن ثم انتقال منحنى LM إلى اليمين، وهذا ما يوضحه الشكل الموالي:



الشكل رقم (62):

PDF Compressor Free Version

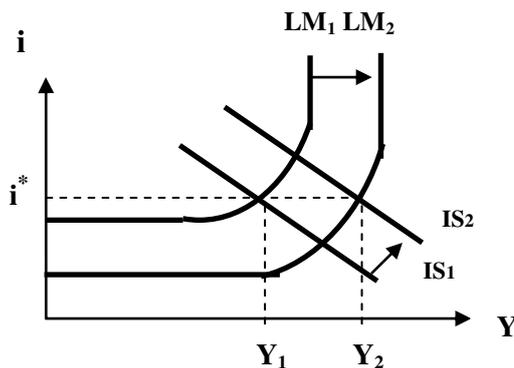


قد أدى التغير المزيح من السياستين معا إلى انخفاض أسعار الفائدة (وبالتالي ارتفاع مستوى الاستثمار) وبقاء المستوى التوازني للدخل ثابت.

2.4. الحالة الثانية: دمج السياستين المالية والنقدية وفقا لنموذج IS - LM في نفس الإتجاه

عندما تعاملان في نفس الإتجاه من أجل تحقيق التغير في مستوى الدخل دون تغير مستوى سعر الفائدة، وفي مثل هذه الحالة يمكن زيادة الدخل الوطني دون المساس بمستوى سعر الفائدة عن طريق دمج السياستين معا كما هو موضح في الشكل الموالي. فهذه الوضعية توضح حالة التمويل بالعجز عن طريق الزيادة في خلق النقود وبالتالي انتقال منحنى LM إلى اليمين وفي نفس الوقت الزيادة في الانفاق الحكومي وبالتالي انتقال IS إلى اليمين.

الشكل رقم (63):



وعليه، فالترابط بين السياستين النقدية والمالية يجعلهما أكثر فعالية، وذلك من خلال العمل على التنسيق بين أهداف السياستين والعمل جنباً إلى جنب من أجل إعادة الاستقرار للوضع الاقتصادي. فمثلاً في حالة التضخم تقوم السلطات النقدية بالتدخل عن طريق استخدام إحدى أدواتها للتأثير على المعروض النقدي (سحب الزيادة) من أجل التخفيف من حدة التضخم.



ومنه فعلى السلطات المالية أن تتعاون مع هذه السياسة وتجتنب الإجراءات المضادة، مثل العمل على زيادة النفقات أو خفض الضرائب، وأن تعمل السلطات المالية على انتهاج سياسة مالية الكماشية (تشفية) تتماشى مع أهداف السياسة النقدية، والعكس صحيح وبالتالي لا بد من وجود تنسيق بين السلطات المالية والسلطات النقدية في جانب إتخاذ القرارات اللازمة لمعالجة الاختلالات.

رابعاً: التوازن في سوق العمل

1. الطلب على العمل:

لا يختلف كينز مع الكلاسيك في ما يتعلق بدالة الطلب على العمل، فهو يقبل فرضية المنافسة التامة، وبالتالي السعي لتنظيم الربح تحت قيد دالة الانتاج، وقاعدة التوازن هي استمرار المنتج في انتاج وعرض كميات إضافية من سلعته حتى تتساوى التكلفة الحدية مع الانتاجية الحدية للعمل.

فشرط تعظيم الربح بالنسبة للاقتصاد الوطني يمكن كتابته كما يلي:

$$W = MP \cdot PK, \text{ أي أن } MP = W / P$$

حيث:

MP: الانتاجية الحدية؛

W/P: الأجر الحقيقي.

وعليه تصبح دالة الطلب على العمل تابعة لمعدل الأجر الحقيقي (W/P)، أي أن:

$$N_d = N_d \left(\frac{W}{P} \right)$$

حيث W: يمثل الأجر النقدي الاسمي،

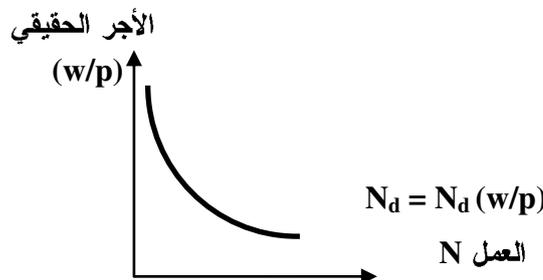
P: يمثل المستوى العام للأسعار،

(W/P): يمثل الأجر الحقيقي.

أما شكلها البياني فهو مبين في الشكل أدناه.

الشكل رقم (64):

منحنى الطلب على العمل



ونلاحظ من الشكل البياني أعلاه أن الطلب على العمل يرتفع كلما انخفض معدل الأجر الحقيقي. والعكس

صحيح، كلما ارتفع معدل الأجر الحقيقي كلما انخفض الطلب على العمل.



2. عرض العمل:

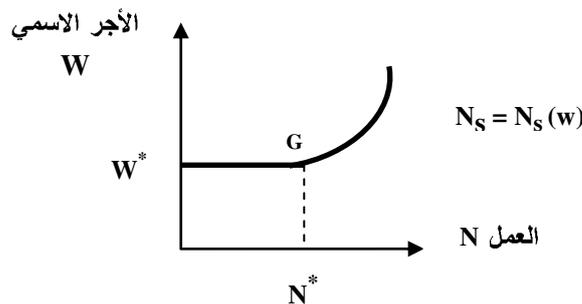
إن الفرق الأساسي بين كينز وأسلافه الكلاسيك يكمن في دالة عرض العمل، ويُنحصر هذا الفرق في نقطتين أساسيتين:

- عرض العمل عند كينز يرتبط بمعدل الأجر الاسمي وليس الحقيقي، وهذا راجع لسببين هما:
السبب الأول: وهو اعتبار الكلاسيك أن عرض العمل يتحدد بالأجر الحقيقي، ومعناه أن العمال لا يتعرضون لما يسمى بالخداع النقدي (Illusion Monétaire) وهذا غير صحيح، لأن معدل ارتفاع الأجر الاسمي يؤثر في سلوك العمال، فكلما كان الأجر الاسمي أعلى كلما كان أحسن بغض النظر على التغير في المستوى العام للأسعار، وبالتالي فهم معرضون لظاهرة الخداع النقدي.
السبب الثاني: فهو أن الفرضية الكلاسيكية تستلزم أن تتغير الأجور الحقيقية والأجور الاسمية بشكل متناسب. لكن ليست هناك أية حتمية في أن يكون الأمر كذلك، لأن مستوى العام للأسعار يرتبط بكمية النقد المتداولة، أما الأجور فتحدد في سوق العمل.

- بينما يعتبر الكلاسيك أن معدل الأجر الحقيقي مرنا في الارتفاع والانخفاض، لكن كينز يبين أن معدل الأجر الاسمي مرن في اتجاه واحد نحو الارتفاع فقط، ففي ظل مجتمع منظم يتصف بوجود نقابات قوية تناقش حقوق العمال يوجد معدل معين للأجر يمكن اعتباره الحد الأدنى اللازم للبقاء على قيد الحياة، ولا يمكن بأي حال أن يهبط مستوى الأجر أدنى من هذا الحد. ولذلك غالبا ما يفترض التحليل الكينزي لسوق العمل أن معدل الأجر غير مرن وأنه متغير خارجي يتحدد بعوامل خارجية: النقابات، القوانين الاجتماعية التي تحمي العمال... الخ.
وطبقا لما سبق تكون دالة عرض العمل هي دالة تابعة لمعدل الأجر الاسمي كما يلي:

الشكل رقم (65):

منحنى عرض العمل عند كينز



N_s : تمثل عرض العمل؛

W : تمثل الأجر الاسمي؛

W^* : تمثل الحد الأدنى للأجر الاسمي.

يلاحظ بأنه عند معدل الأجر الاسمي (النقدي) W^* فإن العمال يعرضون خدماتهم ما بين الصفر و N^* . وهذا ما أدى بمنحنى عرض العمل أن يأخذ خطا افقيا عند هذا الحد الأدنى للأجر النقدي، وحينما يتم توظيف كل

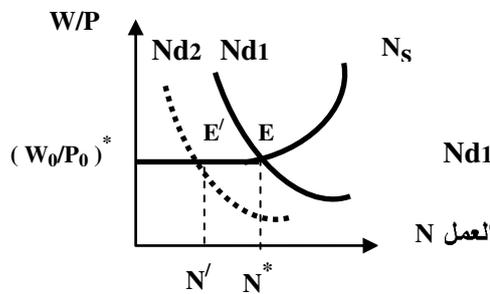


الراغبين في العمل عند معدل الأجر الاسمي فإنه بعد ذلك يصبح توظيف عدد عمال أكثر يتطلب رفع معدل الجر الاسمي السائد مما يعطي لمنحنى عرض العمل ميل موجب كما هو موضح في الشكل السابق وذلك ابتداء من النقطة G.

3. توازن سوق العمل:

يحدث التوازن في سوق العمل بتقاطع منحنى عرض العمل مع منحنى الطلب على العمل. لكن المتغيرة المستقلة لعرض العمل هي المعدل الأجر الاسمي. وبافتراض أن المستوى العام للأسعار معطى وثابت، يمكن التعبير عن دالة عرض العمل بدلالة الأجر الحقيقي بدلا من الأجر الاسمي، ومنه يمكن مقابلة كل من دالة العرض والطلب على العمل في معلم واحد كما يبينه الشكل الموالي:

الشكل رقم (66):



يبين الشكل التالي تقاطع منحنى عرض العمل والطلب عليه عند النقطة E والتي تمثل حالة التشغيل الكامل. انطلاقا من هذه الوضعية يؤدي تقليص الطلب على السلع والخدمات إلى تراجع الطلب على Nd1 إلى Nd2، لينتقل منحنى الطلب إلى الأسفل ليصبح مستوى التوازن الجديد في سوق العمل هو E' وحجم العمل متمثلا بـ N'، وهذا لا يعني التشغيل الكامل لأن هناك فائض في عرض العمل والمحدد بالمسافة (N' N*)، مستعد لقبول الأجر السائد (W0/P0)* وهذا يعبر عن وجود بطالة إجبارية لا إرادية (Involuntarily Unemployment) مقدرة بالمسافة (N' N*). ويعني أن هناك عدد من العمال مستعدين لقبول معدل الأجر السائد ولكن المنتجون يطلبون حجما أقل، وهذا الرفض يفسر بدوره عدم مرونة معدل الأجر الاسمي نحو الانخفاض.

خامسا: علاقة البطالة بالتضخم

1. ماهية منحنى فليبس:

من أهم النتائج التي تمخضت عنها النظرية العامة لكينز، تركيز التحليل الاقتصادي والسياسات الاقتصادية على قضية البطالة والتشغيل، بسبب افتقاد التوظيف الكامل إبان أزمة الكساد (1929- 1933) وعند استعادت دول غرب أوروبا عافيتها الاقتصادية بعد عمليات إعادة البناء في عالم ما بعد الحرب العالمية الثانية، بدأت مشكلة التضخم في الظهور في الوقت الذي تراجعت فيه بالفعل معدلات البطالة. و من هنا بدأ عدد من الاقتصاديين يهتمون بدراسة العلاقة بين البطالة والتضخم.



ولقد كان أول من تطرق إلى هذه العلاقة بشكل واضح المفكر النيوكلاسيكي Irving Fischer سنة 1926، حيث بين أن هناك معضلة Paradoxe، تتلخص أن العوامل التي تسهم في زيادة معدلات التضخم مثل العجز المتراكم وتزايد الكمية النقدية ستترك المتغيرات الحقيقية مثل التشغيل والناجح الحقيقي دون أي تأثير. ولا شك بأن عدم انتشار الفكرة في بداية الأمر كانت مناقضة للتحليل الكلاسيكي السائد آنذاك.

ثم كانت عدة محاولات من طرف Timbergen سنة 1936، و Klein سنة 1955، وتم رسم هذه العلاقة في الأخير في شكل انتشاري وبياني بواسطة كل من Brown سنة 1955، و Sultan سنة 1957، وبالرغم من كل هذه الجهود المتطورة والمتلاحقة إلا أنه لم يظهر هذا التحليل ولم يعتمد عليه إلا بعد محاولة الاقتصادي النيوزلندي "ألان فيليبس A. W. Philips" سنة 1958.

2. تحليل منحنى فيليبس:

قام فيليبس Philips سنة 1958 بنشر دراسة مهمة في مجلة Economica حول العلاقة التاريخية التي تربط ما بين معدل البطالة U والمعدل الذي تتغير به الأجور النقدية ($\Delta W / W$)، إذ بين من خلال دراسة قياسية لسلسلة احصائية أجراها على الاقتصاد الإنجليزي (المملكة المتحدة) للفترة الممتدة ما بين (1861 – 1957):
- عن وجود علاقة تربط بين هذين المتغيرين عبر مسار زمني وتاريخي طويل امتد إلى ما يزيد عن تسعين عاما؛
- وتبين أنها علاقة دالية متناقصة: $f(U) = \Delta W / W$ ، حيث: $f'(U) < 0$.

- أنها علاقة غير خطية (الميل غير ثابت)؛

- علاقة مستقرة وثابتة (شكله وموضعه لا يتغير عبر الزمن).

يقدم لنا الشكل الموالي صورة توضيحية لتلك العلاقة العكسية التي تربط بين هذين المتغيرين. وقد لوحظ أن تلك العلاقة غير خطية تقع ضمن خطي مقارنة أو نهائية.

الأول: ويوضح أن معدل التغير في الأجور النقدية يبلغ قيمة لا نهائية، وذلك عندما ينخفض معدل البطالة إلى المستوى 0.8%.

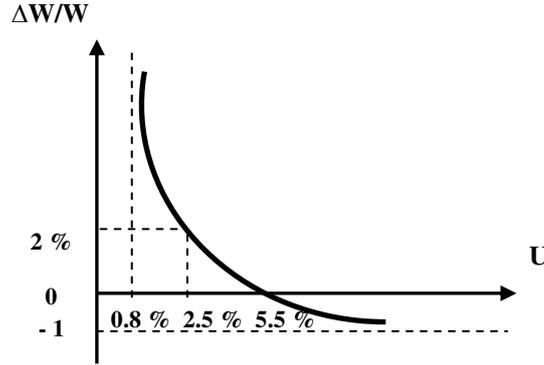
الثاني: ويوضح أن معدل التغير في الأجور النقدية يبلغ حد الأدنى - 01%، وذلك عندما يرتفع معدل البطالة ليشمل جميع المعروض من العمال في سوق العمل، أي 100%.

الشكل الموالي يوضح منحنى فيليبس:



الشكل رقم (67)

منحنى فيليبس



من خلال الشكل السابق، نلاحظ أنه تكون معدلات التغير في الأجور النقدية مرتفعة عند انخفاض معدل البطالة، وتكون معدلات التغير في الأجور النقدية منخفضة عند ارتفاع معدلات البطالة، كما أن منحنى فيليبس يقطع المحور الأفقي عند معدل البطالة المقدر بـ 05.5%، وهو المعدل الذي يضمن استقرار في الأجور الاسمية أي أن ذلك المعدل الذي لا يرافقه زيادة في معدل الأجور ($dW = W$).



قائمة المراجع:

PDF Compressor Free Version

أولا: الكتب باللغة العربية

1. أحمد جامع، التحليل الاقتصادي الكلي، دار الثقافة الجامعية، القاهرة، 1990.
2. أحمد رمضان نعمة، إيمان عطية ناصف وآخرون، النظرية الاقتصادية الكلية، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2003.
3. أحمد فريد مصطفى، التحليل الاقتصادي الكلي - أساسيات تطبيقات - رياضية حلول تمارين -، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 2008.
4. أحمد فريد مصطفى، سهير محمد السيد، ترجمة نهاد رضا، النقود والتوازن الاقتصادي، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر، 1991.
5. أسامة بشير الدباغ، أنيل عبد الجبار الجومرد، المقدمة في الاقتصاد الكلي، الطبعة الأولى، دار المناهج للنشر والتوزيع، الأردن، 2003.
6. أسامة بشير الدباغ، البطالة والتضخم - المقولات النظرية ومناهج السياسة الاقتصادية، الطبعة الأولى، الأهلية للنشر والتوزيع، الأردن، 2007.
7. أسامة بن محمد باحنشل، مقدمة في التحليل الاقتصادي الكلي، مطابع جامعة الملك سعود، السعودية، 1996.
8. أسامة بن محمد باحنشل، مقدمة في التحليل الاقتصادي الكلي، مطابع جامعة الملك سعود، السعودية، 1996.
9. إسلام محمد البنا، مقدمة في مبادئ الاقتصاد، الطبعة الأولى، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2012.
10. بريش السعيد، الاقتصاد الكلي - نظريات - نماذج وتمارين محلولة -، دار العلوم للنشر والتوزيع، عناية، الجزائر.
11. بسام الحجار، عبد الله رزق، الاقتصاد الكلي، دار المنهل اللبناني، بيروت، 2010.
12. البكري أنس، صافي وليد، النقود والبنوك بين النظرية والتطبيق، دار المستقبل للنشر والتوزيع، عمان، 2002.
13. تومي صالح، مبادئ التحليل الاقتصادي الكلي - مع تمارين ومسائل محلولة -، دار أسامة، الجزائر.
14. جلاطو جيلالي، الاحصاء - مع تمارين ومسائل محلولة -، الطبعة السابعة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007.
15. حسام داود، مصطفى سلمان وآخرون، مبادئ الاقتصاد الكلي، الطبعة الثالثة، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2005.
16. حسام داود، مصطفى سلمان وآخرون، مبادئ الاقتصاد الكلي، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن، 2000.



17. حسين عمر، الموسوعة الاقتصادية، دار الفكر العربي، القاهرة، 1991.
18. حسين كامل فهمي، أدوات السياسة النقدية التي تستخدمها البنوك المركزية في اقتصاد إسلامي، المعهد الإسلامي للبحوث، جدة، المملكة العربية السعودية، 2006.
19. حمدي عبد العظيم، السياسات المالية والنقدية - دراسة مقارنة بين الفكر الوضعي والفكر الإسلامي -، الدار الجامعية، مصر، 2007.
20. حمدي زهران، التنمية الاقتصادية، مكتبة عين شمس، مصر، 1982.
21. خالد واصف الوزني، أحمد حسين الرفاعي، مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق، الطبعة الثامنة، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2006.
22. سامي خليل، نظرية الاقتصاد الكلي - نظريات الاقتصاد الكلي الحديثة -، الكتاب الثاني، الكويت، 1994.
23. صبحي تادريس قريصة، أحمد رمضان نعمة الله، اقتصاديات النقود والبنوك، الدار الجامعية، بيروت.
24. صبحي تدرس قريصة، أحمد رمضان نعمة الله، اقتصاديات النقود والبنوك، دار الجامعات المصرية، القاهرة.
25. ضياء مجيد الموسوي، الاقتصاد النقدي، دار الفكر، الجزائر، 1993.
26. طارق لحاج، المالية العامة، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، 1999.
27. طاهر حيدر حردان، مبادئ الاستثمار، المستقبل للنشر و التوزيع، عمان، الاردن، 1997.
28. عبد الرحمان يسرى أحمد، النظرية الاقتصادية الكلية والجزئية، الدار الجامعية، الإسكندرية، الطبعة الثانية، 2004.
29. عبد العزيز فهمي هيكل، أساليب تقييم الاستثمارات، الدار الجامعية، بيروت، لبنان، 1985.
30. عبد العزيز فهمي هيكل، طرق التحليل الإحصائي، دار النهضة العربية للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، 1992.
31. عبد المجيد قدي، المدخل الى السياسات الاقتصادية الكلية - دراسة تحليلية تقييمية-، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003.
32. عبد المطلب عبد الحميد، السياسات الاقتصادية، سلسلة الدراسات الاقتصادية جامعة عين شمس، 2003.
33. عبد المنعم السيد علي، اقتصاديات النقود والمصارف، الأكاديمية للنشر، الأردن، 1999.
34. عبد الوهاب الأمين، فريد بشير، الاقتصاد الكلي، الطبعة الثانية، مركز المعرفة للاستشارات والخدمات التعليمية، المنامة، 2010.
35. عبد الوهاب الأمين، مبادئ الاقتصاد الكلي، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2002.



36. عقيل جاسم عبد الله، مدخل في تقييم المشروعات (الجدوى الاقتصادية والفنية وتقييم جدوى الأداء)، الطبعة الأولى، دار ومكتبة الحامد للنشر والتوزيع، 1999. **PDF Compressor Free Version**
37. علاش أحمد، دروس وتمارين في التحليل الاقتصادي الكلي، دار الهومة، الجزائر، 2010.
38. عمر صخري، التحليل الاقتصادي الكلي، الطبعة الخامسة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005.
39. غازي حسين عناية، التضخم المالي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2003.
40. فرهاد محمد علي الأهدن، التنمية الاقتصادية الشاملة من منظور إسلامي، الطبعة الأولى، مؤسسة دار التعاون للطبع والنشر، القاهرة، 1994.
41. فليح حسن خلف، الاقتصاد الكلي، الطبعة الأولى، جدارة للكتاب العالمي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2007.
42. كينز جون مينارد، النظرية العامة في الاقتصاد، ترجمة نهاد رضا، دار مكتبة الحياة، بيروت، لبنان، 1939.
43. مالكوم جبلز، مايكل رومر وآخرون، اقتصاديات التنمية، ترجمة: طه عبد الله منصور وعبد العظيم مصطفى، دار المريخ للنشر، الرياض، 1995.
44. مجيد علي حسين، عفاف عبد الجبار سعيد، مقدمة في التحليل الاقتصادي الكلي، دار وائل للنشر و التوزيع، عمان، 2004.
45. محمد الشريف المان، محاضرات في التحليل الاقتصادي الكلي، منشورات برتي، الجزائر، 1994.
46. محمد طاقة، حسين عجلان حسن، اقتصاديات العمل، الطبعة الأولى، إثراء للنشر والتوزيع، الأردن، 2008.
47. محمدي فوزي أبو السعود، مقدمة في الاقتصاد الكلي، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2004.
48. محمود حسين الوادي، زكرياء أحمد عزام، المالية العامة والنظام المالي في الإسلام، دار الميسرة للنشر والتوزيع، عمان، 2000.
49. مدحت القرشي، اقتصاديات العمل، دار وائل للنشر، الأردن، الطبعة الأولى، 2007.
50. هوشيار معروف، تحليل الاقتصاد الكلي، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2005.
51. هيثم الزعبي، حسن أبو الزيت، أسس ومبادئ الاقتصاد الكلي، دار الفكر والطباعة والنشر والتوزيع، الأردن، 2000.
52. وجدي حسين، المالية الحكومية والاقتصاد العام، الإسكندرية، 1988.
53. وسام ملاك، النقود والسياسات النقدية الداخلية، دار المنهل اللبناني، بيروت، 2000.



54. يوجين أ. ديوليو، سلسلة ملخصات شوم نظريات ومسائل في النظرية الاقتصادية الكلية، ترجمة محمد رضا العدل، حمدي رضوان عبد العزيز، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1993.

PDF Compressor Free Version

ثانيا: الكتب باللغة الأجنبية

1. Ananou Thiery, **Investissement et capital**, mémo seuil, Paris, 1997.
 2. Catherine Laviaille, Jean-José Quilès et autres, **Macroéconomie : Cours, Méthodes, Exercices corrigés**, 2 ème édition, édition Bréal, France, 2006.
 3. Eric Bousserelle, **Dynamique économique - Croissance, crises, cycles -**, Gualino, éditeur, paris, 2004.
 4. François Gauthier, **Analyse macroéconomique**, les presse de l'université Laval, canada, 1990.
 5. Gilbert Abraham Frois, **Introduction à la macro-économie contemporaine**, Economica, Paris, 2005.
 6. Gregory N. Mankiw, **Macroéconomie**, 3ème édition, De Boeck, Paris, 2006.
 7. Isabelle waquet , Marc Mountoussé, **Macroéconomie**, édition Bréal , France, 2006.
 8. Jacques margerin, Gérard Ausset , **choix des investissement**, les édition d'organisation, paris, juin 1987.
 9. Jean Arrous, **Les théories de la croissance**, éditions du seuil, Paris, 1999.
 10. Johnson. H. G, **Essays in Monetary Economics**, 2nd edition, George Allen and Unwin Ltd, london, 1969.
 11. N Gregory Mankiw, Mark P. Taylor, **economics**, Thomson learning edition, England, 2006.
- Thierry Tacheix, **L'essentiel de la macroéconomie**, Gualino, Paris, 2000.

